

نتكاتف سوياً

٧ التقرير السنوي المالي وتقدير الاستدامة 2020



#فريق_البحرين

نبذة عن هذا التقرير

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة لعام 2020 لبنك البحرين الوطني. منذ العام الماضي، قمنا بتغطية معلومات مهمة ذات طابع غير مالي عن عملياتنا، ونحن نعتقد أن هذا يعزز الشفافية، ويوفر نظرة شاملة عن موضوعات الاستدامة الهامة. نحن ندرك رغبة العديد من أطراف ذوي العلاقة الكرام في الحصول على معلومات واضحة وموحدة عن أدائنا، تربط اهتمامات الاستدامة بأنشطة الأعمال الأساسية التقليدية. ونحن مستمرين في رحلتنا في الاستدامة، كما أننا نقوم على تطوير نهجنا هذا وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

نطاق التقرير والمعايير

يسلط هذا التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة الضوء على هدفنا المتمثل في ترسيخ الاستدامة في صميم أعمالنا. ويأخذ التقرير في عين الاعتبار المبادئ الأساسية لإعداد التقارير؛ بشكل يضمن الدقة والشمول والتوازن. كما ويغطي التقرير جوانب من أنشطة الاستدامة وبيانات الأداء الأكثر وضوحاً بالنسبة للبنك. إن هدفنا في إعداد التقارير هو تقديم لمحة عامة عن أدائنا، حيث أن التقرير منظم حول إطار عملنا بالاستدامة، وأهم القضايا ذات الأهمية بالنسبة لأطراف ذوي العلاقة لدينا. وتم تحديد هذه الموضوعات من خلال تقييم رسمي للأهمية النسبية من أجل تشكيل محتوى هذا التقرير.

ما لم يذكر خلاف ذلك، تغطي المعلومات المالية السنة المالية التي تبدأ من 1 يناير إلى 31 ديسمبر لمجموعة بنك البحرين الوطني، ويغطي بقية التقرير الأنشطة الرئيسية وتقرير المكافآت لبنك البحرين الوطني فقط لنفس الفترة.

- البريد الإلكتروني: nbb@nbbonline.com
- هاتف: 17 228800 (+973)
- لينكد إن: <https://www.linkedin.com/company/nationalbankofbahrain/>
- يوتيوب: <https://www.youtube.com/user/NationalBankofBahrain>
- إنستغرام، فيسبوك، تويتر: @NBBOnline

المحتويات

01 المقدمة	04
نبذة	04
تطلعات الرؤية والقيّم	05
إنجازات بنك البحرين الوطني خلال 2020	06
موجز البيانات المالية	08
أعضاء مجلس الإدارة	10
تقرير مجلس الإدارة	14
الإدارة التنفيذية	18
تقرير الرئيس التنفيذي	22
استعراض الوضع المالي	26
مجموعة بنك البحرين الوطني الجديدة	30
الهيكل التنظيمي للمجموعة	32
الهيكل التنظيمي المختصر للمجموعة	34
02 الاستدامة*	38
خارطة طريقنا نحو الاستدامة	38
إطار عمل الاستدامة لبنك البحرين الوطني	39
الإبلاغ عما يهم: مواضيعنا الأكثر أهمية	40
إشراك أطراف ذوي العلاقة معنا	41
03 النمو الاقتصادي*	43
04 الخدمات المصرفية المسؤولة*	44
05 خدمة عملائنا*	48
الخدمات المصرفية للأفراد	48
الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية	56
الخزينة وأسواق المال	57
الحسابات الاستراتيجية	58
إعادة هيكلة التمويلات المالية	59
صوت العملاء	59
الاستراتيجية	61

* تغطي أنشطة بنك البحرين الوطني فقط



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



يحتوي هذا التقرير رموز QR لعرض أشرطة الفيديو وصلات موقع الويب باستخدام جهازك/ هاتفك الذكي

1- قم بتنزيل تطبيق رمز الكود QR من متجر التطبيقات

2- ابحث عن رمز الكود QR وامسحها ضوئياً لعرض المحتوى التفاعلي

تتوفر النسخة العربية والإنجليزية للتقرير السنوي بصيغة PDF. لتحميل النسخ، يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code)



نبذة

الاستدامة

النمو الاقتصادي

الخدمات المصرفية
المسؤولة

خدمة عملائنا

رعاية كوادتنا
العاملةالاستثمار
المجتمعيالحفاظ على الموارد
الطبيعيةحوكمة الشركات
والسلوك الأخلاقي

البيانات المالية

الإفصاح عن إدارة
المخاطر ورأس المال

nbbonline.com

هدفنا

"إثراء حياة الأجيال"

رسالتنا

"نتواصل معكم دائماً لنستوعب احتياجاتكم ونساعدكم في تقديم ما تحتاجون إليه في الوقت والطريقة التي تناسبكم"

وعدنا لكم

"أن نكون أقرب لكم"

قيّمنا

الفخر

نعمل من القلب

الاحترام

نتواصل باحترام

العمل الجماعي

نتعاون لننجح

المسؤولية

نتحمل المسؤولية ونحتضنها

الأخلاقيات

نفعل الصواب دائماً

الشفافية

نتبع الشفافية بلا تردد

بنك البحرين الوطني ش.م.ب هو شركة مُساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري في شهر يناير 1957، وهو مُرخص من قِبَل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي، ولديه فروع خارجية في كل من أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، والرياض في المملكة العربية السعودية، حيث يعمل هذين الفرعين بموجب قوانين هذه الدول. إن أسهم البنك مُدرجة في بورصة البحرين بالمنامة، مملكة البحرين، ولدى البنك مساهمين محليين أقوياء.

يملك البنك نسبة 78.8% من حصص أسهم بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، والذي يعمل بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة إسلامي. وتعمل المجموعة بشكل رئيسي في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التجارية، بالإضافة إلى أنشطة الخزينة والاستثمار والخدمات الاستشارية الاستثمارية.

يعتبر بنك البحرين الوطني أول بنك مملوك لمساهمين محليين في البلاد، وهو يساهم بدعم اقتصاد المملكة لأكثر من 60 عاماً، حيث يقود القطاع المصرفي في مملكة البحرين، بجانب توسّعه في الأسواق الرئيسية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لبناء محفظة إقليمية تمكّنه من التواصل بشكل أفضل مع العملاء، بالتوافق مع وعد علامته التجارية "أقرب لكم".

وشكّل 2020 عاماً مليئاً بالتحديات في ظل الجائحة الصحية العالمية التي كان لها آثار كبيرة على الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. وواجهت كل من الشركات، والبنوك بشكل خاص، العديد من التحديات فيما يتعلق بعملياتها وبواجباتها في ضمان صحة وسلامة موظفيها وعملائها. واستطاع بنك البحرين الوطني بأن يكون مرناً وقادراً على الاستجابة لظروف السوق الصعبة طوال هذا العام. ويتواصل حرصنا على اتباع نهج شامل نعمل من خلاله على دعم احتياجات المجتمع وجهود المملكة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

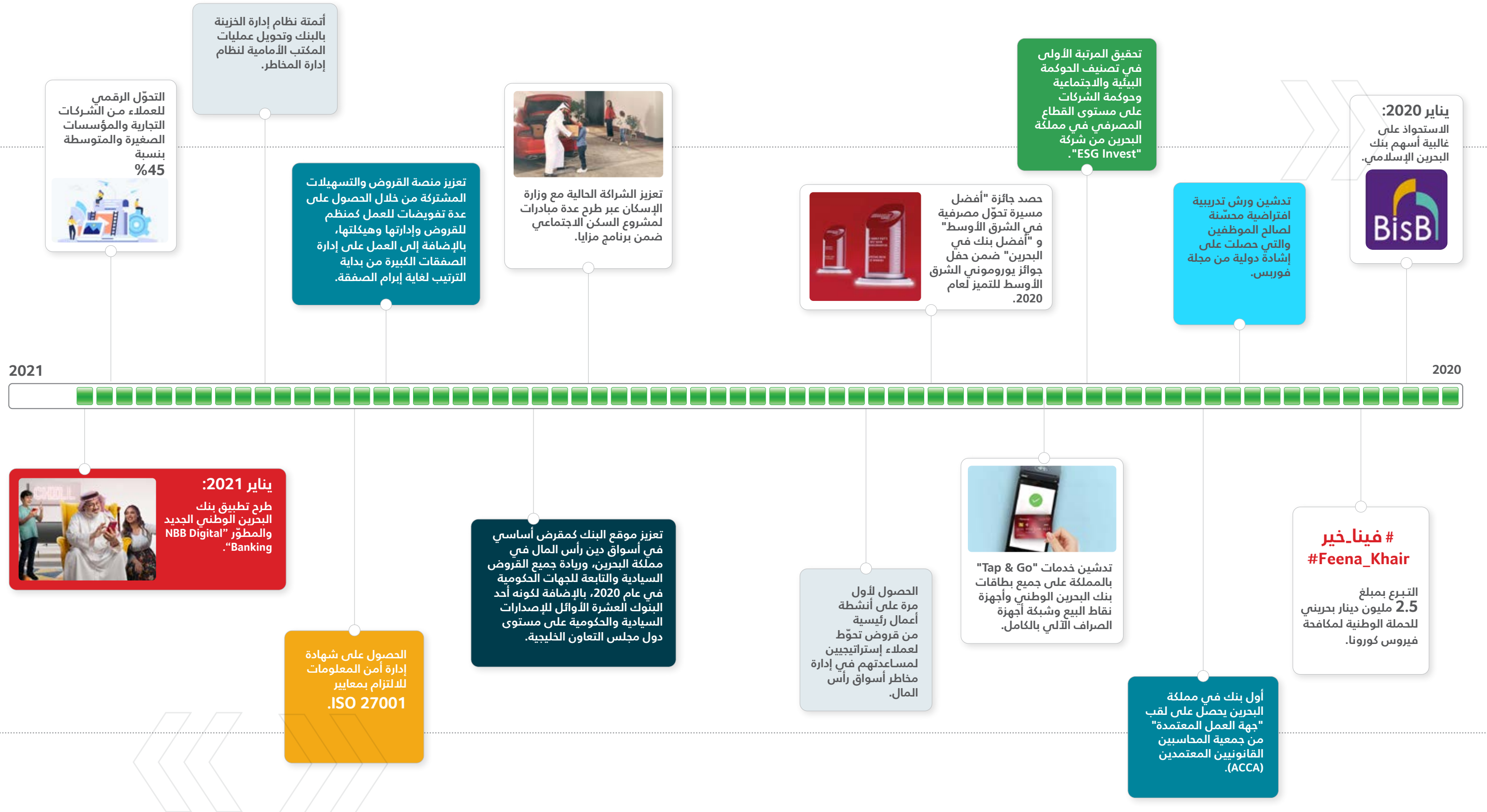
ويتركّز جزء كبير من استراتيجيتنا حول الالتزام بتعزيز النمو الاقتصادي بالتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030، وكذلك يستمر سعيها لتحفيز نشاط القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين. وقد أصبح بنك البحرين الوطني أول بنك يبادر بإطلاق الخدمات المصرفية المفتوحة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعتبر هذه الخدمات بداية لرحلته نحو التحوّل الرقمي والداخلي. ويضع البنك الحلول الرقمية في صميم استراتيجيته للتحوّل، حيث تتيح له تطوير المعاملات المصرفية لتصبح أكثر سهولة وكفاءة، مما يمنحه ميزة تنافسية بالخدمات والمنتجات والابتكار الرقمي، وذلك من خلال إجراء تحديثات شاملة على البنية التحتية. ويسعى بنك البحرين الوطني لتعزيز تجربة العملاء من خلال تحسين إمكانية الوصول للخدمات وتحسين إمكانيات الفروع بالاستفادة من التقنيات المتطورة.

سنواصل خلال عام 2021 بذل الجهود لتعزيز تواجد بنك البحرين الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقوية محفظته الإقليمية لضمان استدامة النمو. ونتطلع من خلال تحليلات السوق لاغتنام فرص النمو غير التقليدية بما يتماشى مع جهود التنويع التي نبذلها. ونهدف لتطوير المبادرات والآليات التي تتيح لنا مواكبة متغيرات البيئة الاقتصادية الحالية ولنصبح عضو نشط في النظام المالي الجديد، وبما يساهم في نمو القطاع المصرفي والمالي في أنحاء المنطقة.





إنجازات بنك البحرين الوطني خلال 2020



موجز البيانات المالية

حقق بنك البحرين الوطني نمواً مستمراً في الإيرادات والأرباح التشغيلية

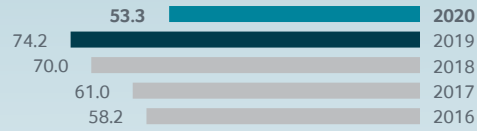
	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات (بملايين الدنانير البحرينية)					
صافي الفوائد المكتسبة	66.0	73.1	87.2	93.3	116.0
إيرادات أخرى	27.9	27.6	24.8	28.4	32.9
مصروفات التشغيل	34.1	33.0	41.8	45.2	71.2
الأرباح التشغيلية	59.8	67.7	70.2	76.5	77.7
الربح المنسوب لمساهمي البنك	58.2	61.0	70.0	74.2	53.3
أرباح أسهم نقدية	28.7	31.5	34.8	38.4	34.1
أسهم منحة	11.6	12.8	14.0	15.5	17.0

الوضع المالي (بملايين الدنانير البحرينية)					
إجمالي الموجودات	2,977.1	3,101.5	3,195.5	3,194.5	4,361.4
قروض وسلفيات	1,031.9	1,226.9	1,190.1	1,213.7	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	1,092.9	1,067.3	1,132.2	1,070.7	1,231.4
الأصول المدرة للدخل	2,823.0	2,939.7	3,020.7	2,992.1	4,013.3
مجموع الودائع	2,526.4	2,617.1	2,675.9	2,599.0	3,741.7
ودائع الزبائن	2,088.4	2,165.2	2,190.6	2,094.0	3,084.3
حقوق الملكية	414.7	447.9	475.8	532.3	526.3

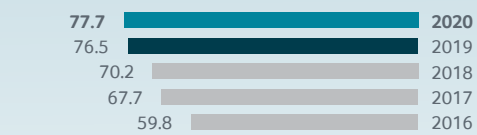
مؤشرات الأداء الرئيسية (%)					
العوائد					
العائد على متوسط حقوق الملكية	14.9	14.1	15.2	14.7	10.6
العائد على متوسط الموجودات	2.0	2.0	2.2	2.3	1.2
عائد السهم الواحد (فلس)	35	36	42	44	32
الكفاءة التشغيلية (مصروفات التشغيل / مجموع الدخل)	35.2	31.6	35.6	35.9	47.5
رأس المال					
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	13.9	14.4	14.9	16.7	12.1
متوسط مجموع المطلوبات إلى حقوق الملكية (مرات)	6.2	5.9	5.7	5.0	7.3
معدل ملاء رأس المال	35.4	36.3	33.8	37.3	22.3



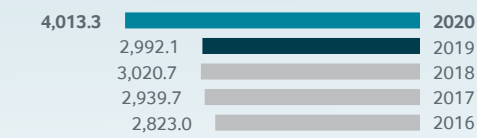
الربح المنسوب لمساهمي البنك (بملايين الدنانير البحرينية)



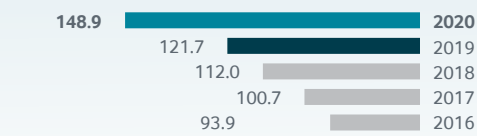
الأرباح التشغيلية (بملايين الدنانير البحرينية)



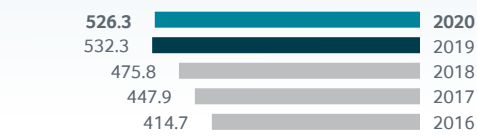
الأصول المدرة للدخل (بملايين الدنانير البحرينية)



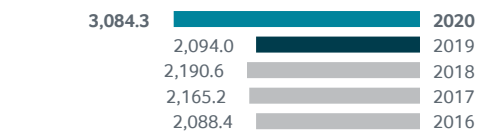
مجموع الدخل التشغيلي (بملايين الدنانير البحرينية)



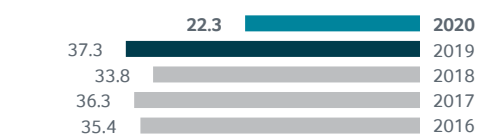
حقوق الملكية (بملايين الدنانير البحرينية)



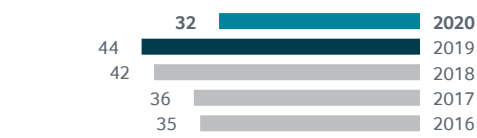
ودائع الزبائن (بملايين الدنانير البحرينية)



ملاءة رأس المال (%)



ربحية السهم الواحد (بالفلس البحريني)



53.3 مليون دينار بحريني

77.7 مليون دينار بحريني

4,013.3 مليون دينار بحريني

148.9 مليون دينار بحريني

526.3 مليون دينار بحريني

3,084.3 مليون دينار بحريني

22.3%

32 فلس بحريني

أعضاء مجلس الإدارة

Zoom Meeting Zoom Meeting

Speaker View



خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة



فوزي أحمد علي كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة



د. عصام عبدالله يوسف فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة



فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة



ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة



هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة



الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة - عضو مجلس الإدارة



حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة



NBB



أمين أحمد العريض - عضو مجلس الإدارة



محمد طارق محمد صادق أكبر - عضو مجلس الإدارة



يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة

Breakout Rooms Record Chat Share Screen Manage Participants Invite Stop Video

بنك البحرين الوطني ش.م.ب | التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة 2020

بنك البحرين الوطني ش.م.ب | التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة 2020

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

عضو غیر تنفیذی

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 1997
رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، رئيس لجنة الهبات
وال تبرعات.

رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده (ش.م.ب) (مقفلة)، مجموعة المؤيد الدولية (ش.م.ب) (مقفلة)، شركة أشرف القايضة ذ.م.م، شركة البحرين للأسواق الحرة ذ.م.م، مجموعة الخليج للفنادق ش.م.ب، الأكاديمية العربية للبحوث والدراسات (الجامعة الأهلية) (ش.م.ب) (مقفلة)، جمعية البحرين للتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركة البحرين الوطنية القايضة ش.م.ب. عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية - البحرين.

د. عصام عبداللہ یوسف فخری

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غیر تنفیذی

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2008
رئيس اللجنة التنفيذية

عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، عضو لجنة الهبات والتبرعات.

رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للسينما ش.م.ب، شركة عبدالله يوسف فخرو وأولاده (ش.م.ب) (مقفلة) وبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب.

الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

عضو غیر تنفیذی

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2014
عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.

عضو مجلس إدارة سابق للمؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، المؤسسة العربية المصرفية (تونس)، المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية، بنك كابينوغا الإسلامي وكردي مكي. ولدى الشيخ راشد أكثر من 30 عاماً من الخبرة المصرفية محلياً وإقليمياً مع معرفة واسعة في أسواق المال الخليجية. وهو مصرفي متقاعد واستشاري مستقل للخدمات المصرفية والاستثمارية. ويحمل الشيخ راشد مؤهل تقني كمهندس كيميائي مع خبرة في مجال تنقيب النفط. كما ويحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص التمويل الدولي.

يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2018
عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.

مؤسس شركة الأصول العالمية أياً أُر بي جلوبال كاييتال ليمتد (مركز دبي المالي العالمي) والتي توفر حلول بديلة لإدارة الأصول. وشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة نوبل القابضة المحدودة، والتي تعد أكبر شركة سلع آسيوية وإحدى شركات قائمة فورتشن 100 في الفترة من 2012 إلى 2016 بعد أن عمل لمدة 20 عاماً مع مجموعة غولدمان ساكس في منصبه الأخير كرئيس مشارك لآسيا وعضو لجنة الإدارة العالمية. عضو مجلس إدارة التنمية الاقتصادية - البحرين، شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.، المجلس العالمي لغرف القراءة، ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون.

فوزی أحمد علی گانو

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2010
عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة الهبات والتبرعات.

رئيس مجلس إدارة شركة عبد الرحمن جاسم كانو المحدودة ذ.م.م.
وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.

نائب رئيس مجلس إدارة شركة يوسف بن أحمد كانو (القابضة) ذ.م.م.
إليه بيه تيرمينالز البحرين ش.م.ب ومجموعة الخليج للفنادق ش.م.ب.

هالة على حسين يتيم

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضمت إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2018
عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة الهبات والتبرعات.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب.
(مقفلة)، وعضو لجنة التدقيق لشركة علي حسين يتيم القابضة
ذ.م.م.، وشركة إيه إم يتيم وإخوانه ذ.م.م.

عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في البحرين، وجمعية الرحمة.

وتتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاماً في أنشطة الأعمال بالقطاع الخاص، وهي تحمل شهادة البكالوريوس في ريادة الأعمال والاستثمارات من كلية بابسون.

أمين أحمد العريض

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2020
عضو لجنة التدقيق.

رئيس مجلس الإدارة: شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب،
شركة إدامة لإدارة العقارات ش.و، شركة إدامة حوار للتطوير
العقاري ش.و.

الرئيس التنفيذي: شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب.

عضو مجلس الإدارة: بلال الجزائر للتطوير العقاري ش.ش.و.
سعادة للتطوير العقاري ش.ش.و، شركة ساوث سيتي ذ.م.م،
درة خليج البحرين ش.م.ب، ومنتجع الساحل ش.م.ب.

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي المالي وتقرير الاستدامة عن أعمال ونشاطات البنك في الاستدامة والبيانات المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

كان عام 2020 عاماً غير مسبوق، حيث مثلت جائحة فيروس كورونا تحدياً لكل أطراف ذوي العلاقة في التكاتف سوياً من أجل المنفعة العامة والمشاركة، فقد سلّطت الجائحة الضوء على أن صحة وسلامة الأفراد والمجتمع، بالإضافة إلى بيئتنا التي نعيش فيها، ضرورة لاقتصاد حيوي ولتحقيق النجاح المالي للبنك وللمجموعة ككل.

وبناءً على ذلك، قمنا بتجديد التزامنا نحو الاستدامة المؤسسية عبر دمج إطار الحوكمة ليشمل المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإدارتها والفرص الناجمة عنها بشكل منهجي، وذلك في جميع جوانب أعمال المجموعة. ونحن فخورون بأننعكس ذلك في هذا التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة كخطوة أخرى مهمة في تحوّلنا المستمر.

أداء ماليّ قرن:

أظهر الأداء المالي للمجموعة مرونة على الرغم من ظروف الوباء، حيث ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 36.5% ليصل إلى 4,361.4 مليون دينار بحريني (11,568.7 مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ 3,194.5 مليون دينار بحريني (8,473.5 مليون دولار أمريكي) المسجل في 31 ديسمبر 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى الدمج مع بنك البحرين الإسلامي بعد عملية الاستحواذ في يناير 2020، بالإضافة إلى الطلب القوي على منتجات قروض بنك البحرين الوطني خلال عام 2020.

كما وارتفع الدخل التشغيلي للسنة بنسبة 22.4% لتصل إلى 148.9 مليون دينار بحريني (395.0 مليون دولار أمريكي) مقارنة مع 121.7 مليون دينار بحريني (322.8 مليون دولار أمريكي) في العام السابق 2019، وارتفعت الأرباح التشغيلية البالغة 77.7 مليون دينار بحريني (206.1 مليون دولار أمريكي) بنسبة مقدارها 1.6% عن عام 2019، والتي كانت 76.5 مليون دينار بحريني (202.9 مليون دولار أمريكي). مما يسلط الضوء على مرونة الأنشطة الأساسية لبنك البحرين الوطني خلال جائحة كوفيد - 19. وأعلن بنك البحرين الوطني عن انخفاض في صافي الربح المنسوب للمساهمين بنسبة 28.2% أي ما قيمته 53.3 مليون دينار بحريني (141.4 مليون دولار أمريكي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بـ 74.2 مليون دينار بحريني (196.8 مليون دولار أمريكي) في عام 2019. ومن العوامل التي ساهمت بالتأثير على صافي الربح في عام 2020 تدني مستوى أنشطة الأعمال، وانخفاض هوامش الربح، علاوة عن تأثير تخصيصات الدعم. هذا، واتباع بنك البحرين الوطني سياسة شديدة الحذر في مخصصاته الاحتياطية، وذلك بوضعه مخصصات احترازية للتبعات السلبية المرتقبة في 2021.

أظهر الأداء المالي للمجموعة مرونة على الرغم من ظروف الوباء، حيث ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 36.5% وتعزى هذه الزيادة إلى الدمج مع بنك البحرين الإسلامي بعد عملية الاستحواذ في يناير 2020. بالإضافة إلى الطلب القوي على منتجات قروض بنك البحرين الوطني خلال عام 2020.

صافي الربح

53.3 مليون دينار بحريني

يسلط الضوء على مرونة الأنشطة الأساسية للبنك.

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

المخصصات المقترحة:

استناداً إلى النتائج المالية المذكورة أعلاه، فقد قرر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على المخصصات التالية:

بملايين الدينارين البحرينية	
أرباح نقدية (20%)	34.1
أسهم منحة (10%)	17.0
هبات وتبرعات	2.7
تحويل إلى الاحتياطي العام	8.5

التقدم في أداء الاستدامة:

يجسد إطار استدامة بنك البحرين الوطني، والذي تم تقديمه في التقرير السنوي للعام الماضي، الالتزامات الأوسع للبنك تجاه المساهمين الرئيسيين والمجتمع، بالإضافة إلى الأثر المرتبط بذلك على نجاح البنك.

ضمن محور "خدمة عملائنا" و "الخدمات المصرفية المسؤولة"، بذلت المجموعة قصارى جهدها للعمل بشكل وثيق مع عملائها أكثر من أي وقت مضى، عبر تقديم العون لهم من خلال حلول مالية ميسرة لمواجهة التحديات المالية الناجمة عن الوباء، وذلك لإدارة محفظة القروض والأصول وحماية مصالح المساهمين، مع تعزيز العملاء من مجموعة واسعة من القطاعات. وواصلت المجموعة دعم صندوق دعم السيولة الحكومي المعني بالشركات المحلية التي تواجه صعوبات مؤقتة في السيولة، من خلال توفير تمويل منخفض التكلفة وتسهيل المعاملات. كما واتخذت المجموعة العديد من الخطوات لتلبية

الاحتياجات المتزايدة لعملائها من الأفراد والشركات، بالإضافة إلى تعزيز الحلول الرقمية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، ودعم برامج أخرى مثل خطة التقاعد الطوعي.

في محور "رعاية كوادرنالعاملة"، أكدت المجموعة على أهمية صحة وسلامة موظفيها، مع قيامها بتعزيز وتوسيع برنامجها التدريبي الافتراضي الداخلي. كما زادت المجموعة بشكل كبير من عدد النساء في الإدارة.

في محور "الاستثمار المجتمعي"، قامت المجموعة بمواصلة تقديم الهبات والتبرعات مثل دعمها للحملة الوطنية "فيينا خير" وحملة محافظة العاصمة "معاً نهتم" وغيرها من المبادرات التي استهدفت الفئات المعوزة بالمجتمع لمعاونتها في هذه الأوقات الحرجة. كما ويوصي مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ 2.7 مليون دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات وهو ما يمثل 5% من أرباح البنك لعام 2020.

استمرت المجموعة في رحلة التحول الرقمي لخدمة عملائها بشكل أفضل، ولتكون مستعدة لمواكبة التطورات التكنولوجية. هذا، ويمكن الاطلاع على أمثلة عن التقدم الذي أحرزه البنك في كل محور من محاور إطار الاستدامة في هذا التقرير.

حوكمة شركات أكثر تطوراً

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر عنصراً فعالاً لنجاح أي مؤسسة، وهو ملتزم بحماية مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة من خلال تطبيق سياسات حوكمة راسخة تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

تلتزم المجموعة بمتطلبات واشتراطات نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ودليل قواعد مصرف البحرين

المركزي، ويتضمن قسم حوكمة الشركات في التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة تفصيلاً للالتزام البنك بهذا النظام. كما يتضمن التقرير أيضاً عدد الأسهم كما كانت في 31 ديسمبر 2020 والتداولات في أسهم البنك خلال العام من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة.

كما تم التأكيد عليه سابقاً، فقد أظهر الوباء أن الحوكمة الرشيدة تتطلب فهماً استباقياً للمخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى الفرص التي يمكن أن تؤثر مادياً على أداء المجموعة. ويلتزم مجلس الإدارة بضمان أن يتم اتباع ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة في نموذج حوكمة المجموعة. وفي هذا الصدد أجرى مجلس الإدارة تدريباً متخصصاً في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات في عام 2020.

شكر وتقدير

نيابة عن المساهمين، يتقدم أعضاء مجلس الإدارة بخالص التقدير والامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء. كما ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعزي مملكة البحرين وقيادتها وشعبها لوفاء المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، الذي كان له دوراً رئيسياً في تطور الصناعة المصرفية في المملكة.

نحن نثمن جودة الدعم والإرشاد المستمرين الذي تقدمه لنا وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ومصرف البحرين المركزي، والعديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تتفاعل معها، لا سيما في هذه الأوقات التي نشهد فيها تحديات غير مسبقة تتطلب منا

حواراً استثنائياً وتعاون متفان. كما ويتوجه المجلس بالشكر لعملائنا المخلصين وبالترحيب للعملاء الجدد، ونأمل أن يكون البنك قد حقق وعده بأن يكون "أقرب لكم"، لا سيما في هذا الوقت الحرج للكثيرين، مما يتطلب مستويات جديدة من الحلول المصرفية والتعاون المشترك.

كما يشكر أعضاء مجلس الإدارة شركائنا في العمل، الذين أكدوا على أنهم محط ثقة بالتزامهم بخدمة عملائنا والمجتمع بشكل أكبر من ذي قبل. وأخيراً، يتقدم أعضاء مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لجميع موظفي المجموعة المتميزين، وفريق الإدارة على أدائهم المميز وجهودهم الحاسمة وتفانيهم وإخلاصهم في العمل والتزامهم بدورنا كمؤسسة أساسية لخدمة المجتمع البحريني في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

17 فبراير 2021

سلّطت الجائحة الضوء على أن صحة وسلامة الأفراد والمجتمع، بالإضافة إلى بيئتنا التي نعيش فيها، ضرورة لاقتصاد حيوي ولتحقيق النجاح المالي للبنك والمجموعة ككل.

الإدارة التنفيذية



عبدالعزیز الأحمد

رئيس تنفيذي - الحسابات الاستراتيجية

انضم السيد عبدالعزیز الأحمد إلى بنك البحرين الوطني في عام 1974، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للحسابات الاستراتيجية منذ عام 2019، مع تكليفه بإدارة وخدمة وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة إلى الحسابات الاستراتيجية وحسابات العملاء من كبار الشخصيات ذوي الدخل العالي. على مدار 45 عاماً الماضية، اكتسب السيد عبدالعزیز خبرة واسعة وشاملة في الأعمال المصرفية، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، وتتضمن أيضاً الخدمات المصرفية التجارية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقبل تولي منصبه الحالي، شغل السيد عبدالعزیز مناصب قيادية عليا متوالية شملت جميع أقسام البنك، بما في ذلك تسلمه منصب رئيس تنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد وقطاعي الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للشركات. وإلى جانب السنوات الحافلة بالخبرة، قام السيد عبدالعزیز بتوثيق العلاقات مع نخبة من كبار عملاء البنك ومتسببي الحكومة التافذين، وغيرهم من المساهمين الرئيسيين في نمو الاقتصاد البحريني. وعلى نطاق أوسع، يشغل السيد عبدالعزیز حالياً منصب عضو مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية، ومنصب نائب رئيس لجنة المكافآت بالشركة، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من الشركة الوطنية للسيارات، وشركة التسهيلات للسيارات، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات. كما ويتولى السيد عبدالعزیز أيضاً منصب عضو في مجلس أمناء الرعاية الصحية الأولية التابعة للمجلس الأعلى للصحة وعضو مجلس إدارة شركة إنفوناس ذ.م.م. السيد عبدالعزیز حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.



ياسر الشريف

رئيس تنفيذي للمجموعة - الاستراتيجية

انضم السيد ياسر الشريف لبنك البحرين الوطني في عام 2017 بمنصب رئيس تنفيذي للاستراتيجية، حيث يتولى قيادة مساعي البنك للتحول والابتكار، والإشراف على مكتب إدارة المشاريع، وتطوير الأعمال، إلى جانب إشرافه لعمليات فرعي البنك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تم تعيين السيد الشريف في منصب رئيس تنفيذي لاستراتيجية المجموعة في عام 2020. وبخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في مجال إدارة الاستثمارات المالية والدولية مع مؤسسات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل عمله كشريك في شركة الراجحي القابضة، وإلى جانب عمله في شركة أرنست أند يونغ. يشغل السيد ياسر منصب رئيس مجلس إدارة معهد دانات البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة بالإضافة لعضويته في مجالس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) وبورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة وشركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب. كما يقوم السيد ياسر بتمثيل بنك البحرين الوطني في مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي وهو في اللجنة الاستشارية المحدودة لشركاء صندوق الواحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن السيد ياسر عضو بمنظمة الرؤساء الشباب (YPO)، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماساتشوستس في أمهرست، الولايات المتحدة الأمريكية.



هشام الكردي

رئيس تنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية

انضم السيد هشام الكردي إلى بنك البحرين الوطني في عام 2018، وهو يشغل منصب رئيس تنفيذي للخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية للمجموعة، ويتولى أيضاً إدارة أعمال الخزينة وأسواق المال، بالإضافة لمسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية العمل للقسم الذي يرأسه بما يدعم تحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بالإيرادات والأرباح المتوقعة. ويمتلك السيد هشام أكثر من 22 عاماً من الخبرة المحلية والدولية في أسواق المال وتطوير المؤسسات، بما يشكل إضافة هامة للفرق التنفيذي للبنك. وقد شغل السيد هشام سابقاً منصب رئيس الأسواق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لدى بنك بي إن بي باربا، وكان عضواً في اللجنة العالمية للاستثمارات المؤسسية التابعة لمجلس إدارة البنك واللجنة التنفيذية. وتشمل المسيرة المهنية للسيد هشام العمل لدى بنك البحرين والكويت. يحمل السيد هشام شهادة بكالوريوس في الهندسة في أنظمة التحكم من جامعة هدرزفيلد بالمملكة المتحدة.

جان-كريستوف دوراند

الرئيس التنفيذي

انضم السيد جان-كريستوف دوراند إلى بنك البحرين الوطني في منصب الرئيس التنفيذي في ديسمبر 2016، حيث انصب تركيزه على تعزيز وزيادة دور البنك كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي والتنموي. ويحلب السيد دوراند معه خبرة تزيد عن 39 عاماً في مجال العمل المصرفي إقليمياً وعالمياً والتي اكتسبها من تولي عدة مناصب قيادية عليا بمؤسسات مصرفية عالمية ورائدة، وأقصى منها 32 عاماً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو خريج كلية العلوم الاقتصادية والتجارية في باريس (ESSEC)، وقبل أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي في بنك بي إن بي باربا، لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وكان مسؤولاً عن الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الأصول، وكان عضو مجلس إدارة بنك تجزئة مملوك لمجموعة بي إن بي باربا. يشغل السيد جان-كريستوف دوراند مناصب عديدة في مجالس إدارات عدة مؤسسات وشركات محلية وإقليمية، فهو عضو بمجلس إدارة شركة طيران الخليج وشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) وبنك البحرين الإسلامي. وهو رئيس لجنة التدقيق بشركة بتلكو ورئيس اللجنة التنفيذية لبنك البحرين الإسلامي وعضو لجنة الموارد البشرية لشركة طيران الخليج. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة أمنية بالأردن وعضو مجلس إدارة معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، ورئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالبحرين. السيد دوراند حاصل على مرتبة الشرف من حكومة الجمهورية الفرنسية.



عيسى مسيح

رئيس تنفيذي للمجموعة - إدارة المخاطر والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للامتياز

انضم السيد عيسى مسيح إلى بنك البحرين الوطني في عام 2017 بمنصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر، وقد تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر في يوليو 2019 ليتولى مهام تعزيز وتطوير عمل هذه الإدارة بما يسهم بدعم النمو والتحول المستقبلي للبنك، وقد شغل بعد ذلك منصب الرئيس التنفيذي للمخاطر لدى المجموعة. وتم أيضاً تعيينه لمنصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للامتياز في 2020. يتمتع السيد عيسى بخبرة تزيد عن 23 عاماً في القطاع المصرفي تشمل الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية في مملكة البحرين، وذلك في مجال إدارة المخاطر والائتمان والامتياز. وقبل انضمامه للبنك، عمل السيد عيسى رئيساً لإدارة المخاطر في مصرف السلام - البحرين وشملت مسؤولياته ضمان كفاءة الإدارة بعد استحواذ المصرف على بنك بي إم آي. وإضافة لذلك، تولى عيسى مناصب إدارية عليا أخرى في مجال إدارة المخاطر في مصارف تقليدية وإسلامية، من بينها بنك الخليج المتحد وبنك بي أم آي وبيت التمويل الخليجي. بالإضافة لذلك، يباشر السيد عيسى تمثيل بنك البحرين الوطني من خلال منصبه كعضو في مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب وشركة RE العقارية ش.ش.و. السيد عيسى مسيح حاصل على شهادة الماجستير من جامعة ديپول في الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس من جامعة كونكورديا في كندا، كما يحمل شهادة محلل مالي معتمد (CFA) (وشهادة مدير مخاطر محترف).



دانه بوجحي

رئيس تنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية والاستدامة

انضمت السيدة دانه بوجحي لبنك البحرين الوطني في عام 2017 وهي تشغل الآن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية والاستدامة، حيث تتولى الإشراف على عملية التكامل وتعزيز قاعدة الموارد البشرية عبر استقطاب الكفاءات والخبرات وإدارة المواهب والقدرات لكل من بنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي. وتتولى السيدة دانه أيضاً ضمان احترافية الخدمات المقدمة للكوادر، وتمكين موظفيها من الوصول لطاقتهم الكامنة بشكل كلي، وتحقيق الاستدامة والتميز في ممارسات الموارد البشرية وإدارة المواهب لدعم عملية تحول المجموعة. وقبل انضمامها لبنك البحرين الوطني، شغلت السيدة دانه مناصب سابقة لدى مجلس التنمية الاقتصادية - البحرين، وشركة ممتلكات البحرين القابضة، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، والبنك الأهلي المتحد. السيدة دانه تباشر تمثيل بنك البحرين الوطني من خلال منصبها كعضو مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، وعضو مجلس إدارة «إنجاز البحرين» واللجنة الاستشارية للاتحاد البحريني الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات، ولجنة الموارد البشرية والمكافآت بجمعية مصارف البحرين. ولدى السيدة دانه شهادة البكالوريوس في الدراسات التجارية من جامعة كونكورديا في كندا، والشهادة التخصصية في التوظيف (CPP) من لندن بالمملكة المتحدة.





الإدارة التنفيذية (تتمة)

كابي الحكيم

رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون القانونية
وسكرتير الشركة

انضم السيد كابي الحكيم إلى بنك البحرين الوطني في عام 2017 وقام بتولي منصب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية وسكرتير الشركة بالمجموعة في 2020، حيث يتولى مسؤولية التعامل مع كافة الأمور القانونية وتقديم الاستشارات القانونية للجهات التنفيذية ومجلس الإدارة فيما يتعلق بكافة جوانب أنشطة الأعمال. عمل السيد كابي لدى مجموعة جي إف إنش المالية وبنك بي إن بي باريبا، ويمتلك أكثر من 19 عاماً من الخبرة القانونية في شتى المجالات، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتمويل الإسلامي، والتمويل الهيكلي، والأسواق المالية، والأسهم الخاصة، والتحقيقات التنظيمية وحل النزاعات. السيد كابي عضو في هيئة المحامين في غرفة التجارة بالبحرين، وغرفة الصناعة والتجارة، وهو عضو في اللجنة التابعة لغرفة التجارة الدولية للتحكيم وحل النزاعات في باريس، وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية بالبحرين. وتم تعيينه مؤخراً عضواً في فرقة عمل لجنة غرفة التجارة الدولية بالبحرين لمحاربة الفساد في التحكيم وشركة استيراد للاستثمار ش.م.ب. السيد كابي حاصل على ماجستير في القانون المصرفي والتمويل من كلية أوسغود هول للحقوق بجامعة يورك في كندا، وشهادة البكالوريوس في القانون اللبناني من كلية الحقوق في جامعة الحكمة في بيروت لبنان، إلى جانب العديد من الدراسات العليا. يساهم السيد كابي بشكل منتظم في نشر المقالات المتخصصة في الصحف والمجلات القانونية. تشمل إنجازاته الأخرى الحصول على جائزة تقديرية لقائمة المستشارين القانونيين الأكثر أهمية لعام 2016 والتي تعد جزء من القائمة القانونية الـ 500 الأساسية.



راسل بنت

رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية

انضم السيد راسل بنت إلى بنك البحرين الوطني في عام 2018 في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، وتم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بالمجموعة في عام 2020. يجلب السيد بنت معه أكثر من 20 عاماً من الخبرة المصرفية والمالية حيث يتولى مسؤولية تعزيز موقع البنك المالي وإمكانياته التحليلية، بما في ذلك تقديم تقارير محسنة للبيانات، وضمان اعتماد أحدث التقنيات لتوفير نظرة واضحة للأعمال. يعتبر السيد راسل محاسباً قانونياً مؤهلاً في المملكة المتحدة، وعمل مسبقاً في بنك الخليج الدولي وبنك الكويت الوطني وإرنست ويونغ. إلى جانب منصبه في البنك، يشغل السيد راسل منصب عضو وسكرتير في لجنة المعايير الدولية التابعة لجمعية مصارف البحرين، وهو أيضاً عضو مؤسس بفرع البحرين لجمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط. يحمل السيد راسل درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد من جامعة إيسيكس بالمملكة المتحدة.



بروس ويد

رئيس تنفيذي للمجموعة - إعادة هيكلة التمويلات المالية

انضم السيد بروس ويد إلى بنك البحرين الوطني في عام 2014، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لإعادة هيكلة التمويلات المالية بالمجموعة، حيث تم إنشاء هذا القسم في منتصف عام 2019 لدعم الأسواق المحلية والإقليمية عبر دوره كمستشار مستقل للشركات والمؤسسات التي تواجه تحديات مالية. ومن خلال هذا المنصب الجديد، يترأس بروس تنظيم اللجان التنسيقية لإعادة هيكلة العديد من الشركات وتقديم المشورة لهم. يتمتع السيد بروس بخبرة تتجاوز 36 عاماً في مجال العمل المصرفي، حيث شغل مناصب عدة لدى بنوك إقليمية ودولية تشمل البنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض، وسيتي بنك، ومجموعة بنك طوكيو. ويحمل السيد بروس شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا بأستراليا، وشهادة الدبلوم في الأعمال من معهد التمويل التطبيقي والاستثمار والأوراق المالية بأستراليا. السيد بروس حاصل على زمالة المعهد الإسترالي لمدرّاء الشركات، وزمالة معهد الخدمات المالية في أستراليا، وهو كذلك عضو في جمعية التمويل والخزينة المحدودة، ومهني قانوني أول للخزينة.



إيان بلاكلو

رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات

انضم السيد إيان بلاكلو إلى بنك البحرين الوطني في عام 2017، لمساعدة البنك في تعزيز هيكله التنظيمية ونظام عملياته الأساسي من أجل تحسين قدرته التنافسية، ويشمل ذلك تحقيق قدر أكبر من الكفاءة وتبسيط العمليات عبر تحسين وتحديث الممارسات على جميع المستويات باعتماد أحدث التقنيات التكنولوجية. تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة في عام 2020. يتمتع السيد إيان بخبرة دولية وتنفيذية في القطاع المصرفي والمالي تتجاوز 30 عاماً، ساهم خلالها في بناء وإدارة وتشغيل عمليات واسعة النطاق بمختلف المجالات، بما في ذلك قطاع البنوك والتكنولوجيا، حيث قام بتفعيل نظام إداري دقيق للتوفيق بين جميع أطراف ذوي العلاقة، كما كان لديه سجل حافل في تنفيذ مبادرات التطوير والتغيير الرئيسية بما في ذلك البرامج الهادفة لزيادة الأرباح وخفض التكاليف وسبل الامتثال للوائح الحكومية، إلى جانب تطوير برامج تعزيز تجربة العملاء والاستعانة بالموارد الخارجية وإدارة العقود المتعلقة بها. ويشغل السيد إيان أيضاً منصب عضو بمجلس إدارة (EDS) أستراليا و (Cyberlynx). تخرج السيد إيان بمرتبة الشرف في مجال الاقتصاد من جامعة أبردين، وانضم فيما بعد لمعهد (The Qualified) لمحاسبين إدارة التكاليف، وتابع مسيرته الأكاديمية في برنامج الإدارة التنفيذية بجامعة ستانفورد، وشارك أيضاً في برنامج (Proteus) كلية إدارة الأعمال في لندن.



صباح الزياتي

رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد

انضم السيد صباح الزياتي إلى بنك البحرين الوطني في عام 2019 كرئيس الخدمات المصرفية للأفراد وتولى منصب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في عام 2020 ليعزز من جهود البنك في توفير أرقى الحلول المصرفية مبتكرة واستقطاب شريحة أوسع من العملاء. ويتولى السيد صباح مسؤولية تعزيز تجربة العملاء سواء كانت من المنصة الرقمية للمنتجات والخدمات المصرفية أو عبر شبكة أفرع البنك التي تعد الأكبر على مستوى المملكة. يمتلك السيد صباح خبرة مصرفية تزيد عن 13 عاماً في القطاع المصرفي، حيث تنبأ عدة مناصب عليا في كبريات البنوك المحلية والإقليمية. وقد كان حتى وقت قريب يشغل منصب نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي - البحرين، كما تشمل مسيرته المهنية خبرة عملية في شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) وقوة دفاع البحرين. يختص السيد صباح بتوفير منتجات وحلول رقمية مبتكرة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتي حصدت على تقدير محلي ودولي، حيث يقود استراتيجية نمو فعالة تركز على احتياجات وتطلعات العملاء. السيد صباح من خريجي برنامج قيادة تدريب ضباط الاحتياط التابع للجيش الأمريكي، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة (Citadel) العسكرية في ولاية كارولينا الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة ماجستير العلوم في نظم المعلومات، وشهادة اعتماد تنفيذي في التكنولوجيا المالية (Fintech) من جامعة جورج تاون الأمريكية.



تقرير الرئيس التنفيذي

الأرباح التشغيلية

77.7 مليون دينار بحريني

تم تحقيق هذا النمو من دون
المساومة بإدارة المخاطر

الطبيعية للأجيال القادمة. لقد اتخذنا إجراءات إيجابية، وتصرفنا بطريقة تتسق مع قيمنا على نفس القدر من الأهمية، وكانت هذه الإجراءات مدعومة بأنظمتنا القوية للحوكمة. إننا ندعم شركات التكنولوجيا المالية التي تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها ونسعى وراء فرص أخرى لتعزيز توافق البنك مع الرؤية الاقتصادية 2030. وبالمثل، فإن استحوادنا هذا العام على حصة الأغلبية في بنك البحرين الإسلامي يكمل استراتيجيتنا، حيث تتضمن الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التزاماً طويل الأمد لفعل الصواب وتجنب الضرر.

تقع الخدمات المصرفية المسؤولة في صميم جهودنا، حيث أنشأنا فريقاً مخصصاً للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واتفقنا على تقييم ودمج الجوانب المهمة من الإرشادات والمعايير الدولية بالإضافة للمبادرات التطوعية. نحن نستكشف تطوير المنتجات والخدمات التي تركز على القطاعات والفرص الرئيسية، مثل الابتكار البيئي والابتكار الصحي والتعليمي، والقطاعات التي تدعم تأسيس نظام بيئي حاضن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويعمل على ازدهارها.

إن دافعنا نحو الريادة في الاستدامة هو جزء لا يتجزأ من رحلتنا المستمرة للتحوّل، وقد تضمن ذلك تحديث بنيتنا التحتية - إلى حد كبير من خلال الرقمنة - وتطوير منتجات وخدمات تركز على العملاء وتطوير شراكات جديدة. سمحت لنا حصتنا المتزايدة من السوق في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتقديم مساعدة معززة لعملائنا خلال هذه الأوقات غير العادية؛ أنشأنا خدمة دردشة على شبكة الإنترنت متوفرة حالياً على موقعنا الإلكتروني وعلى تطبيق واتساب لضمان تلبية جميع الاحتياجات على الفور بما يتماشى مع وعد علامتنا التجارية بالبقاء على مقربة من عملائنا.

أنا فخور بالقول إن جهودنا قد تم الاعتراف بها دولياً: حيث سعدنا بالحصول على جائزة "أفضل مسيرة تحوّل مصرفية في الشرق الأوسط" في جوائز يوروموني للتميز 2020، والتي تعتبر واحدة من أكثر الجوائز المرموقة في القطاع المالي العالمي. نحن نعتزم البناء على ما حققناه، مع التركيز الأساسي في المرحلة التالية من تحولنا على تضمين الاستدامة في منتجاتنا وخدماتنا المالية والعمليات ذات الصلة بشكل أكبر.

يتوقع من القطاع المصرفي أن يساهم في تشكيل مستقبل أكثر استدامة بيئياً، من خلال تأثير اجتماعي ووعي بيئي أفضل وفرص اقتصادية أكبر للجميع. نحن في بنك البحرين الوطني نقدم هذه المساهمة الآن وسنواصل القيام بذلك للفترات القادمة في المستقبل.

جان-كريستوف دوراند

الرئيس التنفيذي

إن هدفنا الراسخ في بنك البحرين الوطني هو أن نكون رواد في الخدمات المصرفية المستدامة، وذلك تجسيدا لالتزامنا وطموحنا المستمرين، حيث نعتقد أننا قد أحرزنا تقدماً قيادياً بالفعل من خلال اتباع نهج صارم ومنظم لدمج القضايا البيئية والاجتماعية وجوانب الحوكمة في أعمالنا الأساسية، بدعم من الإجراءات العملية. وتعمل خارطة طريق الاستدامة، المضمنة حالياً في أنشطة الأعمال على تحديد اتجاه واضح للخطوات العملية التي سنأخذها على مدار السنوات الثلاثة المقبلة، بالإضافة إلى توفير أساس لمزيد من التطوير بعد ذلك.

مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق لوباء فيروس كورونا هذا العام، كانت الحاجة إلى إعادة تركيز جهودنا على مسؤوليتنا في المجتمع، والمساهمة في الاستدامة في جميع جوانب عمل البنك واضحة بشكل خاص، حيث اخترنا جميعاً الحاجة إلى إظهار الرعاية لبعضنا البعض وتقديم الدعم عند اللزوم، سواء كان ذلك شخصياً أو مالياً أو اقتصادياً. لقد أعاد عام 2020 تركيز كل طاقاتنا على بذل قصارى جهدنا للأطراف ذوي العلاقة معنا، وتطوير الخدمات وتكييفها، والاعتراف بأن بناء وتعزيز مجتمع آمن وسليم، بالإضافة إلى الاقتصاد والبيئة، تعد أموراً أساسية لنجاحنا الجماعي والعيش برفاهية ورخاء.

لقد قدمنا إطار عمل الاستدامة في العام الماضي لنحدد كيف نخطط كبنك لزيادة تأثيرنا الإيجابي على مساهمينا وعملائنا والمجتمع. وقام هذا الإطار بتغطية سبع مجالات متميزة ومتداخلة: النمو الاقتصادي، الخدمات المصرفية المسؤولة، خدمة عملائنا، رعاية كوادرن العاملة، الاستثمار المجتمعي، الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحوكمة والسلوك الأخلاقي.

إن قدرتنا على اتخاذ إجراءات في كل مجال من هذه المجالات كانت مبنية على أساس قوتنا المالية المستمرة. حيث كان أداءنا في عام 2020 مرناً، على الرغم من ظروف السوق غير المستقرة التي شهدتها المملكة وكل دول العالم. وتدعم القوة المالية قدرتنا على تطوير موظفينا والاستثمار في المجتمع واتخاذ إجراءات لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة، والقيام بكل هذه الأمور بطريقة تحمي الموارد



يتوقع من القطاع المصرفي أن يساهم في تشكيل مستقبل أكثر استدامة بيئياً، من خلال تأثير اجتماعي ووعي بيئي أفضل وفرص اقتصادية أكبر للجميع. نحن في بنك البحرين الوطني نقدم هذه المساهمة الآن وسنواصل القيام بذلك للفترات القادمة في المستقبل.

بصفتنا البنك الوطني في مملكة البحرين فإننا نؤمن بأنه من واجبنا مساندة الوطن والمواطن والعمل من أجل ترسيخ المكانة الاقتصادية المرموقة للمملكة ليرتبط اسم بنك البحرين الوطني بنجاح المملكة. وفي عام 2020، استطعنا الحفاظ على مركزنا الرائد بأن نكون الخيار المفضل للجمهور. وبادرنا كذلك بدعم الأفراد والشركات المحلية ومساندتها لمواجهة تحديات هذا العام معاً، وقد ساهمنا بشكل إيجابي في تعزيز الاقتصاد البحريني.

نتكاتف سويًا من أجل نمو اقتصادنا



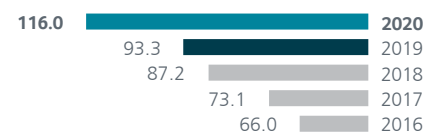
استعراض الوضع المالي

حقق بنك البحرين الوطني ارتفاعاً في الأرباح التشغيلية على أساس سنوي بلغ 1.6%، وزيادة تصل إلى 22.4% في الدخل التشغيلي، والتي ترجع أساساً إلى الاستحواذ على حصة الأغلبية (78.8%) في بنك البحرين الإسلامي، نظراً لكونها خطوة استراتيجية من أجل تضافر الموارد ولتعزيز موقع كلا البنكين من خلال الإيرادات المحسنة والمصرفوات المشتركة.

صافي الفوائد المكتسبة

(بملايين الدنانير البحرينية)

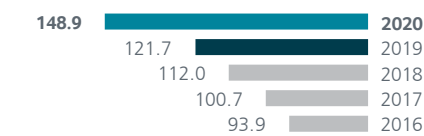
116.0 مليون دينار بحريني



مجموع الدخل التشغيلي

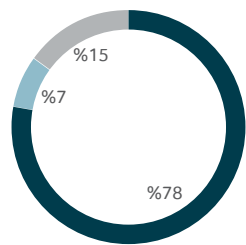
(بملايين الدنانير البحرينية)

148.9 مليون دينار بحريني



مكونات مجموع الدخل (%)

- صافي الفوائد المكتسبة
- رسوم وعمولات
- عمليات الصرف الأجنبي والدخل من الاستثمارات وإيرادات الخزينة الأخرى



متنوعة. تشمل هذه التقديرات تصنيفات المخاطر الداخلية، ومعدلات التعثر المسبقة التي تم ضبطها على أساس عدد من التوقعات والتصورات المستقبلية، فضلاً عن درجة الخسائر في حالات التعثر، وتغير التصنيفات. وخلال عام 2020، قام مصرف البحرين المركزي بتقديم فترة سماح على أثر كوفيد - 19 وذلك عبر تمديد انتقال المرحلة الثانية من 30 إلى 74 يوماً بعد موعد الاستحقاق.

وبناءً على التقييم المستمر لمتطلبات المخصصات، تم توفير مبلغ 28.0 مليون دينار بحريني لتغطية انخفاض القيمة خلال العام مقارنة بـ 6.4 مليون دينار بحريني في عام 2019، بما في ذلك 7.0 مليون دينار بحريني من المخصصات الاحتياطية الإضافية للخسائر الائتمانية المستقبلية المتعلقة بفيروس كورونا والتي وضعت على أساس عدة تقديرات مشددة. كما ويتم تصنيف القروض في حالة انخفاض القيمة باعتبارها جزءاً من المحفظة المتعثرة. وبناءً على توجيهات مصرف البحرين المركزي، فإن مثل هذه الأصول تبقى بدون تصنيف كقروض متعثرة لمدة لا تقل عن عام واحد من بعد أن تصبح غير متعثرة. وعلى الرغم من ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي إجراءً استثنائياً خاص بكوفيد - 19 خلال عام 2020 لتقليص الفترة لثلاثة أشهر. هذا، وبلغت محفظة القروض المتعثرة 116.0 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2020، مقارنة بـ 95.8 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2019. ويتضمن الإيضاح رقم 8 حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات والحركة خلال العام.

الأصول

مع نهاية عام 2020، بلغ إجمالي أصول المجموعة 4,361.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بمبلغ 3,194.5 مليون دينار بحريني تم تسجيلها في العام السابق، أي بزيادة نسبتها 36.5% وذلك بعد عملية استحواذ بنك البحرين الإسلامي. ويتمتع البنك بحفظة أصول جيدة التنوع، حيث تمثل القروض والسلفيات 49.8% من إجمالي الأصول، بينما تمثل سندات الخزينة 5.4% وبلغت نسبة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى 7.7% ومثلت الأوراق الاستثمارية 28.2% من إجمالي الأصول. وتمتاز محفظة قروض

صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى

بلغ صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى للعام 11.4 مليون دينار بحريني و 21.5 مليون دينار بحريني تبعاً، مقارنة بمبلغ 13.7 مليون دينار بحريني و 14.7 مليون دينار بحريني في العام السابق. ويُعزى الانخفاض في دخل العمولة إلى تطبيق الحد الأعلى للرسوم والذي فرضته إحدى الجهات التنظيمية مع أوائل عام 2020، بينما تمثل الزيادة في الإيرادات الأخرى الأنشطة المحسنة في أسواق العملات الأجنبية، والمبالغ المستردة من الأصول المشطوبة سابقاً. وتتماشى هذه الزيادة الإجمالية مع استراتيجية المجموعة لتنوع الأعمال بهدف زيادة مساهمة الأنشطة غير المرتبطة بالفوائد والتي تمثل الآن ربع إجمالي الدخل. هذا، وترد تفاصيل صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى مقارنة بالعام السابق ضمن الإيضاح رقم 25 و 26 من البيانات المالية.

مصرفوات التشغيل

بلغت مصرفوات التشغيل 71.2 مليون دينار بحريني بما يمثل زيادة بنسبة 57.5% مقارنة بعام 2019، والتي جاءت نتيجة توحيد مصرفوات بنك البحرين الإسلامي بعد عملية الاستحواذ في يناير 2020 بشكل أساسي، كما وأنها تعكس أيضاً الاستثمار في الموارد البشرية والعمليات والبنية التحتية الرقمية اللازمة لتعزيز القوة التنافسية للمجموعة سواء داخل مملكة البحرين أو في المنطقة. وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل المجموعة 47.5% بعد الاستحواذ، والتي من المتوقع أن تنخفض مع تحقيق التكامل في إدارة المصرفوات مع بنك البحرين الإسلامي.

المخصصات

يتم تحديد مخصصات الانكشافات الائتمانية الفردية بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. إضافةً إلى ذلك، يتم الآن قياس مقدار الانخفاض في القيمة على المحفظة الأوسع من الأصول المالية غير المحددة بشكل فردي باعتبارها منخفضة القيمة، على أساس حسابات ذات نظرة مستقبلية، وعلى أساس تقديرات

وحقوق الملكية، بينما تمثل أموال المساهمين 12.1% من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية.

تستمر مؤشرات الأداء الرئيسية في الحفاظ على قوتها بالمقارنة مع نظرائنا الإقليميين والمعايير الدولية، مع عائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 10.6%، وعائد على متوسط الأصول بنسبة 1.2% لهذا العام.

انخفض إجمالي الدخل الشامل العائد على مساهمي بنك البحرين الوطني بنسبة 44.9% ليصل إلى 50.1 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 91.0 مليون دينار بحريني في عام 2019. وتشمل الإيرادات الشاملة الأخرى تحركات السوق خلال عام واحد وبالتالي فهي تضم التقلبات المؤقتة في القيمة العادلة على محافظ السندات السيادية والأسهم البحرية.

حافظت المجموعة على معدل ملاءة رأس مال قوي ومستقر عند نسبة 22.3%، وذلك قبل المخصصات المقترحة. واستمرت السيولة في إظهار مستويات جيدة مع كون البنك مساهماً أساسياً في أسواق المال ما بين البنوك على مدار العام. وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر الموحد 145% كما في 31 ديسمبر 2020، بينما بلغت نسبة تغطية السيولة للربع الأخير من العام 395%. وتستمر المجموعة في تلبية الحد الأدنى من معدلات السيولة التنظيمية المطلوبة وهي أيضاً ملتزمة بالحد الأدنى المطلوب لمعدل ملاءة رأس المال.

صافي الفوائد المكتسبة

في نهاية 2020، بلغ صافي الفوائد المكتسبة للمجموعة 116.0 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 93.3 مليون دينار بحريني في عام 2019، مما يعكس زيادة جيدة نسبتها 24.3%. وترجع هذه الزيادة إلى توحيد نتائج بنك البحرين الإسلامي، بالإضافة إلى الإدارة الداخلية النشطة والفعالة لأسعار الفوائد، وأنشطة إعادة التسعير. وبناءً على ذلك، بلغت نسبة صافي الدخل إلى الأصول المدرة للدخل 3.0% في عام 2020، مقارنة بنسبة 3.1% في عام 2019، والذي يعد انخفاضاً هامشياً على الرغم من بيئة السوق الصعبة.

الوضع العام

في عام 2020، أثر تفشي فيروس كوفيد - 19 على أعمال المجموعة بطرق شتى، بدءاً بأوضاع السوق الصعبة، ولغاية التدابير الاحترازية التي فرضها مصرف البحرين المركزي لمكافحة تبعات الوباء. ومع هذا، حيث أظهر الأداء المالي للمجموعة متانة وقوة رغم الظروف الصعبة الناتجة عن الجائحة.

حقق بنك البحرين الوطني ارتفاعاً في الأرباح التشغيلية على أساس سنوي بلغ 1.6%، وزيادة تصل إلى 22.4% في الدخل التشغيلي، والتي ترجع أساساً إلى الاستحواذ على حصة الأغلبية (78.8%) في بنك البحرين الإسلامي، نظراً لكونها خطوة استراتيجية من أجل تضافر الموارد ولتعزيز موقع كلا البنكين من خلال الإيرادات المحسنة والمصرفوات المشتركة.

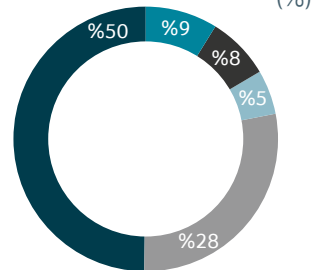
سجلت المجموعة انخفاض في صافي أرباحها العائدة على المساهمين بنسبة 28.2% لتصل إلى 53.3 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بـ 74.2 مليون دينار بحريني في عام 2019. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى وضع مخصصات احترازية، وانخفاض هوامش الربح، وانخفاض الدخل من تقييمات أسهم الشركات الزميلة، وتدني الأرباح المستلمة في ظل تبعات جائحة كوفيد - 19. هذا وانخفضت ربحية السهم الواحد بنسبة 27.3% لتصل إلى 32 فلس بحريني (8 سنت أمريكي)، مقابل 44 فلساً بحرينياً (12 سنتاً أمريكياً) في العام 2019.

في نهاية 2020، بلغ إجمالي أصول المجموعة 4,361.4 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 3,194.5 مليون دينار بحريني تم تحقيقها في 31 ديسمبر 2019، أي بزيادة قدرها 36.5%. وتعود هذه الزيادة إلى إدراج نتائج بنك البحرين الإسلامي المالية وتوحيدها مع بيانات البنك المالية بعد إتمام عملية الاستحواذ في يناير 2020، بالإضافة إلى الطلب القوي على منتجات قروض بنك البحرين الوطني خلال العام. وتحفظ المجموعة بمستوى جيد من الأصول السائلة على شكل ودائع بين البنوك وأذونات خزينة وأوراق مالية أخرى قابلة للتسويق بسهولة لدعم استمرارية نمو أعمالها وعملياتها. وبلغت ودائع العملاء 3,084.3 مليون دينار بحريني أي ما نسبته 70.7% من إجمالي المطلوبات



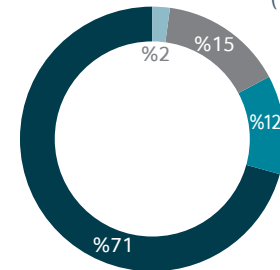
استعراض الوضع المالي (تتمة)

مكونات مجموع الموجودات (%)



- قروض وسلفيات
- أوراق مالية استثمارية
- سندات الخزينة
- ودائع مع البنوك
- موجودات أخرى

مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية (%)



- ودائع العملاء
- حقوق الملكية
- ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وسلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
- مطلوبات أخرى

حقق بنك البحرين الوطني ارتفاعاً في الأرباح التشغيلية على أساس سنوي بلغ 1.6%، وزيادة تصل إلى 22.4% في الدخل التشغيلي، والتي ترجع أساساً إلى الاستحواذ على حصة الأغلبية (78.8%) في بنك البحرين الإسلامي، نظراً لكونها خطوة استراتيجية من أجل تضافر الموارد وتعزيز موقع كلا البنكين من خلال الإيرادات المحسنة والمصرفيات المشتركة.

قوة رأس المال

شهد إجمالي حقوق المساهمين للمجموعة انخفاضاً بنسبة 2.4%، ليصل إلى 519.7 مليون دينار بحريني مقارنة مع 532.3 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019. ويعزى الانخفاض إلى مدفوعات الأرباح النقدية لعام 2019، وانخفاض القيمة السوقية على الأوراق المالية الاستثمارية الحكومية المصنفة كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، علاوة عن تحمل تكلفة تأجيل سداد القروض في إطار دعم العملاء وذلك خلال الستة الأشهر الأولى من الجائحة.

بلغت نسبة ملءة رأس المال للمجموعة 22.3% كما في 31 ديسمبر 2020، وبلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال 21.4% وذلك قبل الخصصات المقترحة. وتم احتساب النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل 3 ولوائح وأحكام مصرف البحرين المركزي على اعتبار مخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات، ومخاطر السوق. وتعتبر ملءة رأس مال المجموعة أعلى بكثير من متطلبات لجنة بازل للبنوك النشطة دولياً وأعلى من المستوى الأدنى البالغ 12.5% المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي، يتوجب على البنوك المصنفة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية الاحتفاظ بمعدلات ذات قابلية عالية لاستيعاب الخسارة معبراً عنها كرأس مال عادي من المستوى الأول بنسبة 1.5% من إجمالي الأصول ذات المخاطر الموزونة، وذلك على النحو المحسوب لغراض ملءة رأس المال. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملءة رأس المال هي القاعدة القوية لرأس المال، والممارسات الحذرة لإدارة المخاطر، فضلاً عن المخاطر المنخفضة للالتزامات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية، والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات ذات المخاطر الموزونة المنخفضة، مثل التسهيلات السيادية ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية. ويتضمن الإيضاح رقم 45 حول البيانات المالية والإفصاحات عن إدارة المخاطر ورأس المال المزيد من التفاصيل عن قوة رأس المال.

البنك بتنوعها الجيد مع زيادة تواجد البنك في السوق المحلية عبر علاقات عمل واسعة النطاق في مملكة البحرين والمنطقة. وفي نهاية العام، بلغت محفظة استثمارات المجموعة 1,231.4 مليون دينار بحريني، وتتكون من سندات الدين بشكل رئيسي، كما وتمثل السندات والصكوك الإسلامية لحكومة مملكة البحرين الجزء الأكبر من سندات الدين. ويقدم الإيضاح 32 و 33 حول البيانات المالية تفصيلاً عن مجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي.

المطلوبات

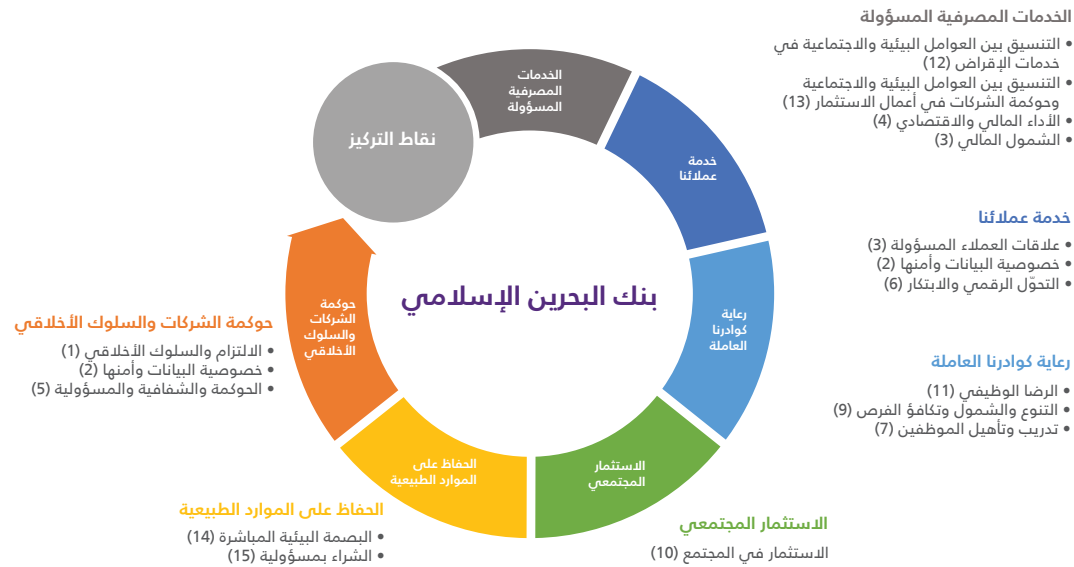
بلغت ودائع العملاء في نهاية العام 3,084.3 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 2,094.0 مليون دينار بحريني في عام 2019. واستمرت المجموعة بجذب ودائع العملاء بنجاح من الأنشطة الأساسية من خلال تظافر محفزات النمو التقليدية وغير التقليدية. إن اندماجنا مع مصرف البحرين الإسلامي كان عاملاً أساسياً لهذه الزيادة. كما ويواصل البنك بشكل منفصل في إظهار نمو في ودائع عملائه مدعوماً بوعده هويته التجارية "أقرب لكم" والذي يقوم بتجسيده عبر تقديم منتجات راقية، وخدمات متميزة، إضافة إلى موقع البنك الرائد في السوق المحلية. هذا، ويحظى البنك بمكانة راسخة باعتباره مؤسسة وطنية مرموقة تملك تاريخاً عريقاً وتتمتع بمستوى عالٍ من الأمن والثقة والتميز مقارنة بأي مؤسسة مالية في مملكة البحرين.

من ناحية أخرى، بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية 657.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بـ 505.0 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2019. ويعد هذا التمويل بين البنوك تمويلًا إضافيًا، وتضع المجموعة مبالغ أكبر في أسواق سندات الخزينة أكثر مما تتلقاه. ولا تزال ودائع العملاء تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل، حيث بلغت نسبة ودائع العملاء إلى مجموع المطلوبات 80.4% في نهاية العام وتمثل مصدر التمويل لـ 90.6% من مجموع محافظ القروض والاستثمارات.



مجموعة بنك البحرين الوطني الجديدة

تشكل مجالات التركيز الستة هذه هيكل الاستدامة لبنك البحرين الإسلامي كما هو موضح في الجدول والرسم البياني أدناه.



إن عملية اندماج بنك البحرين الإسلامي في المجموعة ساعد على تعزيز مكانة كلا العلامتين التجاريتين من خلال الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منهما وأفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر من إمكانياتهما وتحقيق التميز التشغيلي. ويستفيد كلا البنكين من تضافر الأعمال التجارية والاستثمارات، والوصول إلى مجموعة الموارد المشتركة من الخبرات والكوادر والتقنيات، وتحسين الكفاءات والأداء، مع محافظة حلول مؤسعة، حيث تعمل جميع العوامل السابقة على تعزيز الربحية وعوائد المساهمين بالإضافة إلى تحسين تجربة العملاء مع تقاسم نفس التطلعات وإطار الاستدامة.

مغادرة منازلهم أو التفاعل مع الآخرين دون داع. كما عمل بنك البحرين الإسلامي بروح تعاونية مع الجهات التنظيمية لإعادة جدولة أو تمديد شروط سداد القروض لعملائه المحتاجين.

يعمل بنك البحرين الإسلامي على إعطاء الموارد البشرية دور الشريك التجاري الاستراتيجي، وتمكينه لخلق بيئة عمل مستدامة ومنتجة، وهذا يتطلب المرونة في الطريقة التي يتعامل بها القسم مع عمله للاستجابة لبيئة التشغيل سريعة التغيير. تمتد الحاجة إلى المرونة هذه إلى عمليات إدارة الأفراد ليكون لها تأثير إيجابي على العوامل الاجتماعية والبيئية والحوكمة. قام البنك خلال الوباء بتنفيذ جميع احتياطات السلامة اللازمة في جميع المباني والمنشآت.

يركز بنك البحرين الإسلامي بشكل ثابت على الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر ونمو الموظفين واستخدام أحدث التقنيات لتقديم خدمة عملاء متميزة. لطالما كان الابتكار في صميم عمل بنك البحرين الإسلامي سواء في عملياته أو في خدماته المالية. تم تسجيل إنجازات كبيرة كجزء من هذا الدافع الاستراتيجي للرقمنة.

نظراً لتأثير جائحة كورونا على جميع أطراف ذوي العلاقة، فقد كانت أولوية بنك البحرين الإسلامي، ولا تزال، السلامة والأمن. كان التركيز المستمر على "تبسيط أمورك المالية" ورقمنة الخدمات المصرفية مناسباً لهذا الغرض ألا وهو السلامة والأمن الاقتصادي لأطراف ذوي العلاقة الرئيسيين. كما تم تقديم المزيد من الطرق والوسائل للأفراد والشركات للوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى

السابقة على تعزيز الربحية وعوائد المساهمين بالإضافة إلى تحسين تجربة العملاء مع تقاسم نفس التطلعات وإطار الاستدامة. ونتيجة لذلك، فإن رؤية بنك البحرين الإسلامي قد تعززت في كونه مؤسسة مالية إسلامية رائدة مع توسيع نموذج وخطوط أعماله.

كما وتعزز وضع سيولة بنك البحرين الإسلامي من خلال مشاركة بنك البحرين الوطني في إدارة المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في المحفظة الاستثمارية للأصول غير الأساسية لبنك البحرين الإسلامي في عام 2020، مما يوفر له مركزاً مالياً، ويقلل من متطلبات التمويل المستقبلية، والأصول غير التشغيلية، وبالتالي يساهم في انخفاض متطلبات المخصصات في المستقبل.

بعد أن عملنا عن كثب مع مجلس إدارتنا ومصرف البحرين المركزي وهيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي، تُوِّجت طموحاتنا الاستراتيجية لتوحيد المؤسستين بمجموعة مصرفية قوية تتمتع باستعدادات وموارد وقدرات عالية لتسريع خلق القيمة والاستفادة من فرص السوق المستقبلية بما يتماشى مع التزامنا بتعزيز موقعنا كشركاء ذوي قيمة للمملكة، ومساهمين هادفين في النمو المستمر والازدهار وذلك كمجموعة مصرفية رائدة ومسؤولة.

بنك البحرين الإسلامي

تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام 1979 كأول بنك إسلامي في مملكة البحرين؛ ويعمل بموجب ترخيص مصرف التجزئة الإسلامي من مصرف البحرين المركزي وهو مدرج في بورصة البحرين. يدير بنك البحرين الإسلامي أربعة فروع وأربعة مراكز مالية مبتكرة وفرع رقمي واحد و 51 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء المملكة.

تعتبر الاستدامة التزاماً مؤسسياً وتشكل جزءاً لا يتجزأ من سعي بنك البحرين الإسلامي لتحقيق المواطنة الجيدة للشركة وأساسيات ممارسة الأعمال التجارية السليمة. يشارك البنك رؤية وتطلعات بنك البحرين الوطني ويعزز مبادئ الاستدامة في جميع الأسواق حيث سيؤدي هذا التحول إلى زيادة التأثير الإيجابي الكلي على مملكة البحرين.

إن جزء كبير من استراتيجيتنا الأساسية هو الالتزام بدفع عجلة الاقتصاد بما يتماشى مع الرؤية الاقتصادية 2030 والاستمرار في قيادة فريق البحرين. ويعد الاندماج الناجح لبنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي (وهما من البنوك ذات التاريخ الراسخ في البلاد) في مجموعة مصرفية واحدة وقوية إنجازاً وطنياً ومدعاة للفخر، كما وأنه يساهم في تعزيز المملكة كمركز إقليمي للتمويل.

جاء قرار بنك البحرين الوطني بزيادة حصته المسيطرة في بنك البحرين الإسلامي إلى 78.8% كنتيجة لرؤية استراتيجية الأعمال، وليكون له موطئ قدم في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية، ولتعزيز تواجد المجموعة بالأعمال التجارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتغطيته الجغرافية. ومكّنت عملية اندماج بنك البحرين الإسلامي في مجموعة بنك البحرين الوطني من تنويع محفظة المجموعة لتوفير خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي بدورها تكمل عروض المنتجات التقليدية لبنك البحرين الوطني، مما يتيح اقتناص فرص محلية وإقليمية أوسع.

جاء قرار زيادة الاستثمار في بنك البحرين الإسلامي نتيجة التقييم المستمر للفرص والذي أفضى بكون بنك البحرين الإسلامي هو الأنسب للمجموعة، نظراً للدور المحوري الذي لعبه في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين وتمهيد الطريق كأول بنك إسلامي في المملكة والرابع على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما وأدى تكامل النشاطين إلى تعزيز مكانة المجموعة في القطاع وعلى وجه الخصوص الجزء الإسلامي منه، مما سمح بجذب الاستثمارات المستقبلية المطلوبة للمجموعة للتكثيف مع تطور المشهد المصرفي من حيث الاستدامة والتكنولوجيا والرقابة والمنتجات والعروض، من بين أمور أخرى.

ساعد التكامل على تعزيز مكانة كلا العلامتين التجاريتين من خلال الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منهما وأفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر من إمكانياتهما وتحقيق التميز التشغيلي. ويستفيد كلا البنكين من تضافر الأعمال التجارية والاستثمارات، والوصول إلى مجموعة الموارد المشتركة من الخبرات والكوادر والتقنيات، وتحسين الكفاءات والأداء، مع محافظة حلول مؤسعة، حيث تعمل جميع العوامل

2020	2019
350	361

إجمالي القوى العاملة (باستثناء المتدربين والطلاب والاستعانة بمصادر خارجية)

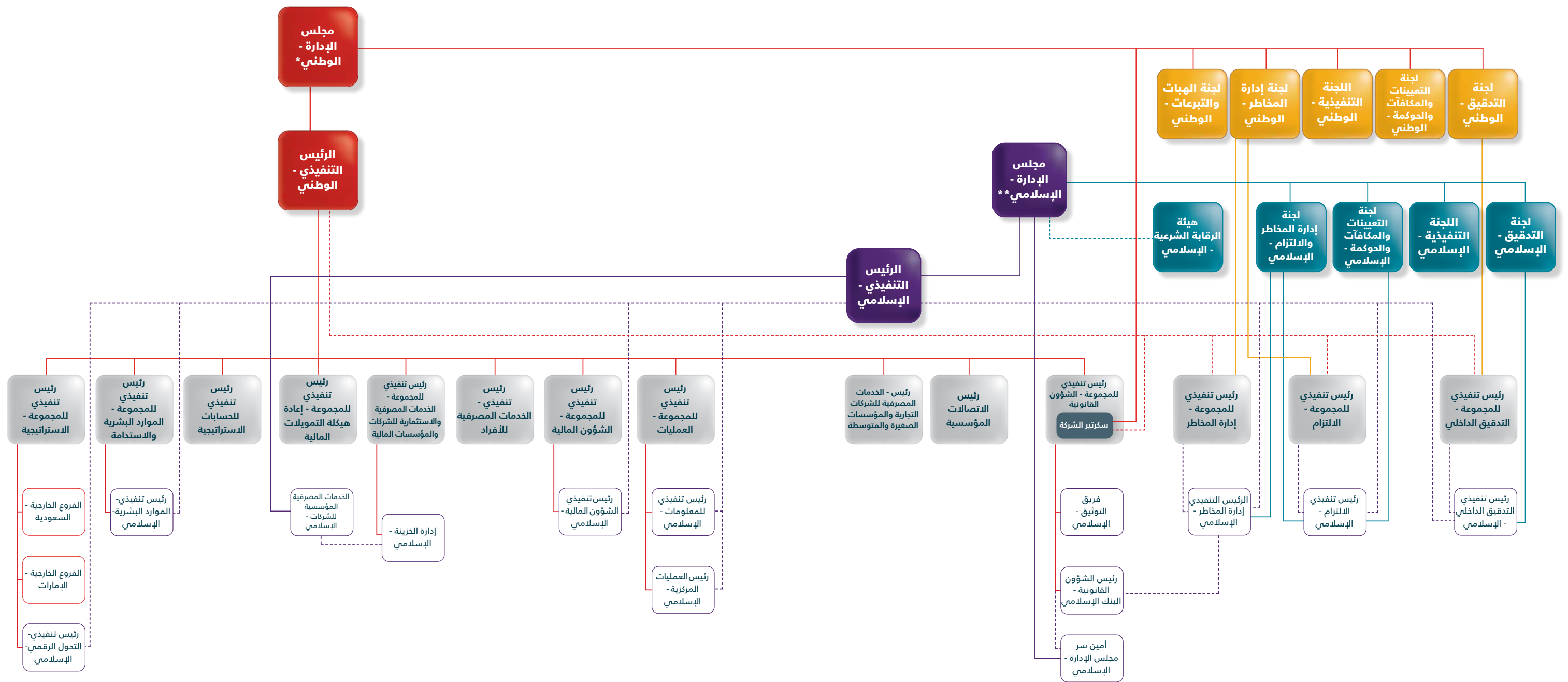
يضع بنك البحرين الإسلامي مستقبل الأجيال القادمة في مقدمة قراراته، حيث يقوم بمراجعة الممارسات الجديدة سنوياً لضمان تصرفه بطريقة مسؤولة بيئياً من خلال مبادرات لزيادة إعادة التدوير وتقليل النفايات وتقليل استخدام الورق وتقليل استهلاك الكهرباء والمياه، وللعام 2021 سيتبنى نظام إدارة بيئي بهدف مواءمة الأهداف والعمليات وأنشطة المراقبة على مستوى المجموعة (مجموعة بنك البحرين الوطني).

يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطة بنك البحرين الإسلامي خلال عام 2020 في تقريره المالي السنوي وتقرير الاستدامة المستقل والذي يوضح كيفية أدائه ليس فقط من حيث الأداء المالي، بل من أدائه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والحوكمة، بما يتوافق مع إطار الاستدامة لبنك البحرين الوطني.

تعكس "البحرنة" رغبة بنك البحرين الإسلامي في غرس الرؤية البحرينية التي نمت من جذورها الإسلامية، حيث تعتبر الطريقة التي ينهض بها بالقيمة المحلية في مهامه اليومية في العمل وفي منهج الأعمال. يولي بنك البحرين الإسلامي أهمية كبيرة لمشاركة المرأة في القوى العاملة كما أن التزامه بتمثيل المرأة من الداخل يتماشى مع استراتيجية مملكة البحرين لتمكين المرأة.

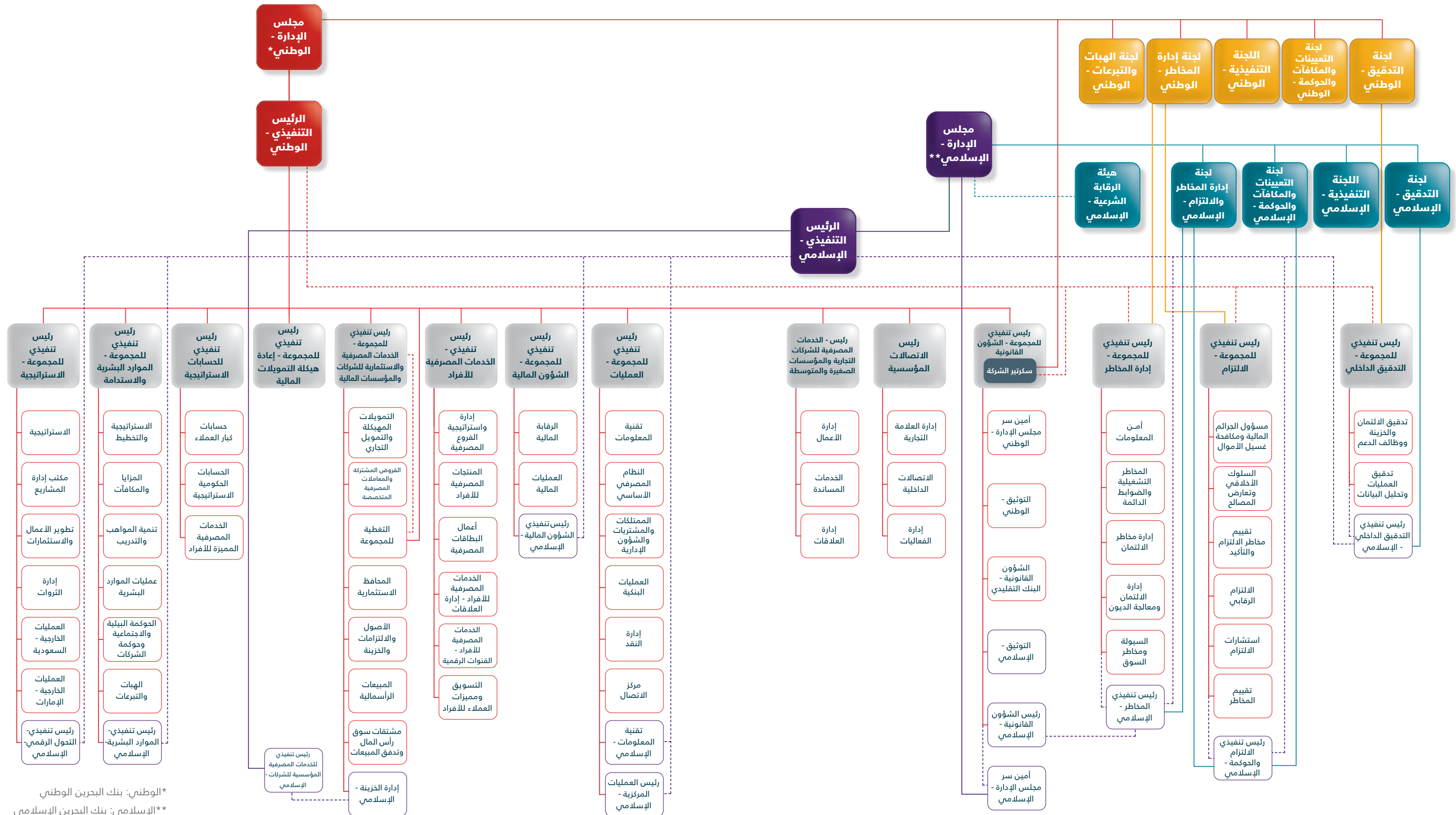
كما ويلتزم بالاستثمار المجتمعي. وواصل بنك البحرين الإسلامي الاستثمار في نمو البيئة الحاضنة والداعمة للتكنولوجيا المالية في مملكة البحرين والمبادرات المماثلة التي تعزز الابتكار على المستوى المحلي، مما يمكن قطاع التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين من الازدهار ويعزز مكانة المملكة كمركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل بنك البحرين الإسلامي على تطوير أوجه التضافر بين المؤسسات من خلال المبادرات التي تسمح للمواهب والقادة في المستقبل بالاستفادة من مجموعة من المهارات مثل الابتكار والإبداع، وريادة الأعمال، والقيادة وتطويرها.

« الهيكل التنظيمي المختصر للمجموعة



*الوطني: بنك البحرين الوطني
**الإسلامي: بنك البحرين الإسلامي

الهيكل التنظيمي للمجموعة



*الوطني: بنك البحرين الوطني

**الإسلامي: بنك البحرين الإسلامي

نتكاتف سويًا من أجل مجتمعنا

لأننا نهتم بكم وبالبيئة التي
نعمل فيها، فإننا نتكاتف سويًا
لبناء مجتمع أفضل وأقوى. وعبر
اهتمامنا الكبير بمبادئ الحوكمة
البيئية والاجتماعية وحوكمة
الشركات، ومبادراتنا لدعم
الاستدامة خلال عام 2020، بادرنا
بتحويل عملياتنا الداخلية والخارجية
لإنشاء واعتماد نموذج عمل
تشغيلي أكثر التزامًا واستدامة.
ومن خلال قيامنا بواجبنا الاجتماعي
تجاه مملكة البحرين، فإننا نصنع معًا
نسيج مجتمعي أكثر قوة وترابط.



الاستدامة



خارطة طريقنا نحو الاستدامة

هدفنا هو ترسيخ الاستدامة في صميم عملنا، فالاستدامة مفيدة لمستثمري البنك وللمجتمع.

شريك يتطلع للمستقبل

لقد وضعنا الأسس لتطوير القطاع المصرفي المحلي منذ أكثر من ستة عقود ونحن ندير تقدمه منذ ذلك الحين. كما ونسعى جاهدين لتكون مؤثرين على مستوى أوسع بالمستقبل لنصبح شركاء ذوي قيمة إضافية ولنساهم بطريقة هادفة في استمرار نمو مملكة البحرين وازدهارها، بالإضافة لدورنا في التصدي للتحديات الأكبر التي تواجه المجتمع في جميع أنحاء العالم.

سياساته لتعكس أساسيات هذا التحول في الاستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، تم إنشاء فريق مّفوّض ومتخصص للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتسهيل هذه الرحلة، وأخيراً، نبدأ ونعزز الإجراءات لمعالجة الثغرات والفرص الرئيسية المحددة.

في السنة الثانية من خارطة طريق الاستدامة الخاصة بنا، سنقوم بدمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تحليل القروض والاستثمارات، من خلال اتباع مبادئ الاستثمار المسؤول ومبادئ التعادل. حيث سيتم تطوير منتجات وخدمات جديدة موجهة نحو الاستدامة في القطاعات ذات النمو المرتفع والاستدامة العالية. من المهم أيضاً البدء في إظهار تحسينات الأداء الناتجة من تنفيذ خارطة الطريق وقياس "التأثير الكلي" وإعداد تقرير عنه. حيث سنهدف إلى زيادة الجهود الناجحة مثل مبادراتنا الداخلية لكفاءة الطاقة.

أمّا في السنة الثالثة، سنهدف إلى الاستفادة من الريادة المعترف بها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمرتبطة بالنمو، بهدف إرساء وتعزيز مكانتنا بالسوق ولنصبح المقرض المفضل في القطاعات ذات النمو المرتفع والاستدامة العالية. في نهاية المطاف، سيصبح بنك البحرين الوطني مؤسسة ذات رسالة وهدف مؤثر.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإن هدفنا هو تحويل الأسواق نحو الاستدامة ومضاعفة تأثيرنا في مملكة البحرين والأسواق الأخرى التي نزاول نشاطنا فيها. حيث يعتبر بنك البحرين الوطني أنه من الضروري توجيه جهوده وقدراته ليكون الشريك المصرفي المفضل في القطاعات عالية النمو والتأثير والتي ستشكل الاقتصاد المستقبلي والقدرة التنافسية لمملكة البحرين. ونحن نطمح في أن نحتل المرتبة الأولى في القطاع المصرفي على المستوى الإقليمي وأن نكون المؤسسة الأولى في جميع القطاعات في مملكة البحرين بالنسبة لتصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهذا دليل على الالتزام بالاستدامة.

ولتحقيق ذلك الطموح، قمنا بتطوير خارطة طريق للاستدامة لمدة ثلاث سنوات، حيث بدأت رحلتنا بالفعل في عام 2019، وفي عام 2020 تم التركيز على تضمين الاستدامة في صميم أعماله. ويتضح التزامنا في البداية من خلال هذا التقرير، وهو أول تقرير سنوي مالي وتقرير استدامة موحد في مملكة البحرين. علاوة على ذلك، قمنا بوضع أهداف محددة ومؤشرات أداء رئيسية لمتابعة مسار نهج الاستدامة، وكما عالج البنك فجوات الإفصاح وعرض جميع الإجراءات الجارية بطريقة منهجية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ بنك البحرين الوطني في وضع نموذج إداري ولجان وإطارات حوكمة وهو يقوم بتحديث

إطار عمل الاستدامة لبنك البحرين الوطني

يتكون إطار الاستدامة لبنك البحرين الوطني من سبع محاور: النمو الاقتصادي، والخدمات المصرفية المسؤولة، وخدمة عملائنا، ورعاية كوادرنالعاملة، والاستثمار المجتمعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وحوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي.



أهداف كل محور كالآتي:

النمو الاقتصادي

- تحقيق الأثر الصافي، أيّ تحقيق المساهمة الإجمالية لبنك البحرين الوطني في المجتمع الرؤية الاقتصادية 2030
- اكتساب ميزة استراتيجية من خلال الاستحقاق والاعتراف به كالشريك المصرفي المفضل لزيادة الأثر
- دفع عجلة النمو من خلال التركيز على زيادة التمويل والاستثمارات في القطاعات ذات النمو المرتفع والأثر الإيجابي العالي
- تحقيق أداء مالي قوي ومستمر

الخدمات المصرفية المسؤولة

- تحسين الأداء والمساعدة في إحداث تحوّل في الأسواق نحو التمويل المستدام من خلال:
 - تعزيز معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الإقراض وأنشطة الاستثمار
 - تقديم المنتجات والخدمات الموجهة نحو الاستدامة

- رفع مستوى الثقافة المالية وإمكانية الوصول وممارسة الإقراض المسؤول
- توسيع قاعدة عملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع طموحات الرؤية الاقتصادية 2030

خدمة عملائنا

- تقديم أفضل المنتجات والخدمات الموجهة نحو الاستدامة
- إبراز الاستدامة والتركيز على التأثير عند التواصل مع العملاء
- التحلي بالشفافية والنزاهة في جميع جوانب العلاقات مع العملاء
- ضمان حماية بيانات العملاء وخصوصيتهم
- المساهمة في تحسن نمط وأسلوب حياة العملاء

رعاية كوادرنالعاملة

تمكين الموظفين وتعزيز التطوير والفعالية والرضا من خلال:

- دمج القيم المتعلقة بالاستدامة في السياسات والإجراءات والتدريب والمنتجات والخدمات
- تمكين الموظفين البحرينيات
- ربط المكافآت والعروض الترويجية بأداء الاستدامة
- المساهمة في رفع الرضا الوظيفي لدى الموظفين

الحفاظ على الموارد الطبيعية

- تحسين أدائنا البيئي بشكل كبير، بما في ذلك اتخاذ إجراءات للتخفيف من تغير المناخ وتقليل تأثيرنا البيئي

الاستدامة (تتمة)

الاستثمار المجتمعي

- تعزيز فعّالية استثماراتنا المجتمعية، من خلال الاستفادة من موارد وقدرات بنك البحرين الوطني بالكامل

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي

- تطبيق الممارسات الرائدة في الحوكمة الرشيدة والنزاهة
- تضمين الاستدامة مباشرة في صميم أعمالنا، معززة بحوكمة عالمية المستوى للاستدامة
- منذ العام الماضي قام البنك بتقديم معلومات هامة وذات طابع غير مالي حول عملياته مما يدل على التزامه بالشفافية وتوفيره تغطية

وضع المعايير

بنك البحرين الوطني صوت موثوق به في حركة القطاع ومصدراً رئيسياً لقيادة الفكر للارتقاء بمعايير القطاع المصرفي المحلي.

الإبلاغ عما يهم: مواضيعنا الأكثر أهمية

نحن ندرك الحاجة إلى الإبلاغ عن القضايا الأكثر أهمية للأطراف ذوي العلاقة والتي لها بالغ الأثر على أداء أعمالنا في المستقبل.

يربط هذا التقرير الموضوعات الأكثر أهمية التي تم تحديدها في مسح الأهمية النسبية والذي قام بتحديد القضايا التي تعكس التأثير الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمؤسسة أو أي من الأمور التي تؤثر بشكل كبير على تقييمات وقرارات أطراف ذوي العلاقة، حيث يتم ذلك بإعطاء الأولوية للأهداف الاستدامة. يتم اختيار هذه الموضوعات بناءً على أولويات العملاء والموظفين والمساهمين وأطراف ذوي العلاقة

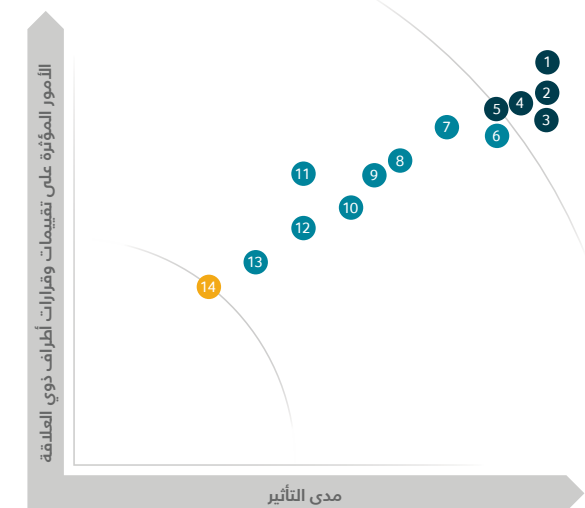
شاملة لموضوعات الاستدامة الهامة. ندرك رغبة العديد من أطراف ذوي العلاقة في الحصول على معلومات أداء مفهومة وموحدة تربط اهتمامات الاستدامة بأنشطة الأعمال الأساسية التقليدية، حيث يتم تقييم البنك بانتظام وهو يقوم باستمرار بتعزيز منهج الاستدامة لديه وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

يسلط هذا التقرير الضوء على هدفنا المتمثل في تضمين الاستدامة في صميم عملنا، حيث نسعى لمراعاة المبادئ ولمعايير المحاسبية لإعداد التقارير بما يوفر معلومات دقيقة ووافية ومتوازنة.

الآخري، بالإضافة للرؤية الاقتصادية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأولويات مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومؤشرات مبادرة الإبلاغ العالمية، بالإضافة لمساهماتنا التي لها أثر مادي ومعنوي إيجابي على المساهمين والمجتمع.

ونتيجة لذلك، تم وضع مصفوفة أساسية لتحديد فهمنا لتأثير كل موضوع على قرارات أطراف ذوي العلاقة والتأثيرات على أعمال بنك البحرين الوطني.

مصفوفة الموضوعات الأكثر أهمية للبنك



موضوعات أكثر أهمية

مهمة للغاية	مهمة نوعاً ما	أقل أهمية
1	2	3
4	5	6
7	8	9
10	11	12
13	14	

علاقات دائمة

نسعى إلى شراكات دائمة قائمة على الشفافية والثقة والالتزام بهدف مشترك.

حدد التحليل 14 موضوعاً مهماً:

الالتزام والسلوك الأخلاقي

يلتزم البنك بالإطار التنظيمي الحالي على النحو المحدد في التشريعات الوطنية والدولية ويضع الإجراءات ويطبقها بدقة.

خصوصية البيانات وأمنها

يضمن البنك حماية البيانات الشخصية للعملاء وبيانات أطراف ذوي العلاقة الآخرين من خلال تنفيذ إجراءات وأنظمة متكاملة.

الحوكمة والشفافية والابتكار

يتبنى البنك أفضل المبادئ والممارسات في حوكمة الشركات لضمان عمله بفعالية ووظائفه وإدارته وتطويره بهدف الشفافية في التواصل مع المساهمين والمعلومات المباشرة والمستمرة لمجتمع الاستثمار وحماية مصالح جميع أطراف ذوي العلاقة.

الأداء المالي والاقتصادي

يعزز البنك أدائه المالي ويساهم في نمو الاقتصاد من خلال تنفيذ خطة عمل قوية.

علاقات العملاء المسؤولة

يضع البنك خدمة العملاء في قلب جميع عملياته ويسعى بشكل دائم لتلبية احتياجاتهم بمنتجات وخدمات بسيطة يسهل الوصول إليها، مع حماية خصوصية معلوماتهم.

جذب المواهب وإشراكها واستبقائها

التزامنا بالتنمية المستدامة لرأس المال البشري وتوجيه أفضل المواهب وإعداد القادة من الداخل يعتبر أولوية استراتيجية.

الشمول المالي

إن جعل الخدمات المالية في متناول الجميع، بغض النظر عن خلفيتهم، جزء أساسي من نهج عملنا.

إشراك أطراف ذوي العلاقة معنا

يحظى تفاعلنا مع أطراف ذوي العلاقة المعنيين بأهمية كبيرة في نهج الاستدامة لدينا إذ يساعدنا ذلك على فهم احتياجاتهم وتلبية توقعاتهم، كما يساعدنا الإصغاء إلى أطراف ذوي العلاقة على تحديد المواضيع الأكثر أهمية في مملكة البحرين وخارجها.

التمويل المسؤول

ندرك الحاجة إلى الخدمات التي نقدمها نحن والبنوك الأخرى لدعم الرفاهية المالية والبيئية والاجتماعية.

التنوع والشمولية وتكافؤ الفرص

نرحب بالاختلافات ونعتقد أن الآراء والخلفيات المتنوعة تساهم في عمل أفضل واتخاذ قرارات أفضل.

التحول الرقمي

أصبحت الرقمية طريقة حياة لنا ولعملنا حيث تبيننا الرقمنة كركيزة أساسية لإستراتيجية التحول الخاصة بنا لجعل تفاعل عملائنا مع البنك أبسط وأكثر كفاءة.

البصمة البيئية المباشرة

نحن نتخذ إجراءات متنوعة لتقليل التأثير البيئي لأنشطتنا.

الرضا الوظيفي

نعطي الأولوية لتحسين أوضاع موظفينا للحفاظ على قوة عاملة سعيدة وراضية وفعّالة ومنتجة.

الاستثمار المجتمعي

نحن نسعى جاهدين من أجل اتباع نهج شامل ينسجم مع احتياجات العمل والمجتمع، بالإضافة إلى الجهود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمملكة.

اختيار الموردين المسؤولين

نقوم بشراء المنتجات والخدمات بطريقة مسؤولة وأخلاقية ونلتزم بالحفاظ على مشاركة مؤثرة مع جميع مورديننا. ضمن لنا العمل كشريك موثوق عقوداً ناجحة وسمعة طيبة داخل القطاع المصرفي وخارجه.



النمو الاقتصادي



تدعم استراتيجيتنا نمو اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر القطاعات المتعددة وتشجع الحوار بين أطراف ذوي العلاقة لسد الفجوة بين الأسواق الإقليمية والدولية؛ وقد أدى نهجنا الموجه نحو النتائج إلى تسريع أعمالنا وتحديث بنيتنا التحتية وبناء أفضل الإمكانيات مع عملاء جدد ومنتجات جديدة وزيادة حصتنا في السوق.

استمر مركزنا المالي قوياً ومرناً في ظل التحديات غير المسبوقة التي واجهناها كما هو مفصل في البيانات المالية الواردة في هذا التقرير.

يُعتبر بنك البحرين الوطني إحدى الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني لمملكة البحرين، وقد اكتسب هذه المكانة من خلال التزامه التام تجاه عملائه من فئة الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم خدماته المتنوعة إلى جانب الدور النشط الذي يقوم فيه لدعم المبادرات والمؤسسات التي تساهم في إحداث تأثير قوي وإيجابي على المستوى الاجتماعي وتسهم بشكلٍ فعّال في ازدهار الاقتصاد لمملكة البحرين.

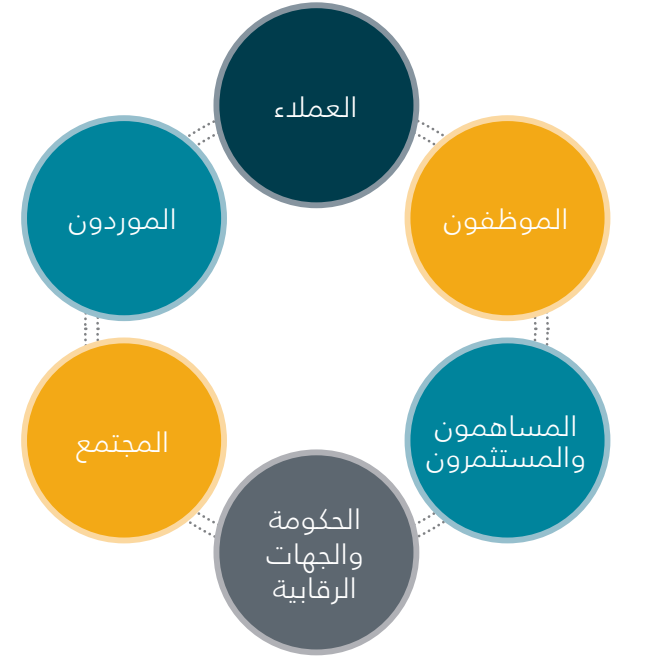
ندعم البحرين بفخر: الماضي والحاضر والمستقبل

تأسس بنك البحرين الوطني كأول بنك محلي في البلاد ونحن نفخر بكوننا ركيزة للقطاع المصرفي في المملكة لأكثر من 60 عاماً.

كما ونواصل المشاركة في صندوق "الواحة" منذ عام 2018، حيث أُنشأ خصصنا 10% للصندوق الإجمالي البالغ 100 مليون دولار أمريكي. ويتم إدارة الصندوق من قبل بنك البحرين للتنمية مدعوم من شركة ممتلكات القابضة وشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) وبنك البحرين الوطني وصندوق العمل (تمكين) وشركة أصول، ويهدف إلى توفير التمويل لقطاع الشركات الناشئة في مملكة البحرين، ويركز على الاستثمار في التقنيات والتكنولوجيا المالية والمدن الذكية. ونحن نتطلع أن يلعب صندوق الواحة دوراً مهماً في جعل مملكة البحرين مركزاً لرأس المال الاستثماري والشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا. إن استثمارنا في صندوق الواحة يدل على التزامنا بمساندة المبادرات الوطنية التي تعود بالنفع على الاقتصاد البحريني ودعمه، كمبادرة ذات أهمية استراتيجية لمملكة البحرين.

نحن مستمرون في دعم المساهمين الرئيسيين في صندوق السيولة البحريني للمبادرات الاقتصادية وسوق رأس المال، مما يؤثر بشكل إيجابي على المملكة. هذا، وتم إنشاء الصندوق لتعزيز سوق رأس المال في مملكة البحرين، حيث جاء ذلك كمبادرة مشتركة بين بورصة البحرين وشركة سيكو الاستثمارية، بدعم من مصرف البحرين المركزي. شكلت مشاركة بنك البحرين الوطني أكثر من 24% من إجمالي الصندوق جنباً إلى جنب مع المشاركين المؤسسيين المحليين البارزين. وسنواصل دعم المبادرات التي تعزز أسواق رأس المال المحلية إلى جانب الجهود الأخرى التي تهدف لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

الاستدامة (تتمة)



المجتمع

نحن نعتقد أن الاستدامة تعني تلبية الاحتياجات المصرفية لعملائنا إلى جانب ضمانها توفير حياة كريمة للعائلات في المجتمع الذي نعمل فيه، حيث أنها تُعد أمرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لنا. ونحن نضمن أن يظل تأثيرنا على المجتمع إيجابياً من خلال التعاون مع المؤسسات الخيرية والمشاركة في حملات التوعية والمبادرات الاجتماعية الأخرى.

الحكومة والجهات الرقابية

إن إرساء ثقافة التزام قوية أمر أساسي لاستراتيجية بنك البحرين الوطني، وقد ركز البنك على تطوير إطار عمل سليم يشرف على الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح والمعايير المعمول بها في مملكة البحرين وكذلك الدول الأخرى التي يعمل فيها البنك. قسم الالتزام ولجنة المخاطر لدينا مسؤولان عن ضمان الالتزام الصارم بجميع السياسات واللوائح والمتطلبات الحكومية.

الموردون

نسعى للحفاظ على علاقات جيدة مع البائعين والموردين بالإضافة للحفاظ على سلسلة قيمة مبسطة. نلتزم بالتعامل الأخلاقي والعدل والشفاف مع مورديننا، حيث أن قسم المشتريات لدينا مسؤول عن اختيار الموردين والتتبع والتواصل من خلال بوابة الموردين لدينا.

تواصل

نحن مستمرون في بناء حضور إعلامي قوي لضمان بقائنا على اتصال مع أطراف ذوي العلاقة من خلال قنوات وسائل التواصل الاجتماعي ك تويتر وإنستغرام وفيسبوك. كما يوفر البنك طرق الاتصال من خلال البريد الإلكتروني والهاتف وتطبيق الهاتف المحمول التابع لبنك البحرين الوطني ووحدة خدمة العملاء والفروع ومراكز الاتصال. نظراً لتواجدنا القوي على وسائل التواصل الاجتماعي، فإننا نتفهم احتياجات أطراف ذوي العلاقة لدينا ونلتزم بمواصلة تقديم معلومات ذات شفافية في الوقت المناسب. تستند جميع جهات اتصالنا إلى الخصوصية القوية وأمن المعلومات ونضمن تزويد عملائنا بالأدوات اللازمة للاتصال بالبنك والإعراب عن أية مخاوف لديهم من خلال نموذج شكاوى العملاء.

نحافظ أيضاً على قنوات اتصال رئيسية مفتوحة وشفافة مع أطراف ذوي العلاقة بما في ذلك إدارة علاقات المستثمرين ومن خلال موقعنا وأيضاً التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة لبنك البحرين الوطني واجتماعاتنا العامة السنوية للمساهمين، كما ونقدم نتائج مالية كل ربع سنة.

قنوات التواصل الاجتماعي التي نستخدمها هي:

إنستغرام وفيسبوك وتويتر: @NBBOnline

لينكد إن: LinkedIn

يوتيوب: YouTube

نموذج شكاوى العملاء: الاستمارة

العملاء

إن علاقاتنا مع عملائنا تؤثر بشكل مباشر وهي مقاس لنجاحنا المستمر، حيث نسعى للتواصل مع عملائنا لفهمهم ومساعدتهم على منحهم ما يحتاجون إليه، عندما يحتاجون إليه، بطريقة تناسبهم. كما نلتزم بفهم عملائنا وتقديم الأمور الأكثر أهمية لهم خلال كل مرحلة من مراحل رحلتهم المالية، ونوفر لهم سهولة الوصول إلى المنتجات المالية المبتكرة بمزايا تنافسية.

الموظفون

إن وجود موظفين مشاركين ومتحمسين للغاية أمرٌ حيوي ومهم لنجاحنا، فنموهم المستمر وتطورهم هو جوهر إيماننا. إن الاستثمار في تدريب موظفينا ومنحهم الفرصة لتحقيق إمكاناتهم والتطور مع الوجه المتغير للقطاع، ليكونوا قادرين على الحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق وبقائنا لاعباً إقليمياً هاماً.

نحن نؤمن بالثقافة المفتوحة في البنك من خلال تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن حالات السلوك غير الأخلاقي أو أية انتهاكات لسياساتنا من خلال آلية الإبلاغ عن المخالفات.

المساهمون والمستثمرون

يعتمد نمو بنك البحرين الوطني على المدى الطويل على قدرته على جذب الاستثمار واغتنام الفرص ونهدف إلى ضمان إيصال معلومات واضحة وشفافة وموثوقة إلى مستثمرينا الحاليين والمحتملين.

الخدمات المصرفية المسؤولة



أصبحت الخدمات المصرفية المسؤولة ذات أهمية متزايدة في قطاعنا، حيث كان هناك تزايد كبير في عدد المؤسسات المالية والأفراد الذين يتبعون استراتيجيات استثمار وإقراض مسؤولة، مع وجود أطر تنفيذية. لا نزال ملتزمين بدمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجيات الاستثمار والإقراض لدينا، بالإضافة لتطوير منتجات وخدمات مستدامة في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً.

نظرًا لكون البنك يمثل إحدى الركائز الأساسية للدعم الاقتصادي في مملكة البحرين، فإن نهجنا الاستثماري يشتمل على معايير فحص وتقييم اجتماعية وحوكمة قوية. لقد حققنا المركز الأول هذا العام في التصنيف البيئي والاجتماعي في القطاع المصرفي داخل مملكة البحرين، ونحن فخورون بتمثيل المملكة في مؤشر ريفينييتيف للشركات ذات الانبعاث الكربوني المنخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الخدمات المصرفية المسؤولة

بنك البحرين الوطني في مسيرة تحوّل تتوازى مع الرؤية الوطنية، حيث يقوم بتنفيذ نموذج أعماله ومسؤولياته الاجتماعية بما يتوافق مع أهداف الرؤية الاقتصادية 2030. نحن نزاوّل أعمالنا ونشاطاتنا الخاصة بطريقة مسؤولة مدفوعين بالاعتقاد بأن المجتمع يجب أن يستفيد من نجاحنا.

تأثير أوسع

يتطلب دعم الازدهار الاقتصادي نشاطاً ومشاركة واسعة النطاق لا تقتصر على الخدمات المالية فقط، بل سعيًا إلى تطوير منتجات وخدمات مخصصة تقدم منفعة اجتماعية محددة. على سبيل المثال، واصلنا دعمنا لبرنامج مزايا البحرين الذي يدعم مبادرة الإسكان الحكومية من خلال وزارة الإسكان؛ ويعدّ فرض الرهن العقاري من مزايا الترن أحد المنتجات الرائدة في الخدمات المصرفية للأفراد وتهدف إلى خدمة العملاء بامتياز أثناء سعيهم لإيجاد منزل أحلامهم. تم تصميم المنتج لتلبية احتياجات المستفيدين من خلال توفير سياسة ائتمانية شاملة وتسعير شمولي. ندرك أن السكن الآمن والملائم والميسور التكلفة يؤدي إلى فوائد اجتماعية أوسع في مجالات الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي.

تم إطلاق قرض الرهن العقاري المشترك مع بنك الإسكان في عام 2020، وقدم البنك خدمة تأجيل مدفوعات القروض الشخصية (خلال إجازتي العيد) لتقليل الأعباء المالية.

ندرك الحاجة إلى الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء الذين يواجهون تحديات كبيرة، أو أولئك الذين يواجهون صعوبات في حياتهم، واتخذنا خطوات للإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية والرسوم المتعلقة بالمطلقات والأرامل والأيتام والطلاب.

كما قمنا بتسهيل برنامج التقاعد الطوعي الذي أطلقته الحكومة، حيث قام البنك بتمديد تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال إعادة جدولة القروض بخيارات تأجيل وجداول سداد طويلة الأجل تصل إلى 20 عاماً (كانت في الأصل سبع سنوات)، دون تقليل سيولة العملاء من خلال الخصم من مزايا التقاعد الخاصة بهم. ساعد ذلك على ضمان حصول المستفيدين على دخل مستدام يمكن إنفاقه أثناء تقاعدهم. كما وقدمنا الدعم بقروض شخصية للمتقاعدين بأكثر من 120 مليون دينار بحريني خلال عام 2020.

لدينا العديد من المبادرات المتميزة المخطط لها. بالإضافة الى تضمين المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملية الائتمان

الشمول المالي - الفروع وأجهزة الصراف الآلي	2017	2018	2019	2020	الهدف المحدد
عدد الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة غير المزودة بالخدمات	1 ¹	1 ¹	2 ²	1 ³	1 ³
عدد أجهزة الصراف الآلي في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة غير المزودة بالخدمات	4 ⁴	4 ⁴	4 ⁴	3 ⁵	3 ⁵

ملاحظة: ¹أسري،²أسري وستر،³ستر،⁴ألبا وأسري ومستشفى الملك حمد الجامعي ومستشفى قوة دفاع البحرين،⁵ألبا، مستشفى الملك حمد الجامعي ومستشفى قوة دفاع البحرين. يرجع الانخفاض في المناطق غير المزودة بالخدمات والمستهدفة في عام 2020 إلى إنهاء اتفاقية الإيجار مع أسري بسبب تضارب المصالح.

إننا ملتزمون في بنك البحرين الوطني بضمان حصول عملائنا (بما في ذلك الأشخاص ذوي الدخل المنخفض وذوي الاحتياجات الخاصة) على منتجات وخدمات مالية مناسبة من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة واسعة من قنواتنا بناءً على احتياجاتهم وتفضيلاتهم. ونعمل باستمرار على توفير أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة غير المزودة بالخدمات. ونقدم أيضاً أجهزة الصراف الآلي التي تعمل بالصوت لخدمة العملاء المكفوفين في فرعين من فروعنا. علاوة على ذلك، نوفر وحدة صراف آلي متنقلة مزودة بجهاز صراف آلي محمول مصممة للوصول إلى المناطق غير المزودة بالخدمات. إن الوحدة المتنقلة قادرة على تقديم خدمات للعملاء في المواقع التي يصعب الوصول إليها، ويمكن أن تخدم الفئات الأقل حظاً المتواجدة في مساكن العمال والقرى غير المزودة بالخدمات.

وتلعب ابتكاراتنا الرقمية دوراً مهماً في استهداف الشمول المالي. على سبيل المثال، تم تصميم خدمة السحب النقدي عبر "المحفظة الإلكترونية" التابعة للبنك لدعم الإدماج المالي للعُمال الذين يحتاجون لسهولة الوصول إلى أموالهم.

كما تتخذ إجراءات لدعم العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، كتسهيل الحركة من خلال منحدرات في فروعنا. نحن نقدم تدريباً على لغة الإشارة لممثلي نقاط البيع لتمكينهم من خدمة جميع العملاء بشكل مناسب وبقمنا بتطوير مركز الاتصال الخاص بنا بمجموعة جديدة من الخدمات مثل لغة الإشارة وخدمة الفيديو.

لدعم الشمول المالي، قمنا بمواءمة مواردنا للتركيز على المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات الشمولية للعملاء.

من خلال إدارة العلاقات قمنا بتسهيل الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد التحديات التي تواجهها، مثل الوصول إلى التكنولوجيا، وتقليل عقبات الدخول، والمنافسة القوية. على هذا النحو، يقوم بنك البحرين الوطني بتنفيذ حلول مالية لتسهيل

العمليات وإتاحة وصول أفضل إلى المنتجات والخدمات. كما قمنا بتحسين استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بين العملاء من الشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 41%، حيث أن الغالبية العظمى من هؤلاء العملاء هم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة لعام 2021، نقوم بدراسة معاملات إعادة هيكلة الميزانية العمومية للشركات القابلة للاستمرار، حيث تُعتبر إضافة قيمة للعملاء، شريطة أن يكون الدخل من العمليات موجهاً نحو سداد تسهيلاتنا. كما ندرس إمكانية إنشاء برنامج إقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سيستهدف هذا البرنامج الشركات الصغيرة التي يصل حجم مبيعاتها إلى 3.0 مليون دينار بحريني وسيقدم قروصاً صغيرة لهذه الفئة. إن الخطة التي هي قيد الدراسة حالياً تتمحور بإطلاق البرنامج بتخصيص رأس المال بسيط مع إمكانية زيادته بناءً على أداء البرنامج ورد فعل السوق. بالإضافة إلى ذلك فنحن نخطط لدراسة جدوى الإقراض المدعوم من نقاط البيع وبوابة الدفع في عام 2021 والذي يستهدف بشكل أساسي المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

نتكاتف سويًا من أجل مستقبلنا

يؤمن بنك البحرين الوطني بالفرص، ويهدف من خلال مبادراته المصممة لتحسين وإثراء حياة الأجيال إلى منح العملاء والمجتمع كافة الوسائل اللازمة للاستثمار في مستقبلهم. وكجزء من دوره الوطني، يهتم البنك بتوفير الفرص والاستثمار لإنشاء بيئة داخلية وخارجية يتمكن فيها الأفراد من الازدهار والتكاتف سويًا لمستقبل أكثر إشراقًا.





خدمة عملائنا



تماشياً مع خطة التحول الخاصة بنا، فقد قمنا باتخاذ خطوات عديدة لتحديث بنيتنا التحتية عبر تقديم منتجات وخدمات مطورة ومبتكرة لعملائنا، إلى جانب قيامنا ببناء شراكات استراتيجية جديدة. وقد حققنا تقدماً ملموساً وإيجابياً في هذا السياق، ساهم في تعزيز مكانتنا كمؤسسة مالية رائدة ومرموقة. ولتعزيز ذلك، فإننا مستمرون في لعب دور محوري وهام في تطوير القطاع المالي لمملكة البحرين، من خلال تعزيز أنشطة أعمالنا وإثراء مكانتنا في السوق، وتقديم مساهمة وطنية قيّمة للمجتمع.

النمو من خلال التمرکز حول عملائنا

إن نمونا وتحوّلنا هو مع نموّ المملكة وتحوّل القطاع. استثمرنا بكثافة في زيادة تواجدها بمواقع جديدة كجزء من مهمتنا لتسهيل وصول العملاء الحاليين والجدد إلى خدماتنا. لقد أعدنا تنظيم أعمالنا ووظائف الدعم لدينا، وهيكله أنظمتنا وعملياتنا الداخلية لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة، ولتقليل وقت الاستجابة، مما أدى إلى تقديم عرض أكثر شمولاً وتجربة عملاء متميّزة.

لقد قمنا بتمديد أوقات عمل فروعنا، وقدمنا منصات خدمة مناسبة لخدمة أفراد المجتمع، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تزويدهم بخدمات للدعم سواء مادية أو مرئية أو سمعية. وتضم فروعنا أجهزة صراف آلي، وأجهزة إيداع نقدي، وصالات لكبار العملاء بالإضافة للمرافق الأخرى. إن فروعنا النموذجية موفرة للطاقة وصديقة للبيئة وذات طراز حديث يتماشى مع التوقعات العالية لعملائنا. ونحن نواصل تحديث الفروع، مع وجود خطة سار العمل عليها لإدخال المزيد من التحسينات طوال عام 2021.

وعندنا لعملائنا هو أن نكون "أقرب لكم". ففي السنوات السابقة، انعكس ذلك في افتتاحنا لفروع جديدة تجعل خدماتنا أقرب إلى عملائنا. وهذا العام، قمنا بتحقيق ذلك بشكل أكبر من خلال توفير وحدة صراف آلي متنقلة خاصة بنا (مزودة بجهاز صراف آلي محمول)، مصممة لتمكين الأشخاص في المناطق غير المزودة بالخدمات من الوصول إلى النقد. يتمثل جانب آخر من جوانب القرب من عملائنا في توفير تسهيلات السحب النقدي عبر "المحفظة الإلكترونية" من خلال شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك، وهي أكبر شبكة من نوعها في مملكة البحرين.

تستمر الخدمات المصرفية للأفراد في التغير بوتيرة سريعة، لا سيما مع دخول التقنيات الرقمية التي تزيد من سرعة ومرونة وسهولة الخدمات المقدمة للعملاء، حيث تعد شبكتنا الواسعة التي تضم أكثر من 100 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء مملكة البحرين مثالاً واضحاً على كيفية تقديم الخدمة لعملائنا أينما كانوا، وفي جميع الأوقات، ليلاً ونهاراً. إن لهذه التقنيات مميزات تجعلها تضيفي طابعاً مميزاً على الخدمات المصرفية للأفراد، بحيث أصبحت أكثر يسراً مما كانت عليه من قبل، خاصة مع وجود الخدمات المصرفية عبر الهاتف (الرد التفاعلي) وغيرها من الخدمات المصرفية المتوفرة عبر الإنترنت. نحن نؤيد استخدام هذه التقنيات بقوة بحيث استثمرنا بشكل كبير في العديد من الممارسات الرائدة. بالإضافة إلى ذلك، ندرك أيضاً الأهمية المستمرة للاتصال الشخصي، ولدينا فرق جاهزة وقادرة على الاستجابة لمخاوف العملاء بشكل مباشر.

الخدمات المصرفية للأفراد

جعل الحياة المصرفية سلسلة

نحن فخورون بتوسعة قاعدة عملائنا باستمرار والذي يعكس قدرة البنك على التواصل مع العملاء من خلال القنوات المتنوعة وذلك بشكل أكبر من أي بنك آخر. كما ونطمح دائماً إلى بث جوهر فلسفتنا من خلال جعل الخدمات المصرفية أكثر سلاسة لعملائنا. نحن نؤمن بأن النهج المدروس الذي اتخذناه في جميع جوانب العمل، والتأكيد على الابتكار، والتركيز على العملاء، والنمو، أدى لتعزيز تجربة عملائنا بشكل كبير.

نحن نقدر علاقتنا مع عملائنا بشكل خاص، حيث أنّ ولاءهم يعد مقياساً لنجاحنا المستمر. ويسعى بنك البحرين الوطني للتواصل مع العملاء في جميع الأوقات، فنحن ملتزمون بفهم احتياجات جميع عملائنا، وتقديم ما يتطلعون إليه في كل مرحلة من مراحل رحلتهم المصرفية، حيث نوفر لهم سهولة الوصول إلى المنتجات المصرفية المبتكرة مع تقديم مزايا تنافسية.

تعتبر خدمة عملائنا، من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات الموجهة نحو الاستدامة والشفافية والنزاهة في جميع جوانب العلاقات مع العملاء جزءاً لا يتجزأ من خارطة طريق الاستدامة لدينا. كما نسعى لتوفير الراحة لكل فرد من عملائنا وحماية بياناتهم وخصوصيتهم بشكل فَعّال.

يدير بنك البحرين الوطني عملياته من خلال القطاعات التالية:

الخدمات المصرفية للأفراد، والحسابات الاستراتيجية، والخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات والمؤسسات، والخزينة وأسواق رأس المال، وإعادة هيكلة التمويلات المالية. وانصب تركيزنا في عام 2020 على تعزيز نشاط كل قطاع للحفاظ على استدامة الأعمال ومستوى الأداء كمعيار في السوق.



خدمة عملائنا (تتمة)

أقرب لكم

يقوم بنك البحرين الوطني بتوسيع وجوده في جميع أنحاء البلاد للتواصل بشكل أفضل مع عملائه تماشياً مع وعد علامته التجارية "أقرب لكم" - وصولاً إلى جميع المواطنين والمقيمين بخدمة أكثر تطوراً.

لمدة عام، تماشياً مع هدف البنك المتمثل في مكافأة العملاء على اتباع عادة الدخار.

تدعم بطاقات الخصم المباشر والائتمان الخاصة بنا تقنية الاتصال قريب المدى والتي تمكن العملاء من الدفع عبر خاصية (Tap & Go) في الأجهزة المحلية والدولية الداعمة لهذه التقنية.

كما واصلت الخدمات المصرفية للأفراد مهمة تعزيز عروض المنتجات والخدمات من خلال إعادة إطلاق حملة قروض الوطني الشخصية، وقروض التمويل والرهن العقاري، وتمويل مزايا للسكن الاجتماعي، والقروض الشخصية المقدمة للمتقاعدين وذلك لدعم العملاء الحاليين والجدد الذين هم بحاجة لخدمات استثنائية وأسعار تنافسية. كما تم تحديث برنامج التوفير الرائد للبنك "ادخار الوطني" بجوائز نقدية مغرية

تركيزنا على العملاء

التركيز على العملاء هو محط اهتمامنا، فمهمتنا هي تبسيط رحلة العميل عبر تخصيص تجربته وتيسيرها لحياة يومية أسهل.

- تطوير برنامج ولاء قوي مع برنامج مكافآت يتضمن خيارات الاسترداد مقابل المشتريات، وفواتير الخدمات، والرسوم المصرفية، والمبادرات الاجتماعية
- تطوير منتج القرض المشترك للمستفيدين من القرض الاجتماعي لوزارة الإسكان، لتمكينهم من الوصول إلى العقارات السكنية، مع سياسة ائتمانية وتسعير شامل
- تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2021 ما يلي:
- نمو قروض برنامج مزايا الذي يساهم بنسبة كبيرة في محفظة القروض العقارية للأفراد
- التحول الرقمي إلى نظام رقمي أساسي متطور مع إمكانية تبنيه عن بُعد، وصرف ائتمانات فورية مع توفير إدارة لأسلوب حياة أفضل. من المتوقع أن ينتقل 20% من العملاء المستهدفين لهذا النظام الجديد مما سيوفر إدارة مالية محسنة ويقلل من النفقات الورقية
- تضمن ما لا يقل عن خيارين اجتماعيين أو خيريين أو خيارات للاسترداد البيئي ضمن مخطط إدارة ولاء العملاء

على جانب آخر، وفي ظل تنامي توجه العملاء نحو الشراء عبر الإنترنت، حرصنا على تلبية احتياجاتهم من خلال تعزيز مستوى أمن بطاقتهم مع تطبيق مرحلة تفاعلية إضافية للتحقق من هوية العميل عند القيام بمعاملة الشراء عبر الإنترنت. ففي كل مرة يقوم حامل البطاقة بإنجاز معاملة عبر الإنترنت، سيتم التحقق من هويته مع استخدام كلمة مرور صالحة لمرة واحدة.

لقد أطلقنا العديد من المبادرات والخدمات ذات الأهداف البيئية. وإحدى هذه المبادرات هي مبادرة الحفاظ على البيئة (Go Green)، التي تم تنفيذها عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا، وكشوفات الحساب وبطاقات الائتمان والتي كان لها دور كبير في تقليص الورق المهدور. وتم استبدال الإيصالات المطبوعة برسائل نصية مباشرة يتم إرسالها إلى أصحاب الحسابات.

نتوقع أن عدداً متزايداً من العملاء سيفضلون التعامل مع المنصات الرقمية في المستقبل، حيث الاعتماد على آليات مثل فتح الحساب عن بُعد، وإصدار الائتمان الفوري، وإدارة للأموال بما يتناسب مع نمط حياة عملائنا. كما سيؤدي انتقال العملاء إلى الخيارات الرقمية إلى تقليل النفقات الورقية مع توفير إدارة لأسلوب حياة أفضل.

نخطط في العام المقبل لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن:

- منصة الإعداد الرقمي: تمكن المنصة عملية فتح الحسابات المتنقلة للمقيمين بغض النظر عن الدخل، مما سيدعم الشمول المالي.



خدمة عملائنا (تتمة)

الخدمات المصرفية الرقمية

نتيجة لاستمرارية بنك البحرين الوطني في تنفيذ إستراتيجية التحوّل، حصد البنك على لقب "أفضل مسيرة تحوّل مصرفية في الشرق الأوسط لعام 2020" من جوائز يورو موني للتميّز.

تحوّلنا الرقمي

تُمثّل الرقمنة جزءاً أساسياً في منهجنا للتفاعل مع العملاء، فنحن نقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية الرقمية بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي من أجل النهوض بتجربة العملاء ولدعمنا لتعزيز الكفاءة والدمج على الصعيد الداخلي.

التحوّل الرقمي

أصبحت الرقمنة نمط حياة لنا ولعملائنا، لذلك قمنا بتبنيها كركيزة أساسية لاستراتيجية التحوّل الخاصة بنا لجعل تفاعل عملائنا مع البنك أبسط وأكثر كفاءة.

إن إدماج نظام بيئي رقمي قوي ضمن البنية التحتية التكنولوجية للبنك قد أكسبنا ميزة تنافسية في عروضنا المقدمة وفي ابتكاراتنا الرقمية بشكل يضمن تمكين عملائنا في عصر رقمي سريع الخطى.

الرقمنة للعملاء

سجلت فروعنا ما مجموعه 1.1 مليون معاملة في عام 2020. تمثل المعاملات عبر الإنترنت والهاتف المحمول 67% من الإجمالي.

أطلق البنك تطبيقه المحمول الجديد والمطور لنظامي التشغيل أندرويد وآيفون، وبوابة جديدة قائمة على الإنترنت مصممة لتحويل وتحسين تجربة الخدمات المصرفية الرقمية للعملاء وجعل الخدمات المصرفية عن بُعد أسرع وأبسط وأكثر سلاسة. يمثل التطبيق الجديد الذي طوره فريق البنك المختص داخلياً، وبالتعاون مع شركاء التكنولوجيا الرائدة (بما في ذلك شركة محلية للتكنولوجيا المالية)، حدث مهم في الخدمات المصرفية الرقمية. ابتكر المطورون رحلة انتقال سلسلة من التطبيق الحالي إلى التطبيق الجديد، ودمجوا جميع الخدمات المتاحة رقمياً والمقدمة عبر فروع بنك البحرين الوطني في متجر رقمي شامل، مع ميزات وخيارات ديناميكية مصممة لتبسيط رحلة العملاء المصرفية.

في عام 2020، تمثلت أولويتنا الأساسية في مواصلة رحلة التحوّل الرقمي من خلال تحسين القدرات الرقمية لبنك البحرين الوطني، وضمان تحديث عملياتنا وتطويرها، وتزويدها بكافة المزايا. لذا اعتمدنا العديد من العمليات والإجراءات لتوفير الراحة لعملائنا، وتتضمن هذه العمليات والإجراءات تعزيز النظام المصرفي الأساسي، وتحسين البنية التحتية للنظمة تقنية المعلومات، واعتماد حلول لاستخدام البيانات وتحليلها بشكل أكثر فعالية.

تطوير منصة الخدمات المصرفية الرقمية لبنك البحرين الوطني

التحديات

أدت العديد من الدوافع إلى بدء هذا الجهد، بما في ذلك الفرص التجارية الجديدة التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، والرغبة في نماذج فعالة من حيث التكلفة، وبهدف تحسين سرعة المعاملات، وأوقات التسليم، وتطوير فكرة الخدمات المصرفية كجزء من أسلوب حياة عصري. تضمنت التحديات استكمال تجديد البنية التحتية من خلال ضبط الأنظمة القديمة، ومجموعات البيانات ورسم الخرائط، والحث على تغيير المفاهيم والعقليات للقيام بالأشياء بشكل مختلف يتناسب مع النظام الرقمي، مما يتطلب تغييرات ثقافية وزيادة الوعي الرقمي. خلال العملية، كنا بحاجة إلى ضمان أمن العملاء ووعيهم.

النهج

- ♦ إجراء دراسة لموقع البنك في المجال الرقمي
- ♦ تطوير استراتيجية رقمية أولية مدتها ثلاث سنوات
- ♦ تحديد فئات العملاء، وإعادة تشكيل التجربة، والاستفادة من أنماط حياة العملاء
- ♦ اختيار منصة رقمية تتماشى مع رؤية الخدمات المصرفية للأفراد
- ♦ تطوير خطة باستخدام منهجيات تطوير البرامج الحاسوبية

النتائج

- ♦ التدشين الناجح لتطبيق بنك البحرين الوطني الجديد والمطوّر "NBB Digital Banking"، مع مفتاح رئيسي مميز، وقدرة للعميل على استخدامه في أي مكان وفي أي وقت
- ♦ رقمنة منتجاتنا وخدماتنا المصرفية للأفراد بطريقة أكثر ملاءمة
- ♦ تطوير المنتجات الرقمية فقط
- ♦ إطلاق منصة رقمية جديدة للمكافآت
- ♦ تقديم خدمات وميزات استثنائية وإعادة تشكيل التجربة المصرفية للعميل

عمليات الرقمنة

في عملياتنا الداخلية، بدأنا توزيع تقارير النظم المعلومات الإدارية الرقمية داخل دائرة الشؤون المالية، وعلى أطراف ذوي العلاقة الآخرين في جميع أنحاء البنك. وشجعنا أطراف ذوي العلاقة في جميع أنحاء المؤسسة على استخدام النماذج الرقمية بدلاً من النماذج المطبوعة، إلى جانب التوقيعات الرقمية وتقديم الطلبات. لقد قمنا بتحويل عملية (الشراء إلى الدفع) الحالية من الورق إلى إطار عمل رقمي باستخدام برنامج مايكروسوفت داينامك D365، مما أدى إلى انخفاض كبير في استخدام الورق ورقمنة السجلات التاريخية للسنوات العشر الماضية أو أكثر. تم تنفيذ النظام الجديد بالتنسيق مع إدارة المشتريات، وتتضمن تحديث السياسات والإجراءات الداخلية. أنشأنا الخدمات الذاتية للموردين، بما يتوافق مع مبادرة الحفاظ على البيئة الداخلية (Go Green)، لتلقي الطلبات وإرسال الفواتير رقمياً. وقمنا بتنفيذ مجموعة واسعة من التدريبات الرقمية بما في ذلك الندوات وورش العمل الداخلية.

اتخذنا مجموعة من الخطوات الأخرى لتحسين العرض الرقمي لعملائنا، فسعيننا داخل فروعنا إلى إعادة تشكيل التجربة الرقمية لعملائنا. على سبيل المثال، قمنا بتحسين خدمات أجهزة الصراف الآلي، وإنشاء زوايا رقمية جديدة داخل الفروع، وتحسين الفروع الموجودة. خصصنا سفراء رقميين لمواقعنا لخدمة العملاء بشكل أفضل وتحويل العملاء التقليديين إلى عملاء رقميين. وتماشياً مع إستراتيجيتنا "أقرب لكم"، استثمرنا في شبكة أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا لتسهيل عمليات السحب النقدي من المحفظة الإلكترونية. لقد أطلقنا خدمة الدفع بخاصية "Tap & Go" عبر أكبر شبكة أجهزة صراف آلي في المملكة، بهدف تسهيل عمليات السحب والاستعلام بشكل أكبر من مختلف المناطق.

واصلنا تقديم خدمة الوطني للتداول الخاصة بنا، عبر منصة "الوطني للتداول" التي تم تدشينها في 2019، والتي تتيح تداول الأسهم عبر الإنترنت للعملاء، مما يعزز العروض الرقمية للبنك. حيث ضُممت منصة التداول المتطورة لتلبي طلب السوق للوصول لتداولات الأسهم عبر الإنترنت بسهولة وبشكل سريع، مما يمكّن قاعدة عملاء بنك البحرين الوطني من الاستثمار المباشر في أسهم بورصة البحرين أينما كانوا، ومن أجهزة الحاسوب المحمولة، والأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية. ويقدم "الوطني للتداول" للمستخدمين مجموعة من ميزات الدعم لمساعدتهم على تتبع وتحليل أداء السوق المالية العالمية، والبقاء على اطلاع عليه.

سيتم طرح المنصة الجديدة على عدة مراحل بشكل ممنهج، وفي كل نسخة سيتم تقديم مجموعة من الإضافات والتحسينات المدخلة على المعاملات والخدمات وذلك بناءً على تشيكله العروض المقدمة والتي تم تصميمها لتعزيز تجربة العملاء ولتضيقي عاملًا جذاباً عليها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم الإستمرار في تحديث النسخة حسبما يتطلب ذلك لتحسين أداء المنصة. وفي النسخة الأولى، سيستفيد العملاء من رحلة تسجيل محسّنة مع خطوات أقل ونتائج أسرع، حيث سيؤدي ذلك إلى تمكين الإعداد الرقمي للعملاء في غضون دقائق (في أي مكان وفي أي وقت) مما يشكل تبني ميسر. وسنقدم خيارات متنوعة لفتح الحسابات والمنتجات، بما في ذلك فتح الحساب بشكل مباشر والإصدار الفوري لبطاقات الخصم المباشر وتحويل الأموال بسهولة، بالإضافة لمكافآت الوطني وزيادة فرص الفوز والإدارة الكاملة لجميع البطاقات.



خدمة عملائنا (تتمة)

تطوير الأنظمة الداخلية

لقد ساهمت التحسينات والتعديلات الهائلة التي تم إدخالها على البنية التحتية في استحداث نظام داخلي متطور وفعال مكننا من تقديم منتجاتنا وخدماتنا بكفاءة وبكل سهولة وبساطة.

الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دعم قوي للقطاع

ندرك في بنك البحرين الوطني أن الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الأساس الراسخ لأي اقتصاد، ويحرص البنك على دعم هذا القطاع. وخلال العام، قام قسم الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة مبادرات لدعم هذه الفئة من العملاء ومن قطاعات متنوعة.

حققت الشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاماً ناجحاً في 2020، حيث تم فتح أكثر من 610 حساباً جديداً مع 316 سجل تجاري مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة من غير رسوم. وتمثل هذه 52% من مجموع الحسابات المفتوحة لهذا العام، مما يؤكد على أهمية دور البنك كشريك وطني.

واصلنا دعم العملاء من مؤسسات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والتجارية من خلال إقراض أكثر من 200 عميل. إن إنشاء اقتصاد قوي ومتنوع يعد أولوية قصوى لاقتصاد مملكة البحرين، فقد وجه بنكنا تمويله إلى العديد من القطاعات بما في ذلك مشاريع العقارات والإسكان، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والتجارة والأغذية، والضيافة، والتي تمثل أكثر من 80% من أعمالنا وإجمالي المحفظة.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اتخذنا زمام المبادرة في دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والتي هي بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني

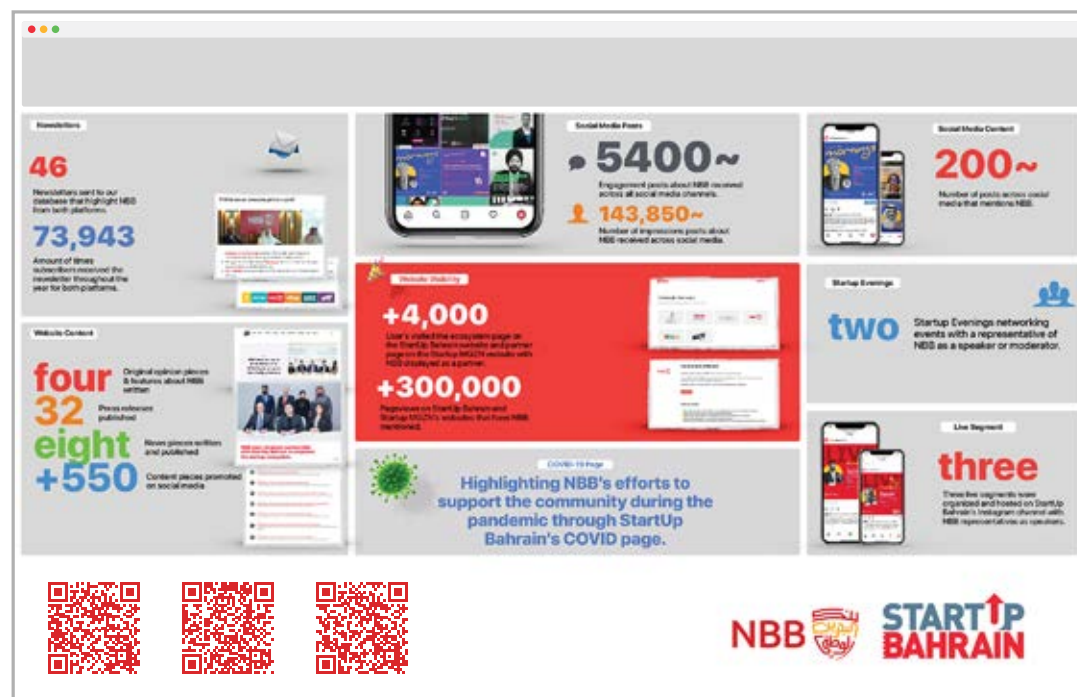
فتح الحساب	2020	2019
مجموع الحسابات المفتوحة	613	541
سجل تجاري تم تشكيله حديثاً	316	317
نسبة إجمالي الحسابات المفتوحة	%52	%59
عدد العملاء	2020	2019
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	82	75
شركات تجارية	89	80
المجموع	224	216
محفظة القروض حسب فئة العميل (مليون دينار بحريني)	2020	2019
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	15.5	15.4
شركات تجارية	108.2	101.1
المجموع	123.7	116.5

كان العمل في ظل الوباء يمثل تحدياً من مختلف الزوايا حيث ركزنا على حماية مصالح مساهميننا مع مد يد العون لعملائنا. ولقد أجرينا تحليلات شاملة لمحفظة الأصول الخاصة بنا وقمنا بإدارة حساباتنا بشكل استباقي من خلال اتخاذ تدابير بشأن الحسابات الفردية.

لقد لعبنا دوراً مهماً في تصميم وإنشاء صندوق دعم السيولة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني. حيث تم الإعلان عن هذه المبادرة من قبل حكومة مملكة البحرين في أكتوبر 2019 تحت رعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء، من خلال وزارة المالية والاقتصاد الوطني وغيرها من الجهات المعنية ومجموعة مختارة من البنوك المحلية. الهدف من الصندوق هو تقديم الدعم للمؤسسات المحلية التي تواجه قيود سيولة مؤقتة من خلال توفير تمويل منخفض التكلفة. وبعد مرحلة التصميم في عام 2019، حصر البنك جميع الطلبات المقدمة إلى الصندوق من فروع بنك البحرين الوطني في جميع أنحاء مملكة البحرين ووزعها على البنوك الثلاثة المشاركة (بما في ذلك بنك البحرين الوطني).

كما حرص القسم على تعزيز الشراكات مع المجموعات ومجتمعات الأعمال ذات الاهتمامات والتطلعات المشتركة بهدف توسيع نطاق القسم وزيادة قدرته على إيصال خدمات ومنتجات البنك، وبناء علاقات مباشرة مع الجهات الفاعلة في مجتمع الأعمال. على سبيل المثال، نحن من أكثر البنوك نشاطاً في مملكة البحرين في توفير منصات مصرفية للمنظمات غير الربحية مثل الجمعيات والنقابات والأندية. وإدراكاً منا أن هذه الحسابات تتطلب مراقبة وتحكماً مستمرين، فقد أنشأنا فريقاً خاصاً لمراقبة وخدمة قاعدة العملاء هذه.

نحن نولي اهتماماً بطبيعة عمل القطاعات الاقتصادية عند توفير المنتجات التمويلية. على سبيل المثال، يشكل القطاع الدوائي ركيزة أساسية في محفظتنا. مثال آخر هو قطاع الرعاية الصحية مع قيامنا بتقديم تسهيلات مصرفية لأكثر من مائة ألف مركز العيالات للقلب.



خدمة عملائنا (تتمة)

الصلة، بما في ذلك الخدمات الرقمية والإنشاء والعقارات والتجارة والخدمات والنفط والغاز والطاقة والمياه والرعاية الصحية.

لقد تسببت حالة عدم وضوح بالمشهد الاقتصادي في حدوث الكثير من الاضطرابات، ولهذا قامت وحدة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية بدعم الحكومات المحلية والإقليمية والكيانات ذات الصلة بالحكومة والعملاء، لمواجهة تداعيات الوباء، من خلال حلول التمويل وحزم الإغاثة، ومن خلال الدعم العام لشؤونهم المالية وإدارة توقيت معاملاتهم. كما ساهم بنك البحرين الوطني في الجهود الوطنية لمكافحة الوباء من خلال تعميم أسلوب الدفع بدون لمس وتيسير متطلبات التوثيق الورقية. هذا، وكان مصرفنا ركيزة ثابتة للاقتصاد ولعملائه، وتمكّن من الحفاظ على جودة الأصول على الرغم من التحديات، ولعب دوراً رائداً في المعاملات المحلية والإقليمية.

نحن نفخر بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه علاقتنا التفاعلية مع عملائنا، إلى حدّ إيمانهم التام بالخدمات المتميزة التي يقدمها البنك للمؤسسات. كما أننا نؤمن بقدرات وقوة فريق عملنا المتنوع والذي يضم كفاءات متميزة في المملكة. وتواصلت جهودنا لتوطيد وتنمية العلاقات مع الشركات الإقليمية ومتعددة الجنسيات العاملة في البلاد، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن المؤسسات البحرينية المتوسطة إلى الكبيرة.

لقد تطورت منتجاتنا في مجال التمويل التجاري لإدارة النقد وتمويل التجارة بشكل جيد خلال العام الماضي. مثال على ذلك أجهزة الإيداع النقدي للشركات والتي توفر منصة متصلة بالقنوات الأخرى لمعالجة النقد بشكل فوري، بحيث تقلل من حركة التنقلات النقدية من حيث المسافة والكم. كما وأن النسخة الجديدة من الحلول المصرفية عبر الانترنت شهدت تطوراً كبيراً، بحيث جعلت خدمتنا للتعامل مع المدفوعات الكبيرة مثل الرواتب ومعاشات التقاعد والفواتير للعملاء من القطاع الحكومي والشركات التجارية والمؤسسات، أكثر يسراً وفعالية. وكانت جهود البنك في تقليل الحركة داخل الفروع ملموسة، بحيث قللت من ضرورة الحضور الفعلي لعملائنا في الفروع.

لقد دخلنا أيضاً في اتفاقية شراكة مع Infosys Finacle لاعتماد مجموعة Finacle Cash Management Suite، والتي ستسمح للبنك بتحويل أعماله المصرفية للمعاملات الرقمية.

من ناحية أخرى، شهدت معاملات الشركات من خلال القنوات الرقمية نمواً واضحاً، ومن المتوقع تحقيق المزيد من النمو مع ظهور تطورات تكنولوجية جديدة وتطوير منصتنا الرقمية للشركات لمواكبتها. وفي هذا الصدد، طور بنك البحرين الوطني العديد من الحلول التي صممها خصيصاً لكبار العملاء، بما في ذلك الجهاز الوطني للإيرادات والحكومة الإلكترونية. كما تم تطوير حلول مبتكرة للخصم المباشر بين العملاء من الشركات والتي تم تطويرها للسوق بشكل أوسع.

بذل فريق أسواق دين رأس مال والقروض المشتركة جهداً ملموساً خلال العام، معززاً دوره الريادي في طرح السندات والصكوك في

كنا من أوائل البنوك التي استكملت تدابير تأجيل القروض وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. وتضمنت العملية تصميم نظام خاص ومنتجات فريدة وتحليلات.

لقد عقدنا شراكة مع "Start-up Bahrain" في مارس 2020، وهي مبادرة تجمع بين رواد الأعمال والشركات والمستثمرين والحاضنات والمؤسسات التعليمية وحكومة مملكة البحرين، لتعزيز ثقافة الشركات الناشئة في المملكة. تشكل هذه المبادرة جزءاً من جهودنا في محور النمو الاقتصادي.

تشمل مؤشرات الأداء والأهداف الرئيسية المستقبلية لدينا:

- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو برنامج للاستمرار في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قائمة متطلبات محسنة وسرعة الاستجابة للطلب من مرحلة التقديم حتى الاستلام
- الشراكة مع مبادرة مجلس التنمية الاقتصادي البحرين لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والناشئة. ونهدف من هذه الشراكة لتقديم الخبرة والمعرفة لمجتمع الأعمال ولوضع الأساس لثقافة مالية عالية المستوى ضمن هذا القطاع. إن هذه الشراكة ستجعل الخبراء والمختصين من البنك يتفاعلون بشكل مباشر من خلال ورش العمل والندوات والحلقات النقاشية

إن من مؤشرات الأداء الأساسية والأهداف المرصودة للعام القادم القيام بتوسيع قاعدة عملاءنا وبناء محفظة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سنبداً في تصنيف العملاء بناءً على المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. نحن نهدف إلى الاحتفاظ بنسب القروض المتعثرة منخفضة لدينا وزيادة المبالغ المستردة. نهدف أيضاً إلى توسيع نطاق تدريبنا وتمكين موظفينا وبناء فريق قوي، بينما نقوم بتطوير خطط التعاقب الوظيفي.

الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية

نمو مستمر

قامت وحدة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية بطرح عدة مبادرات طموحة ليكون البنك رائداً في تقديم الخدمات المصرفية المتخصصة لهذا القطاع على مستوى مملكة البحرين ولتعزيز مكانتنا في الأسواق المالية.

في عام 2020، قمنا بتطوير وتقديم منتجات جديدة، ونجحنا في توسيع قاعدة عملائنا في المملكة وخارجها. من خلال محفظتنا المتنوعة، قمنا بدعم قطاعات الاقتصاد والمبادرات الحيوية للبلاد، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية والصناعة والهيئات والمؤسسات الحكومية ذات

المملكة، كما وأنه يفخر بتوسعة باقة خدماته للعملاء الحاليين والجدد إقليمياً. كان لبنك البحرين الوطني دور نشط في قيادة وتنسيق عمليات التمويل كبيرة الحجم للعملاء المحليين والإقليميين، مما يمثل عاملاً نشطاً آخر في توفير حلول دين رأس مال والقروض المشتركة. قدم بنك البحرين الوطني حلول تمويل متعددة، تتراوح من قروض تمويل قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية خلال فترات عدم اليقين العالية والفترات المتقلبة على خلفية جائحة كورونا، بالإضافة إلى التمويل طويل الأجل في السوق الموجه، مما يسلط الضوء على جهودنا الاستشارية القوية والنطاق العالمي لخدمات المؤسسات المالية ومديري الاستثمار عبر المراكز المالية العالمية الرئيسية.

أصبحتنا لاعباً معترفاً به ومعروفاً في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التمويلات المهيكلّة. إن أعمالنا الأساسية تتضمن تمويل المشاريع وإعادة التمويل في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الطاقة، والمرافق، والرعاية الصحية، والصناعة والبنية التحتية. وسيظل التركيز المستمر على توسيع أنشطتنا في تمويل مصادر الطاقة المتجددة والتي ستمتحننا أهمية ونمو استراتيجي. يتم تنفيذ معظم أعمالنا في تمويل المشاريع من خلال الهياكل والوثائق الرائدة في السوق وبناءً على الجدوى الاقتصادية والمالية، علاوة عن تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي. تشمل المشاريع التي ندرسها في عام 2020 المحطات الكهروضوئية وحلول طاقة الرياح والطاقة الشمسية على نطاق صغير، بالإضافة لإزالة تلوث المياه الزبينية وإعادة دفنها.

ومع ذلك، تتماشى الخدمات المنشأة مع ممارسات السوق، وبالتالي فهي تلتزم بالمعايير الدولية التي تأخذ في عين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يقدم المقترضون القروض المشتركة والقروض التي شارك فيها بنك البحرين الوطني والتي تمتلك تعهدات و ضمانات بيئية قياسية من اتحاد سوق القروض. كما وشارك البنك في معاملات تمويل المشاريع المتخصصة، حيث كانت مبادئ التعادل مضمنة في وثائق المنشأة. علاوة على ذلك، فإن سوق رأس المال يتولى مسؤولية القيام بعملية تحليل العناية الواجبة لكل قضية محتملة من أجل تغطية الجوانب المتعلقة بالمخاوف البيئية، من بين اعتبارات أخرى.

بناءً على قدرتنا ونطاق تقديم الخدمة حتى الآن، فإننا متفائلون بأنه يمكننا الاستمرار في توسيع النطاق ليشمل سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

الخزينة وأسواق المال

عروض شاملة لعملائنا وأطر تقييم مخاطر محسنة

كان أداء الخزينة وأسواق رأس المال جيداً في عام 2020 والذي اتسم بالتقلبات نتيجة جائحة كوفيد - 19. ويتمتع البنك اليوم بمكانة ثابتة

في السوق المحلية وهو على استعداد لثي تطورات تطراً بالقطاع، ويرجع ذلك للتغيرات التي تم إدخالها على نموذج أعمال البنك استجابةً للوضائع الحالية والتغيرات اللاحقة في البيئة التنظيمية.

بادرنا بإعادة تنظيم أعمال ووظائف المجموعة، وأعدنا تصميم أنظمتنا وعملياتنا الداخلية لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة لإنجاز الأعمال في وقت أقل، مما ضمن تقديم تجربة أكثر تميزاً وشمولية للعملاء. تم بدأ جزء من هذه العملية في عام 2019 وشمل تجديد نظام الخزينة لتمكين العملاء من صرف العملات الأجنبية من خلال منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ويقدم النظام الجديد مجموعة جديدة من العملات والمنتجات التي تلبي احتياجات العملاء بعمليات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول مجموعة العشرة.

نواصل دعم الإصدارات الحكومية من خلال قيادة معاملات السندات والصكوك للحكومة وتوزيع تلك السندات على عملائنا، حيث يدعم بنك البحرين الوطني خطط الميزانية ومشاريع البنية التحتية عبر المشاركة النشطة في خطط التمويل.

أنشأتنا فريقاً يتمتع بمهارات عالية لتقديم حلول مصممة خصيصاً لدعم العملاء في التخفيف من المخاطر، وقد ساهم ذلك في تعزيز مكانتنا بنجاح كالبانك المفضل للمنتجات المتعلقة بالحلول وإدارة المخاطر، مما أدى إلى تفويض بنك البحرين الوطني كمنسق صناديق التحوط في المعاملات الاستراتيجية مع العملاء الرئيسيين في المملكة.

في عام 2020، عقدنا شراكة مع مزود حلول التداول 360T لتقديم مجموعة كاملة من خدمات الخزينة المبسطة والتي تعالج التداول للعملات الأجنبية والودائع قصيرة الأجل بشكل شمولي، مما يضيف قيمة للوقت الحقيقي لعملائنا، ويعزز الامتثال والشفافية. كما أصبحنا أول بنك في البحرين يطبق بشكل كامل نظام Bloomberg بالنموذجين TOMS و MARS لإدارة طلبات التداول ونظام Bloomberg متعدد الأصول لإدارة المخاطر للبنوك مما يتيح إمكانية إدارة الطلبات والمخاطر.

تمكّن بنك البحرين الوطني من زيادة حجم معاملاته من المربحية الإسلامية بعد طرحه لمنتج يعزز هذا النوع من الأعمال وذلك عبر التعاون المستمر مع البنوك الإسلامية المحلية. وقد مكّن هذا البنك من تحسين إدارة السيولة لديه والاستفادة من التدفقات الجديدة للإيرادات. وقام البنك بتنفيذ العديد من المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع بنوك هذا القطاع، بما في ذلك عقود وعد الإسلامية الآجلة والمربحة المضمونة. كما وقّع بنك البحرين الوطني اتفاقية شراكة مع بورصة البحرين لإطلاق خدمة مربحة جديدة، والتي تستخدم صكوك إجارة إسلامية من حكومة مملكة البحرين باعتبارها السلعة الأساسية في تمويل مربحة السلع الإسلامية. كان بنك البحرين الوطني أول بنك في المملكة ينفذ معاملة باستخدام هذه الخدمة الجديدة، والتي جاءت نتيجة للتعاون بين بورصة البحرين ومصرف البحرين المركزي، ومتوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بُعْدٌ جديد

أضافت الخدمات المصرفية الإسلامية بُعداً آخر لأعمال بنك البحرين الوطني، مما جعلنا أكثر ملائمة وجذباً في الأسواق والمناطق الجغرافية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

نتطلع إلى النمو

استراتيجيتنا ملائمة وملموسة ومتماشية مع اتجاهات السوق والقطاع، لضمان عوائد ثابتة للمساهمين.



خدمة عملائنا (تتمة)

الحسابات الاستراتيجية

نموذج مصرفي جديد: أقرب لكم!

تماشياً مع رؤية البنك لتوطيد وتعزيز العلاقات مع عملائنا المهمين استراتيجياً، سواء من الأفراد أو المؤسسات الحكومية، فإن قسم الحسابات المصرفية الاستراتيجية مكّلف بضمان حصول عملاءنا على خدمة عالمية المستوى ومتخصصة، بحيث تتوفر لهم تجربة مصرفية حصرية تشجعهم على جعل بنك البحرين الوطني الشريك المصرفي المفضل لهم.

توفر إدارتي كبار الشخصيات والشخصيات رفيعة المستوى داخل الوحدة خدمة شخصية عالية الجودة لعملاء البنك من ذوي الدخل العالي. ويقدم القسم خدمة شخصية مخصصة على مدار الساعة لهؤلاء العملاء جنباً إلى جنب مع مجموعة من المزايا الاستثنائية ذات القيمة الإضافية، بهدف تعزيز الولاء وحصة المحافظة.

تخدم الإدارة المصرفية الحكومية، ضمن قسم الحسابات الاستراتيجية، العملاء الذين يندرجون تحت القطاع الحكومي. يوجد فريق متخصص يقدم خدمات مخصصة عالية الجودة، ودعمًا للقطاع الحكومي. يتم تنفيذ استراتيجية مركزة بناءً على فهم نماذج عمل العملاء ومتطلباتهم وتخصيص المنتجات التي تناسبهم وفقاً لذلك. هدفنا الرئيسي هو الترويج لاسم البنك ومنتجاته وخدماته من أجل تعزيز الأعمال الإضافية. يتم تحقيق ذلك من خلال تلبية توقعات العملاء والسعي لتجاوزها من خلال تلبية احتياجاتهم على الفور، وبالتالي مساندة هذا القطاع المهم على تحفيز الاقتصاد بشكل أكبر. نحن ندير العلاقات الحكومية الرئيسية الحساسة التي تتطلب معاملة خاصة للحفاظ على مستويات عالية من الخدمة والأمن والسرية بحيث تتجاوز توقعات العملاء. وأدى المستوى العالي من الخدمة والولاء المقدمين لهذه الشريحة من السوق إلى تعزيز الثقة وضم عدة حسابات حساسة واستراتيجية جديدة خلال العام الماضي.

انصب تركيزنا على توطيد وتعزيز العلاقات مع العملاء من الأفراد والحكومة. وقد تحقق ذلك من خلال بدء العملاء علاقات جديدة مع البنك، سواء بالنسبة لمتطلباتهم الفردية أو التجارية. بالإضافة إلى ذلك وخلال العام الماضي، عززت الوحدة خدماتها من خلال إضافة العديد من العلاقات مع الأفراد ذوي الدخل العالي إلى محافظتها، مما زاد من قاعدة تركز الودائع الكبيرة تحت مظلتها. علاوة على ذلك، تم تقديم منتجات بطاقات جديدة تمت الموافقة عليها مسبقاً، وتحديثات للمنتجات الحالية، وإضافات القيمة من خلال التفاعلات الفردية.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن البنك يقدم منتجات وخطوط خدمة أحدث، مثل الخدمات المصرفية للأعمال عبر الإنترنت، وخدمات إدارة النقد وأجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي، ومنتجات المصرفية الشخصية لموظفي العملاء، يعمل القسم كقناة فعّالة للوصول إلى هذه الخدمات للعملاء.

يخدم القسم شريحة من العملاء الذين تساهم ودائعهم بشكل كبير في تعزيز وضع السيولة للبنك. هدفنا الرئيسي هو تمثيل البنك بشكل احترافي، وتعزيز صورتنا أمام العملاء، حيث نسعى باستمرار لتحقيق نمو مستدام من حيث حجم الأعمال وعدد العملاء.

إعادة هيكلة التمويلات المالية

دعم متخصص للشركات التجارية والمؤسسات

قام البنك بتأسيس قسم إعادة هيكلة التمويلات المالية في إطار جهوده الدؤوبة لتحقيق التنوع ودعم الأسواق المحلية والإقليمية. هذه المبادرة الطموحة التي أطلقها بنك البحرين الوطني تلبي احتياجات الشركات والمؤسسات العاملة في أسواق مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التحديات التي تفرضها بيئة سوق العمل الحالية. إنه جزء من واجبنا الاجتماعي استكشاف الحلول التي تضمن استمرارية الأعمال وجدوى العمليات من أجل ضمان سير الأعمال عبر برامج إعادة الهيكلة.

إن تدشين هذا النوع من الأعمال يخدم احتياجات مجموعة مختارة من العملاء الباحثين عن مشورة متخصصة لعمليات إعادة الهيكلة المالية

نستمع لصوت عملائنا

إن سعينا للوفاء بوعد علامتنا التجارية دفعنا للاستثمار بإضفاء الطابع الإنساني بشكل أكبر على تفاعلاتنا مع العملاء من أجل جلب صوت العميل إلى مؤسستنا.

صوت العملاء

رضا العملاء

نحن في بنك البحرين الوطني نعد رضا العميل خطوة أساسية لبناء علامتنا التجارية، إذ نلتزم بكوننا على مقربة من عملائنا من أجل خدمتهم وتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المخصصة، التي تلبي احتياجات عملائنا المتغيرة، وذلك في إطار الوعد الذي تحمله علامتنا التجارية "أقرب لكم".

نحن ملتزمون بمواصلة قياس تجربة العملاء وتعزيزها لإكمال الخطة الخمسية التي بدأت في عام 2017، والوصول إلى مستوى عالمي استراتيجي بتحقيق نسبة 70% في صافي نقاط الترويج مع حلول عام 2022.

علاقات عملاء تتسم بالمسؤولية

إن هدفنا هو الحفاظ على الشفافية والنزاهة في جميع جوانب علاقتنا مع العملاء، وإبراز الاستدامة، والتركيز على الأثر عند التواصل مع العملاء.

نحن في بنك البحرين الوطني نحرص على حماية خصوصية العملاء وأمن معلوماتهم الشخصية بأقصى قدر من العناية، وذلك لكسب ثقة عملائنا. لقد قمنا بتنفيذ العديد من تدابير الأمن والخصوصية لحماية عملائنا وتسهيل المعاملات من خلال منصات مختلفة مثل الإنترنت، والهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي.

إلى جانب حرصنا على تقديم منتجات وخدمات مصرفية ذات جودة للعملاء، فإننا ملتزمون بحماية بيانات عملائنا وخصوصيتهم من خلال منصات آمنة للمعاملات، ولهذا الغرض، قمنا بتبني وتحديث سياسة خصوصية البيانات الخاصة بنا، وهي متوفرة على موقعنا الإلكتروني (https://www.nbbonline.com/privacy-policy). كما وتتوافر مدونة قواعد سلوك المستهلك لدى بنك البحرين الوطني والشروط والأحكام المصرفية العامة ومعلومات التسعير على موقعنا الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

يسهل البنك تداول الأسهم والسندات من خلال منصة " الوطني للتداول" (للأسهم المحلية) وخدمات الوساطة والحفظ (ICS) للسندات والصكوك المحلية والإقليمية والدولية، والتي توفر الحفظ الآمن للأوراق المالية التي يتم شراؤها من خلال منصتنا. وتتيح منصة " الوطني للتداول" القيام بتعاملات الأسهم عبر الإنترنت للعملاء، مما يعزز العروض الرقمية للبنك. هذا، وتم تصميم المنصة لتلبية طلب السوق من أجل وصول أسهل وأسرع إلى التداول عبر الإنترنت، مما يتيح لقاعدة عملاء بنك البحرين الوطني الواسعة الاستثمار المباشر في الأسهم في بورصة البحرين من خلال القنوات الرقمية المتعددة. يتم تطوير خدمة " الوطني للتداول" بميزات دعم لمساعدة العملاء على تتبع الأسهم وأداء السوق المالية العالمية وتحليلها والبقاء على الإطلاع بالمستجدات. وهكذا، اتخذ بنك البحرين الوطني خطوة أخرى نحو تسهيل حياة عملائه.

تركز محافظة حقوق الملكية في البنك على الاستثمار في الشركات المحلية فقط (المدرجة وغير المدرجة) بما يتماشى مع سياسته الاستثمارية. ويتم النظر في الاستثمارات المحتملة مقابل إطار عمل المخاطر المنصوص عليه من قبل إدارة المخاطر ولجنة إدارة الائتمان. ونحن نعمل على دمج المعايير البيئية في نهج الاستثمار لذلك يحتوي نهجنا الاستثماري على معايير فحص اجتماعية وحوكمة قوية. لا نزال ملتزمين بتنفيذ تكامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً. إن بنك البحرين الوطني هو أحد الركائز الأساسية للدعم الاقتصادي في مملكة البحرين، ونسعى لإعطاء الأولوية للجوانب الاجتماعية والحوكمة في نهجنا الاستثماري.

فيما يتعلق بالقضايا ذات التوجه الاجتماعي، تعد محافظة الخزينة جزءاً من حافظة استثمارات البنك الشاملة الذي تم تصميمها لدعم الاقتصاد، بالإضافة للحد من تقلبات السوق وحماية أسعار الأصول وثروة المستهلك. يمثل استثمار بنك البحرين الوطني في إصدارات السندات المحلية وجهوده لتمكين المزيد من السيولة لأسواق رأس المال، وقنوات إعادة الشراء الأكثر نشاطاً، مبادرات مهمة لدعم الاقتصاد للمملكة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم بنك البحرين الوطني ويعزز أسواق رأس المال التي تمارس أعمالها بشكل سليم ومنضبط وتظهر سلوكاً قليل التأثير بتقلبات دورة الأعمال وتركز على الحفاظ على ثروة المستهلك وأسعار الأصول.

خلال عام 2020، تم ترسيخ مكانتنا بنجاح كمزود لحلول التحوط والاستثمارات المهيكلّة ذات الصلة، حيث نقدم لعملاء البنك حلولاً متنوعة مصممة خصيصاً لهم، لا سيما تلك المدارة بالعملة المحلية.

تشمل أهدافنا لعام 2021 تعزيز عوائد السيولة الزائدة وتقليل تكاليف التمويل. كما وسنسعى إلى رفع مستوى عملية إدارة الأصول والمطلوبات في بنك البحرين الوطني من خلال أنظمة الخزينة المحسنة. إننا نهدف إلى تطوير وتنمية مشتقات الدينار البحريني، وربحية فئة أصول المنتجات المهيكلّة، وزيادة قدرات مبيعات سوق رأس المال، وربحية الأعمال الإضافية محلياً وإقليمياً. كما وسنسعى أيضاً إلى إدارة محفظة أسهم وسندات البنك بحذر وبشكل مجزٍ.



خدمة عملائنا (تتمة)

إللكتروني. يعد التميز في خدمة العملاء أحد الأدوات الأساسية للحفاظ على نمو الأعمال وجذب أعمال جديدة. لا يؤمن البنك بأن تقديم خدمة سريعة وفعالة أمر ضروري فحسب، بل يقر أيضاً بحق عملائه في تقديم الشكاوى للنظر فيها باعتبارها شكلاً قيماً من المعلومات لتحسين خدماته ومنتجاته. لتسهيل عملية مشاركة العملاء بملاحظاتهم وتعليقاتهم، قمنا بتعزيز مركزية قنوات اتصال العملاء لدينا لتحسين وقت الاستجابة والتأكد من أن جميع الاتصالات متسقة.

يقوم البنك بمعالجة شكاوى لجميع العملاء والمستثمرين والمودعين والمساهمين، ويمكن تقديم الشكاوى بشكل مجهول. سيكون الإجراء الذي يتخذه البنك لتصحيح المشكلة الأساسية للشكاوى وتعديل وضع مقدم الشكاوى مقصوداً على المعلومات التي تم الكشف عنها. يتوفر نموذج شكاوى العملاء عبر الإنترنت في حالة عدم تفضيل قنوات الاتصال الأخرى. يمكن العثور على النموذج على موقعنا على الإنترنت: (<https://nbbonline.com/sites/default/files/inline-files/Complaints-english.pdf>)

تمكننا سياسة الشكاوى من تحسين عملية حل الشكاوى. ولهذه الغاية، يهدف البنك إلى حل الشكاوى في غضون أربعة أسابيع، إما من خلال الخط الأمامي أو في مكان تلقي الشكاوى. إذا لم يتم حل الشكاوى خلال هذا الوقت، أو إذا لم يكن المشتكي راضٍ عن القرار النهائي للبنك، فيحق له إحالة القضية إلى مصرف البحرين المركزي في غضون 30 يوماً تقويمياً من استلام خطاب البنك. يمكن للعملاء إرسال الحالة على موقع مصرف البحرين المركزي www.cbb.gov.bh ويتم الإقرار بكافة الشكاوى الواردة كتابياً، مع استكمالها برقم مرجعي، في غضون خمسة أيام عمل من استلامها. سيتم إرسال الرد على شكاوى العميل كتابياً، موضحاً الموقف وقرار البنك.

اتخذ البنك هذا العام العديد من الإجراءات المحددة لدعم عملائه في ضوء الظروف الصعبة بشكل خاص التي تواجه الأفراد والعائلات والشركات والمؤسسات الأخرى:

- خفض سعر الفائدة على قروض شراء الأدوية إلى مستوى متدني جداً لمدة ثلاثة أشهر، وذلك في سياق مبادرات حكومة مملكة البحرين الأوسع نطاقاً لتأجيل سداد أقساط القروض
- زيادة التسهيلات للعملاء في قطاع الأغذية لشراء المواد الغذائية الأساسية كجزء من المبادرات الحكومية للحفاظ على احتياطات الغذاء لمدة ستة أشهر
- صرف قروض بحوالي 19.3 مليون دينار بحريني لـ 26 عميلًا مختلفاً ضمن برنامج دعم صندوق السيولة
- اتصلنا بجميع المقترضين في القطاعات شديدة التأثير وعرضنا عليهم إعادة هيكلة قروضهم بناءً على الشروط والأحكام المتفق عليها بشكل متبادل
- المساهمة في حماية وأمن عملائنا من خلال تنفيذ تدابير مكافحة كوفيد - 19 في شبكة فروعنا

على مدار العام الماضي، التزمنا بدعم عملائنا من خلال عدد من مبادرات مثل صندوق دعم السيولة، ومبادرة Share to Care، ومبادرة الأطفال المصابين بالسرطان، ومبادرة "ابتسامة"، ودعم مراكز الرعاية الصحية في المملكة، وتعزيز التنوع والشمولية.

شكاوى العملاء

لتعزيز رضا عملائنا وتجربتهم، فقد اعتمدنا مدونة قواعد سلوك المستهلك، وسياسة شكاوى العملاء للشكاوى التي يتم تلقيها من خلال القنوات المختلفة بما في ذلك فروعنا ومركز الاتصال والبريد

شكاوى العملاء	2018	2019	2020
عدد الشكاوى المتلقاة	74	53	75
عدد الشكاوى المغلقة	74	53	75
معدل الاستجابة لاستفسارات العملاء (خلال 5 أيام) (%)	100	100	100

تنفيذ الإجراءات التصحيحية ورفع تقارير التحقيق أو الحوادث ومشاركتها مع وحدة الأعمال المعنية. تلقى جميع المشتكين ردهم النهائي قبل انتهاء فترة 30 يوماً تقويمياً، بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي.

هذا العام، حوالي 50% من شكاوى العملاء التي تم تلقيها كانت بسبب عدم وعي العملاء بعملية إجراء الخدمات الأساسية مثل احتساب فوائد القروض والرسوم والتأجيلات. وكانت شكاوى العملاء المتبقية ناتجة عن قصور البنك في الأداء المطلوب فيما يتعلق بالأفراد أو الأنظمة أو العمليات. بالنسبة للشكاوى في هذه الفئة، تم

الاستراتيجية

نطمح للحفاظ على مكانة وطنية ريادية محلياً، ونستمر في توسيع بصمتنا إقليمياً من خلال النمو المستدام والابتكار.

أطلق بنك البحرين الوطني في نوفمبر 2020 استراتيجية الثلاث سنوات (ما بين الأعوام 2021 - 2023) والتي تم تقديمها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. كانت هذه الاستراتيجية تطويراً لاستراتيجية 2018-2020 الحالية، والتي استندت على صلبة ما تم بناؤه حتى الآن عبر التركيز على تحقيق نموّ مستدام لمساهميها وعملائها وشركائها ومجتمعها. ستسمح هذه الاستراتيجية بتحقيق الرؤية المستقبلية من خلال التركيز المستمر على العميل كمحورها، بالإضافة لإطلاق استراتيجية البيانات وإنشاء مجموعة مصرفية قوية ومتكاملة تعمل بكفاءة لدفع التفوق التشغيلي.

لا تزال المكانة الريادية المحلية لبنك البحرين الوطني راسخة نتيجة لنموه القوي عبر عروض البنك. علاوة على ذلك، نواصل استكشاف فرص الشراكة التكاملية والتي تتيح النمو غير التقليدي للمجموعة وتوسع نطاق تقديم الخدمة محلياً وإقليمياً. تستفيد مجموعة بنك البحرين الوطني الجديدة من تحقيق التضافر في العمليات التي تخلق قيمة لمساهميها والأطراف ذوي العلاقة بشكل أوسع، مع الأخذ بعين الاعتبار العميل في الصميم.

يضع بنك البحرين الوطني نفسه كشريك مفضل للجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة لتوسيع حضوره الإقليمي، وعلاوة على ذلك، يتوسع البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد من خلال التطورات الرقمية. بالإضافة لذلك، يوظف البنك الفرق المركزية لتحفيز الأعمال التجارية الدولية مع الشركاء التجاريين الإقليميين. يتبع البنك نموذجاً فعالاً وقابل للتطبيق عند توسعه في أسواق جديدة بالمنطقة والتي لا تحظى بخدمات مصرفية كافية، مستغلًا بذلك الكفاءات الأساسية للبنك والخبرات التي يتمتع بها.

نقاط التركيز في الاستراتيجية هي:

1. الاعتماد على البيانات الرقمية

- دفع الابتكار وقيادة المقترحات الرقمية باستخدام التكنولوجيا والحلول الجديدة والعمليات المبسطة
- دفع مركزية العملاء من خلال الاستراتيجية القائمة على البيانات ونموذج الأعمال

2. الشريك المفضل

- الأشخاص المنفتحين على الابتكار والتكنولوجيا وأساليب العمل التي تجعل من بيئة العمل متكافئة ومتوازنة
- الشريك المفضل لمنتخب البحرين لكرة القدم عبر عدة قطاعات لدعم نموهم في مملكة البحرين وخارجها
- وجهة العمل المفضلة لمواهب المستقبل، بالإضافة لتمكين المرأة، والمسؤولية المعنية بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

3. وضع مالي قوي

- التطلع لقيادة التكلفة من خلال نموذج تشغيل فعّال وسهل
- دفع عجلة النمو من خلال توسع موزون للمخاطر مبني على إطار إدارة قوي

جائزة أفضل مسيرة تحول مصرفية
في الشرق الاوسط 2020

جائزة أفضل بنك في
البحرين لعام 2020



رعاية كوادرننا العاملة



يعد العنصر البشري هو الأساس لتنفيذ رؤيتنا لتحول أعمال البنك، فالتزامنا بجذب وتطوير موظفين بشكل مستمر وتطوير القادة من الداخل يعد من الأولويات الاستراتيجية. لقد أحرزنا تقدماً ممتازاً ويمكن اعتبار بنك البحرين الوطني صاحب العمل المفضل للمواهب البحرينية. نحن أول بنك في البحرين يحصل على لقب "جهة العمل المعتمدة" من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

وجهة العمل المفضلة

نعطي الأولوية لرضا موظفينا من أجل الحفاظ على قوى عاملة سعيدة وراضية وفعالة ومنتجة بما يتماشى مع وعدنا كـ "وجهة العمل المفضلة".

إن هدفنا هو تقديم مساهمة ذات مغزى تصب في النمو المستقبلي لمملكة البحرين وتدعم الرؤية الاقتصادية 2030. إن تطوير مهارات المواطنين المحليين هو من صميم عملنا، ولهذا الغرض نقوم بدعم عدة برامج تنموية التي تتطلع إلى المستقبل. نحن مستمرون بالتزامنا بدعم برنامج "إنجاز" البحرين، وهي مؤسسة غير ربحية تم تأسيسها

كجزء من المبادرة العالمية بهدف تمكين وتعريف الطلبة بكيفية تحقيق النجاح الاقتصادي وسط التحديات الحالية في عالم الأعمال. ومن خلال برنامج إرشادي يشمل البنك ككل، انخرط موظفو البنك للتطوع من أجل منح الطلاب لمحة عن موقع العمل وتحفيز قدراتهم الكامنة، ترسيخاً لثقافة وروح فريق البحرين.

إثراء حياة الأجيال

لا يزال بنك البحرين الوطني ملتزماً بالرؤية الوطنية للمملكة لتطوير الصناعة المصرفية وإثراء حياة الأجيال.

نواصل جهودنا لضمان توافر الأشخاص المناسبين من ذوي الكفاءات لدعم البنك في تحقيق أهدافه المستقبلية والنمو المرتكز على العملاء. تلعب الإدارة التنفيذية لبنك البحرين الوطني وبالتعاون مع بقية مكونات القوى العاملة دوراً رئيسياً في ترسيخ ريادة البنك في السوق وضمان الأداء التشغيلي والمالي.

تكوين القوى العاملة	2017	2018	2019	2020
الموظفون بدوام كامل	670	702	763	761
موظفو الإدارة العليا	23	29	31	31
موظفو الإدارة الوسطى	137	146	169	189
الموظفون غير الإداريين	510	527	563	541

القوى العاملة حسب العمر والجنس (باستثناء المتدربين والطلاب والموظفين الخارجيين)	2017	2018	2019	2020
الموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عاماً	315	300	311	309
الموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و 50 عاماً	268	319	375	385
الموظفون الذين تزيد أعمارهم عن 51 عاماً	87	83	77	67
الموظفون الذكور	437	465	491	486
الموظفات	233	237	272	275
الموظفات في الإدارة الوسطى	22	24	27	36
الموظفات في الإدارة العليا	2	1	1	1

التعيينات الجديدة وترك الموظفون للعمل	2017	2018	2019	2020
إجمالي الموظفين الجدد المعيّنين:	139	77	107	43
الذكور	76	59	59	29
الإناث	63	18	48	14
معدل تغيير الموظفين (الطوعي وغير الطوعي):	54	45	48	45
الذكور	38	31	34	34
الإناث	16	14	12	11
نسبة تغيير الموظفين (الطوعي وغير الطوعي)	8.6	6.6	6.3	5.9

خلال العام، واصلت الموارد البشرية وتنمية المواهب العمل بجد للاحتفاظ بالمواهب التابعة للبنك، وتطوير مهاراتهم وخبراتهم، واجتذاب قدرات جديدة، للحفاظ على ثقافة مبنية على قاعدة متنوعة من القوى العاملة. نعتقد أن كل عضو في فريقنا مساهم مهم. كما ونواصل دعم موظفينا لاستكشاف إمكاناتهم القيادية بدءاً من تطوير مهارات القيادة الذاتية، وانتهاءً بقيامهم بدور تنظيمي مؤثر يعزز وضع بنك البحرين الوطني في سوق اليوم.

تمكين المرأة

سلطت خارطة طريق الاستدامة الخاصة بنا، والتي تم تبنيها في عام 2020 الضوء على ضرورة تعزيز دور المرأة البحرينية وتمكينها. حيث يعد جذب المواهب النسائية والاحتفاظ بها أحد أهم أهدافنا. وفي عام 2020، مثلت النساء 36% (275) من إجمالي القوى العاملة لدينا وشغلن 19% (36) من وظائف الإدارة الوسطى. وشغلت إحدى

الموظفات منصباً إدارياً رفيعاً، ولدينا عضوة واحدة في مجلس الإدارة. نحن نقدم حزم مزايا سخية لموظفاتنا وأدخلنا فقرات مختلفة تتعلق بمرونة الموظفين في الحضور وإجازة الأمومة من خلال سياسات الموارد البشرية التي تم تجديدها مؤخراً.

إجازة رعاية الأطفال	2017	2018	2019	2020
عدد الموظفين اللاتي حصلن على إجازة الأمومة	5	17	18	11
عدد الموظفين اللاتي عدن إلى العمل بعد انتهاء الإجازة الأمومة (العودة إلى العمل)	5	17	18	11
عدد الموظفين اللاتي عدن من إجازة الأمومة وما زلن يعملن بعد عام من العودة إلى العمل (البقاء)	5	16	17	11
معدل العودة إلى العمل (%)	100	100	100	100
معدل البقاء (%)	100	94.1	94.4	100

ملحوظة: معدل البقاء لعام 2020 اعتباراً من يناير 2021

نحن ندعم أيضاً برنامج تطوير أعضاء مجالس الإدارة من الكوادر النسائية، والذي هو عبارة عن مبادرة مع عدّة شركاء مختلفين مصمم لتزويد المهنيات الطموحات بالمهارات والكفاءات اللازمة للنجاح في المناصب التنفيذية في جميع أنحاء المملكة وفي أي قطاع، بالإضافة

لدعمهن لتولي أدوار قيادية كمسؤولات تنفيذيات، حيث يُمكن البرنامج المشاركات من إطلاق إمكانياتهن بشكل كلي من خلال توفير فهم واضح لمبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات والواجبات والمسؤوليات التي تأتي مع تولي دور قيادي.

نحن ندعم أيضاً برنامج تطوير أعضاء مجالس الإدارة من الكوادر النسائية، والذي هو عبارة عن مبادرة مع عدّة شركاء مختلفين مصمم لتزويد المهنيات الطموحات بالمهارات والكفاءات اللازمة للنجاح في المناصب التنفيذية في جميع أنحاء المملكة وفي أي قطاع، بالإضافة



رعاية كوادرنال العاملة (تتمة)

ثقافة الشركة وأخلاقياتها

إننا ملتزمون بترسيخ بيئة تعليمية تبني قدرات موظفينا لمساعدتهم على الازدهار والتطور في بنك البحرين الوطني، ليس فقط لتحقيق أهدافنا، بل لصالح القطاع بشكل أعم. إن قسم الموارد البشرية وتنمية المواهب لدينا مسؤول عن تنفيذ مجموعة من الأدوات والبرامج لتحفيز

الموظفين وتعزيز كفاءتهم ومراقبة أدائهم. هذا، وتم تقديرنا من قبل مجلة فوربس العالمية في دراسة ميدانية ثمنت جهود البنك في مجال رأس المال البشري واستعرضت تجربته كأفضل الممارسات.

نقطة جذب للمواهب والقدرات

استثمر بنك البحرين الوطني في جذب المواهب المناسبة وإنشاء مجموعة ديناميكية من الخبراء لدفع رؤيته إلى الأمام.

- مجموعة من المشاريع المخصصة للموظفين للسماح لهم بالمساهمة بما يتجاوز الوصف الوظيفي
- الفرص المتاحة داخل البنك من خلال الوظائف الشاغرة الداخلية للسماح للموظفين بالتقدم للوظائف المتاحة

يعمل "برنامج التقدير" الخاص بنا على تقدير الموظفين بناءً على أدائهم، ولولائهم، والتزامهم بالنمو، والتحول.

يمنح البنك مزايا أخرى مثل المكافآت وساعات العمل المرنة ومزايا التأمين، حيث إنها من بين المبادرات المختلفة التي يعمل البنك عليها للاحتفاظ بالموظفين

لدينا مجموعة من المبادرات والبرامج لدعم التعليم والتطوير:

- برنامج RISE والذي يقدم فرصاً خارج نطاق العمل الوظيفي المعتمد للموظفين وتمكينهم من المشاركة وإضافة قيمة للبنك عبر المساهمة في برنامج إدماج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبرنامج قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشروع إعادة هيكلة رحلة العميل
- برنامج INSPIRE القائم على تبادل الخبرات من الموظفين الحاليين ومهاراتهم، حيث يقوم الموظف باختيار أحد الموجهين من البنك
- برامج تدريبية عالية الجودة للقادة بالإضافة إلى مجموعة من التقييمات على مدار العام
- فرص مختلفة خارج نطاق العمل العادي - مثل المشاركة في اللجنة الاجتماعية أو لجنة التنوع والشمولية - حيث يمكن للموظفين المساهمة فيها

مشاركة الموظفين	2018	2019	2020
نسبة مشاركة الموظفين	63	85	82
نسبة رضا الموظفين	-	80	84

قدم بنك البحرين الوطني نموذج تدريب داخلي محدث، وتم تعزيزه بهدف تزويد الموظفين باستمرار بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجاتهم التنموية.

تم إجراء العديد من جلسات المشاركة عبر الإنترنت في عام 2020 بما في ذلك الندوات عبر الإنترنت والاتصالات الداخلية التي تضمنت مجموعة واسعة من جلسات تبادل المعرفة والتوعية والتي بلغت أكثر من 90 جلسة، ومن ضمن مواضيع هذه الجلسات: مشاركة الموظف في أوقات الأزمات، تمكين الذات والفريق، بناء الثقة بالنفس، الإدارة والتكيف مع التغيير، مهارات الاتصالات والتواصل، الصحة العقلية، التحكم في الحياة المهنية، تقنيات الإدارة الذاتية الشخصية، الحوارات التنموية، وعقلية التحول، وغيرها.

تم إنشاء سياسة وإطار عمل المكافآت لدينا لمكافأة الأداء مع الوصول إلى المستويات التنافسية الضرورية لجذب المواهب والاحتفاظ بها وفقاً لقواعد ممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، ويجدر بالذكر أنّ الأجر يتكون من رواتب وعلوات شهرية. لدى البنك أيضاً خطة مكافآت تقديرية بناءً على صافي الدخل للسنة والتي تأخذ في الاعتبار أداء الموظفين خلال العام. تشمل المزايا الأخرى ساعات العمل المرنة ومزايا التأمين.

تنص سياسة إجازة رعاية الأطفال الخاصة بنا على إجازة أمومة تصل إلى 120 يوماً مدفوعة الأجر لموظفاتنا، وما يصل إلى ثلاثة أيام للموظفين الذكور، كما وأنها تغطي مجموعة من الظروف الأخرى مثل إجازة التطعيم والاعتناء بالأطفال والإجازة الطبية.

التنوع والشمولية

نحن ندرك أهمية العمل الجماعي والروح الواحدة، ونقر بأن الذكاء العاطفي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الانسجام داخل ثقافة البنك وتقديم أداء مؤسسي مستدام. يطمح بنك البحرين الوطني إلى خلق ثقافة شمولية تضمن تقدير موظفينا وتوفير فرص متكافئة للنمو. نحن نسعى جاهدين ليكون لنا أثر قوي بما يتجاوز احتياجات رأس المال البشري في المملكة.

نرحب بالاختلاف

التنوع والشمولية قيمتان متأصلتان بعمق في بنك البحرين الوطني، حيث نمكّن موظفينا بغض النظر عن اختلافاتهم ونوفر فرصاً متكافئة للجميع للتميّز.



مهاراتهم من خلال الدورات وورش العمل القيادية. يسعى البرنامج، الذي تم تطويره بالشراكة مع مستشاري التدريب الدوليين، إلى تطوير قدرة المشاركين على أن يصبحوا قادة محتملين من خلال التعليم والتقييم المستمر. يساعد البرنامج الموظفين الشباب على تعزيز قدراتهم وتنشئة الجيل القادم من خبراء الصناعة ويوفر للمشاركين فرصة للنمو والتطور في مسار سريع من خلال التدريب وفرص العمل مع وحدات الأعمال بهدف دعم استراتيجيتها واتجاهها.

خلال العام، وتأكيذاً على حرص البنك على توظيف وتطوير الكوادر البحرينية، تم تعيين 42 بحرينياً في وظائف دائمة، وتعد هذه النسبة من أعلى نسب البحرنة في المملكة. وعلوة على ذلك، تم تدريب 62 موظفاً بحرينياً من الخريجين عبر برنامج توظيف الخريجين الجدد، بغرض إعدادهم لمتطلبات بيئة العمل. وقد تم توظيف 20% من هؤلاء المتخرجين بشكل دائم في البنك. ويمنح برنامج التدريب نظرة شاملة للمتدربين عن قطاع المصرفي كما يوفر لهم تجربة قيّمة.

علوةً على ذلك، نتعاون مع جمعية متلازمة داون لدعم التنوع والشمولية في مكان العمل والمجتمع. ونفخر بكوننا مشاركاً وراعياً رسمياً لبرنامج التوظيف الداخلي هذا، والذي يعمل على إثراء كوادرنال العاملة بموظفين مدربين ومحترفين ممن لديهم متلازمة داون.

نقوم بإجراء جلسات توعية منتظمة حول قواعد السلوك واللوائح التأديبية لجميع الموظفين لمنع أي حوادث تمييز أو مضايقات في مكان العمل ومعالجتها. لقد اعتمدنا أيضاً ونفذنا سياسة مخصصة للتظلم في عام 2019 والتي تخضع للتحسين المستمر. لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث تمييز أو مضايقة ولا أي حوادث عمل للأطفال أو عمالة إجبارية، أو أية ممارسات عمل غير سوية في بنك البحرين الوطني في عام 2020.

رعاية المواهب المحلية

في عام 2020، واصلنا تنفيذ برنامج RISE الذي بدأناه في عام 2019 لتحديد المواهب البحرينية الرئيسية داخل البنك والاستثمار في

بناء القدرات المحلية

كوادر من أكبر أصحاب الأعمال الوطنيين، ما زلنا نركز على توظيف ورعاية الكفاءات البحرينية للجيل القادم من المهنيين المصرفيين الذين سيمهدون الطريق لمعايير جديدة.

البحرنة	2017	2018	2019	2020
نسبة بحرنة الإدارة العليا	93	95	94	95

رعاية كوادرنا العاملة (تتمة)

حماية موظفينا

يأتي موظفونا في صميم كل ما نقوم به، لذا نهدف إلى توفير بيئة عمل آمنة ومشجعة لهم تمكنهم من الوصول إلى إمكاناتهم بشكل كلي ونلتزم بتحسين صحة القوى العاملة ورضاهم الوظيفي لضمان قدرة الموظفين على التفوق في أداء مهماتهم ونبذل قصارى جهدنا لدعم موظفينا صحياً وعقلياً ومادياً.

تمت الموافقة بالفعل على سياسة الصحة والسلامة مع بداية عام 2021. يتمتع بنك البحرين الوطني بقابلية منخفضة للتعرض للمخاطر لأي حوادث تتعلق بالصحة والسلامة، ونحن ملتزمون دائماً بالتحسين المستمر لأداء الصحة والسلامة، ولا نعرض للخطر موظفينا، أو عملائنا، أو زوارنا، أو مقاولينا في جميع الممتلكات، حيث تتوافق خطة الصحة والسلامة مع القوانين واللوائح المحلية ومعايير منظمة الصحة العالمية.

يعمل البنك على إضفاء الطابع الرسمي على نظام إدارة السلامة الذي يغطي جميع منشآته وفقاً للمتطلبات القانونية في مملكة البحرين بالإضافة إلى تشكيل جزء من إرشادات إدارة المخاطر؛ وسيغطي هذا النظام مجالات مهمة مثل الامتثال القانوني والتفتيش والتعريف والإجراءات والتدريب على صحة وسلامة الموظفين والحوادث والإبلاغ عن الحالة غير الآمنة وإجراءات التحقيق، ويغطي نطاقها أيضاً مجموعة من الإجراءات بما في ذلك إدارة المقاولين والإسعافات الأولية واتصالات السلامة وحالات الطوارئ وسلامة محطات العمل والمراجع، والمواد الكيميائية.

يتم جمع المعلومات المتعلقة بحوادث الصحة والسلامة والبيئة في حالة حدوثها شهرياً وإبلاغ الإدارة العليا للبنك عنها. اعتماداً على طبيعة الحادث، يتم أيضاً وبناءً على نوع الحادث الإبلاغ عن الحادث إلى إدارة المخاطر التشغيلية أو الموارد البشرية. في عام 2020، تم الإبلاغ عن إصابة واحدة ويسعدنا أن نقول إنه لم تحدث أية وفيات هذا العام.

الصحة والسلامة	2020
وفيات الموظفين	0
وفيات المقاولين	0
إصابات الموظفين المؤثرة على وقت العمل	1
إصابات المقاولين المؤثرة على وقت العمل	0

تدابير الجائحة

استجابة للظروف الصعبة الذي فرضتها جائحة كوفيد - 19، يتعين على جميع الموظفين والمستأجرين والزوار والمقاولين الخضوع لفحص حراري، ولا يُسمح بالدخول إلى المباني دون كمامة، كما يحتاج المقاولون أيضاً إلى إكمال استبانة كوفيد - 19 قبل بدء أي عمل. ويُصرح للدخول إلى المباني فقط من خلال تصريح عمل معتمد.

لقد طبقنا التدابير الاحترازية، ونظمنا عمليات تعقيم بشكل أسبوعي في جميع المباني، كما ورفعنا من مستويات الأمن للتحكم بشكل أفضل، وتضمّن ذلك مراجعة إجراءات التشغيل القياسية لدينا وتحديث عملياتنا لتعزيز إجراءاتنا للتنظيف وزيادة وعي الموظفين بأهمية الصحة والسلامة لجميع الموظفين والعلماء والمقاولين.

تعمل نسبة كبيرة من الموظفين من المنزل ويمارسون التباعد الاجتماعي للتخفيف من المخاطر المحتملة.

أهداف الصحة والسلامة لعام 2021

سيواصل بنك البحرين الوطني الحفاظ على جميع المعلومات والتعليمات وتدابير التدريب والإشراف اللازمة لضمان بيئة آمنة وصحية في جميع النواحي.

نعتزم وضع خطة سنوية للصحة والسلامة لتحديد ورصد والحد من المخاطر وتنفيذ ترتيبات الصحة والسلامة. يعمل البنك على تعزيز إطاره الخاص بالصحة والسلامة ليكون لديه المزيد من الرقابة على مباني البنك وتقديم تدريب منتظم ومستمر لجميع الموظفين. سيضع فريق الممتلكات والمشتريات والشؤون الإدارية خطة عمل لتلبية المتطلبات المحددة في تدقيق الصحة والسلامة والوفاء بها.

تتمثل أهدافنا لعام 2021 في إنشاء نظام قوي للصحة والسلامة في جميع أنحاء البنك وتقديم تدريب توعوي مستمر لجميع الموظفين. نهدف إلى تقليل عدد حوادث الصحة والسلامة إلى الصفر.

التزام بتنمية الأفراد

يعد الاستثمار في النمو الشخصي والتطور المهني لموظفينا أحد المجالات الأساسية الثلاثة لاستراتيجية التغيير لدينا لأن تحوّلنا هو رحلة جماعية مدفوعة بالضرورة من الداخل.

التدريب	2017	2018	2019	2020
إجمالي التدريب المقدم (بالساعات)	6,354	25,186	25,284	32,737
متوسط التدريب لكل موظف (بالساعات)	10	36	33	43
عدد الموظفين الذين أكملوا برنامج التعلم الإلكتروني للتوعية بالاستدامة	-	-	-	294

يستفيد البرنامج من خبرات ومهارات الموظفين الحاليين لإنشاء مجموعة من الموجهين الداخليين الملتزمين بتوجيه وإلهام الأفراد الطموحين من داخل البنك من خلال تبادل المعرفة والمشاركة بالخبرات.

يسعى تدريبنا إلى تطوير كفاءات أعضاء الفريق ومجموعات المهارات على أصعدة مختلفة. وقد تضمن ذلك تمكين أعضاء الفريق من إجراء عروض تقديمية للإدارة العليا وإنشاء مجموعات عمل مع أطراف ذوي العلاقة الآخرين داخلياً لتحقيق مهام محددة ضمن جداول زمنية محددة.

كجزء من التزامنا تجاه تطوير الموظفين ونموهم، قدمنا نموذج تدريب داخلي مجدّد في عام 2020، والذي انتقل إلى تبني نهج أكثر تمكيناً للموظفين مما يوفر للموظفين فرصاً للمشاركة في الدورات التدريبية عبر مجموعة من التخصصات المختلفة لتجهيزهم بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجاتهم التنموية باستمرار على الرغم من البيئة الصعبة الحالية.

من الأمثلة الجيدة على دعمنا للموظفين الشباب والمتقدمين هو برنامج التدريب الإرشادي INSPIRE.



الاستثمار المجتمعي



منذ أن تأسس البنك كانت ولا تزال روح العطاء للمجتمع الذي نعتزّ بكوننا جزءاً منه أحد الركائز الأساسية لمعتقداتنا. وتنص سياستنا للهبات والتبرعات على تخصيص 5% من صافي أرباحنا السنوية للأنشطة التي تصب في صالح المجتمع. ويبلغ ما خصصناه حتى الآن أكثر من 50 مليون دينار بحريني لمجتمعنا المحلي.

دعم مجتمعنا

إن المشاركة في رفع مستوى معيشة الأسر في المجتمع الذي نخدم فيه أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا. من واجبنا واعتزازنا دعم المجتمع الذي كان منزلنا وداعمنا الأكثر ولداً - فازدهاره هو مفتاح نجاحنا.

نحن نسعى جاهدين لاتباع نهج شامل يوازي الأعمال التجارية مع احتياجات المجتمع وجهود الدولة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

- الرياضة الوطنية: لدعم المبادرات الرياضية الوطنية التي لها تأثير إيجابي على المجتمع وصورة مملكة البحرين.
- محاور أخرى: جميع الاستثمارات والمساهمات الأخرى التي تبررها لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات لدينا.

يقوم بنك البحرين الوطني بدور رائد في تنفيذ مبادرات الدعم للمملكة واحتياجاتها بصفته البنك المحلي الرائد. يسعدنا أن نرى أن وجودنا كثيراً ما يشجع الآخرين على المشاركة في مبادرات مماثلة ويستمر تنفيذنا لسياسة الهبات والتبرعات في التطور. وفي عام 2020، طرحنا محور "التنوع والشمولية" كجزء من النهج.

نخطط في العام المقبل لمراجعة إطار عمل الاستثمار المجتمعي لدينا للاستفادة من موارد وقدرات بنك البحرين الوطني بشكل كامل والتوافق مع نقاط قوتنا. نخطط أيضاً لتقييم المشاريع الحالية وتحسين التخطيط للمبادرات الجديدة باستخدام منهجية العائد الاجتماعي على الاستثمار.

يتواصل البنك سنوياً بالجهات التي تتلقى التبرعات ويسعى للحصول على توثيق منتظم لمعلوماتها المالية المدققة والتحقق من إنجازاتها في الفترة الحالية كآلية لمراقبة فعالية نهج التنمية المجتمعية. كما يتبع البنك المتطلبات الداخلية لضمان الامتثال للوائح المحلية، مثل ضمان التراخيص المطلوبة والتسجيل للعمل في المملكة.

جعلت الجائحة المساهمات للمحتاجين أكثر أهمية، ففي عام 2020 قدمنا العديد من التبرعات ذات الصلة بالأزمة. على سبيل المثال، قدمنا أكثر من مئة جهاز حاسوب محمول لجامعة البحرين وأجهزة iPad إلى المجلس الأعلى للمرأة. وقدمنا أيضاً العديد من الأجهزة الإلكترونية الأخرى بما في ذلك أجهزة التلفزيون والطابعات والشاشات وملحقات الكاميرا وأجهزة MacBook Pro للتعليم واستخدام الأقسام. علاوة على ذلك، قدمنا وجبات للعمال أثناء الوباء. قبل الجائحة، كان موظفو البنك يجتمعون وجهاً لوجه مع منتسبي الجمعيات أثناء تسليم التبرعات لتبادل المعرفة والحصول على ملاحظاتهم حول كيفية تعزيز فعالية التبرعات. ومن المقرر استئناف اجتماعات من هذا النوع في أقرب وقت ممكن.

نهجنا الاستثماري المجتمعي منظم ومحدد جيداً ومبني حول 7 محاور:

- التعليم: مثل تقديم مساهمات للمؤسسات التعليمية والمنح الدراسية.
- الرعاية الصحية: تجهيز المستشفيات والمراكز الطبية والمساهمة مع المنظمات الصحية المسجلة.
- الرعاية الاجتماعية: المساهمات المقدمة للمؤسسات والجمعيات الاجتماعية والخيرية.
- التطوير: التنظيم والمشاركة في المناسبات المهنية والندوات المتخصصة والفعاليات الهادفة إلى التنمية.
- التنوع والشمولية: لدعم المبادرات التي تعزز قبول الاختلافات بين الناس وإدراجها.

رعاية كوادرنال العاملة (تتمة)

التدريب أثناء الجائحة

سمح نهج بنك البحرين الوطني في التعامل مع الوباء بالنمو المستمر لمهارات ومعرفة موظفيه. استخدمنا ندوات عبر الإنترنت كنهج رئيسي لتحقيق أعلى مستوى من المشاركة وتُختتم الندوات عبر الإنترنت دائماً باستطلاع آراء تم استخدامه لتحسين إيصال المحتوى باستمرار لخدمة هدفنا بشكل أفضل.

تم تدريب موظفي المكاتب الأمامية على أهمية ارتداء مستلزمات الوقاية الشخصية وكيفية غسل اليدين بشكل صحيح ومنتظم. يتم توفير التدريب لموظفي الفروع في الفرع نفسه، كما وحرص بنك البحرين الوطني على مواصلة جهوده لتزويد الموظفين ببرامج تدريبية ذات صلة من خلال القنوات الافتراضية، مما أدى إلى مشاركة أكثر من 95% من موظفي البنك. لم يقدم هذا النموذج موضوعات لمساعدة الموظفين على التأقلم مع الوضع الحالي والتكيف معه بشكل أفضل فحسب، بل يضمن أيضاً مواكبة للمواضيع ذات الصلة وأفضل الممارسات والإدارة والقيادة ومهارات التعامل مع الآخرين والتواصل والتحفيز، والإلهام، والصحة. تضمنت الموضوعات التي تم تناولها في الندوات عبر الإنترنت أثناء الوباء ما يلي: العمل الآمن من المنزل، وإدارة وقيدة القوى العاملة عن بُعد، ومشاركة الموظفين في أوقات الأزمات، وإعادة تشكيل التكنولوجيا المالية لتجربة العملاء، والخدمات المصرفية وتكنولوجيا المستقبل والرقمية، وقوة التنوع والشمولية، وإدارة التغيير والتكيف معه، والصحة العقلية، والأمن السيبراني، ومخاطر الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر، وأساسيات التمويل الإسلامي، والتدريب على مكافحة غسيل الأموال، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وغيرها.

كانت الدورات التدريبية الافتراضية متاحة لجميع الموظفين من خلال عدة أجهزة مختلفة وتمت تغطية موضوعات مختلفة لدعم بيئة العمل المفروضة حديثاً. لم يكن الهدف من الجلسات هو تزويد الموظفين بآليات التكيف لمساعدتهم على التكيف بشكل أفضل مع البيئة الصعبة، ولكن لتوفير الفرص لتطوير مهاراتهم ومعارفهم.

تدريب الصحة والسلامة

يجري البنك تمريناً سنوياً على مكافحة الحريق في جميع المباني، حيث تم توفير تدريب منتظم سنوياً لجميع الموظفين لزيادة وعيهم بالسلامة والأمن. كما يتم توفير التدريب على الصحة والسلامة لفريق الأمن وموظفي المفاوض الداخلي الذين يغطون المجالات المتعلقة بمخاطر الصحة والسلامة وممارسات العمل غير الآمنة.

التدريب الأمني

أكمل جميع حراس الأمن لدينا برنامجاً تدريبياً مدته ستة أشهر تم تصميمه وتقديمه من قبل وزارة الداخلية البحرينية. هذا التدريب مطلوب من قبل السلطة المحلية. كما يجب على جميع حراس الأمن

مواضيع التدريب في 2020	الشهر / السنة
مقدمة لمخاطر الاحتيال	مايو 2020
التدريب على معرفة العميل والعناية الواجبة تجاه العملاء	يونيو ويوليو 2020
مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	يوليو إلى نوفمبر 2020
إدارة المخاطر	أكتوبر 2020
تدريب نظام الامتثال التنظيمي	أكتوبر 2020
الشخص المعتمد	نوفمبر 2020
قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير الإبلاغ المشتركة (المكاتب الأمامية ووحدات الأعمال)	نوفمبر 2020
تضارب المصالح	نوفمبر 2020
القواعد السلوكية	نوفمبر 2020
المخاطر والأعمال المصرفية	نوفمبر 2020
متطلبات الأشخاص المعتمدين	نوفمبر 2020
حماية المستهلك	ديسمبر 2020
توعية أمنية في زمن الوباء	ديسمبر 2020

الاستثمار المجتمعي (تتمة)

تأتي جودة الحياة والحفاظ عليها في مقدمة أولوياتنا في مجال التوعية بالرعاية الصحية بما في ذلك التبرعات للمستشفيات والمراكز الطبية ومقدمي الخدمات الصحية وتنظيم حملات التوعية الحيوية على مدار العام. من بين مبادرات الرعاية الصحية البارزة التي دعمناها خلال العام الماضي، تمويل مستشفى التصلب اللويحي الجديد في مدينة المحرق. نحن ملتزمون بتغطية جميع نفقات بناء المستشفى بتكلفة تقديرية تبلغ 1.7 مليون دينار بحريني على مدى العامين المقبلين.

في هذا العام، قمنا بدعم منظمين مالياً تركزان على الأطفال المصابين بالسرطان.

كما أننا ملتزمون ببناء وتجديد وتجهيز مركز مدينة خليفة الصحي في منطقة جو وسيتم الانتهاء من هذا المشروع بحلول النصف الثاني من عام 2021 بتكلفة تقريبية 6.0 مليون دينار بحريني. كما نتبرع بالمعدات للمستشفيات المحلية الرائدة بما في ذلك مجمع السلمانية

الطبي ومستشفى قوة دفاع البحرين بالإضافة لمركز الشيخ محمد بن خليفة التخصصي للقلب وكذلك لمنظمات مثل جمعية الهلال الأحمر البحرينية ومركز البحرين للحراك الدولي. كما نتبرع للمراكز الاجتماعية والمكتبات والمراكز الصحية بما في ذلك دور رعاية المسنين.

التطوع

يتم تعزيز المساهمات النقدية في الاستثمار المجتمعي من خلال ثقافة تطوع الموظفين. يقدم العديد من المسؤولين التنفيذيين والموظفين لدينا وقتهم وجهدهم بالتطوع للمشاركة في الأنشطة والبرامج والحملات المجتمعية. قد يكون ذلك من خلال المساهمات في البرامج التي ترفع من مستوى معيشة الفئات المتعففة بهدف خلق مجتمع أفضل وأكثر تماسكاً أو قد يكون جهوداً للعمل مع الشباب لإلهام ودعم الجيل القادم. على سبيل المثال، لدينا العديد من الموظفين المتطوعين في البرامج المختلفة المتاحة لتثقيف طلاب المدارس والجامعات في عالم المصارف من خلال برنامج "إنجاز" بالرغم من قيود الوباء.

التمكين لإحداث فرق

يتم تمكين موظفينا لنشر الوعي الاجتماعي والقيام بدور نشط في المساعدة على إحداث فرق في مجتمعاتهم.



نحن حريصون على اغتنام الفرص لتكون شركاء فاعلين مع المجتمعات المدنية ولنتعاون معهم في الأنشطة والفعاليات مثل اليوم الرياضي الوطني. مبدأنا التوجيهي هو الرغبة في الانخراط في المبادرات التي تحدث فرقاً حقيقياً على صعيد الجسدي والعقلي والروحي للآخرين، بما يشري حياة الأجيال.

كما شاركت العديد من إدارات البنك في الترويج للأعمال الخيرية من خلال البرامج التي ترعاها الحكومة مثل حملة "فيينا خير" أو المبادرات الأخرى. تم تنظيم حملة "فيينا خير" من قبل محافظة العاصمة لدعم المتعفين والمتضررين من جائحة كوفيد - 19 الحالية.

نشر وتعزيز الثقافة المالية

نسعى أيضاً إلى تعزيز الثقافة المالية من خلال اتخاذ مبادرات لتثقيف العملاء والمجموعات الأخرى (مثل الشباب والأفراد ذوي الدخل المنخفض والمهاجرين) حول التخطيط والإدارة الماليين.

لقد اتخذنا إجراءات لتدريب وتطوير مهارات الطلاب في الأعمال المصرفية والمالية. بالإضافة إلى كوننا الراعي البلاتيني لبرنامج إنجاز، فإننا ندعم أيضاً مبادرة فرصتي من "Think Smart" لبناء قادة المستقبل في مجال تكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع، حيث أننا الراعي البلاتيني لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية. نحن نقدم برنامج تدريب صيفي سنوي لطلاب الجامعات ونسجل طلاب المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاماً في ورشة عمل ليوم واحد لتمكينهم من اكتساب نظرة ثاقبة على الوظائف المصرفية الأساسية من خلال شغل أدوار في الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد وتكنولوجيا المعلومات. تدعم هذه المبادرات الطلاب في قراراتهم عند اختيار مجال دراستهم لمواصلة التعليم.

نحن ملتزمون بالتعامل الأخلاقي والعادل والشفاف مع موردينا

نؤمن بالشراكات المفيدة للطرفين وإضافة القيمة من خلال خلق الفرص. لقد ضمن لنا العمل كشريك موثوق عقوداً من النجاح المالي وسمعة طيبة في القطاع وخارجه.

المشتريات المحلية

2020	2019
228	336
187	309
57	131
16	43
46	30
34	23
74	77
228	336

ملاحظة: على الرغم من أن قواعد السلوك الخاصة بالبنك لا تغطي الموردين، فإن جميع موردينا يخضعون لعملية الإعداد وممارسة "اعرف المورد الخاص بك" التي تغطي السرية والشفافية.

في عام 2020، قام البنك بمراجعة منتظمة لقاعدة مورديه من أجل الحد من العلاقات غير النشطة. وهذا ما يفسر انخفاض عدد الموردين من 336 مورداً في عام 2019 إلى 228 مورداً في عام 2020. ومع ذلك، وتماشياً مع هدف بنك البحرين الوطني لدعم الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمملوكة من قبل النساء، يواصل البنك التطلع إلى شراكات مع هذه الفئة، مع الحفاظ على عملية اختيار عادلة.





الحفاظ على الموارد الطبيعية



نحن ملتزمون بإدارة الأثر البيئي الناشئ عن عملياتنا بما في ذلك استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات وإعادة التدوير. نحن نضع إجراءات لتعزيز أدائنا في جميع هذه المجالات.

استهلاك الطاقة	2018	2019	2020
إجمالي استهلاك الديزل (لتر)	-	-	9,450
استهلاك الطاقة من استهلاك الوقود (جيجا جول)	-	-	359.1
إجمالي استهلاك الكهرباء (كيلوواط ساعة)	17,342,000	15,484,480	13,244,080
استهلاك الطاقة من الكهرباء (جيجا جول)	62,431.20	55,744.1	47,678.7
كثافة الطاقة (جيجا جول / موظف)	88.9	73.1	62.7
كثافة الطاقة (كيلوواط ساعة / موظف)	24,703.7	20,294.2	17,403.5
لتقليل استهلاك المياه في مكاتبنا، قمنا بتجديد منشآتنا بأدوات صحية مختلفة مجهزة بأجهزة استشعار للحفاظ على المياه.			
استهلاك الماء	2018	2019	2020
إجمالي استهلاك المياه (لتر)	17,629,000	19,952,000	14,792,000
كثافة استهلاك المياه (لتر / موظف)	25,112.5	26,183.7	19,438.0

السعي لتحقيق أهداف الاستدامة

نحن نسعى لقيادة المبادرات التي تخلق فرصاً للأفراد والمجتمعات لكي تزدهر وتثري حياتهم وتدعم التقدم المستدام من أجل مستقبل أكثر ازدهاراً.

إدارة النفايات وإعادة التدوير

لقد اتخذنا العديد من المبادرات غير الورقية وحولنا الأنظمة الورقية الحالية إلى سير عمل رقمي مما أدى إلى انخفاض كبير في استخدام الورق. نخطط لجمع المعلومات والإبلاغ عنها حول إعادة تدوير الورق في عام 2021.

كما أطلقنا أيضاً مبادرة الحفاظ على البيئة (Go Green)، لإنشاء خدمة ذاتية للمورد لتلقي الطلبات وإرسال الفواتير رقمياً لتحسين البصمة البيئية للبنك. نحن نشجع عملائنا على استخدام المنصات الرقمية لتقليل طباعة البيانات والتقارير والوثائق الأخرى. في هذا الصدد، تطلب أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك البحرين الوطني من العميل تحديد خيار عدم طباعة الإيصالات وتلقي رسائل نصية كبديل.

تم توسيع هذه المبادرة في أجهزة الصراف الآلي لتشمل كشوفات الحساب وكشوفات بطاقات الائتمان وأدت إلى تقليل ما يتم تبذيره من الورق بشكل فعال.

لقد أدخلنا بالفعل مرافق إعادة التدوير في العديد من الأقسام ونتخذ خطوات لزيادة الوعي والتأكد من أن الموظفين يستخدمونها. يقوم بنك البحرين الوطني حالياً بطرح مناقصة للحصول على عروض أسعار من مزودي الخدمة الخاصة الذين يجمعون النفايات المفصولة بما في ذلك البلاستيك والأوراق والنفايات العامة. تم تزويد كل موظف بزجاجة شخصية من الفولاذ المقاوم للصدأ لتقليل استهلاك الزجاج البلاستيكي.

في العام المقبل، نخطط لـ:

- تطوير سياسة بيئية قائمة بذاتها، مدعومة بالأهداف
- تحسين قياس التأثيرات البيئية، بما في ذلك البصمة الكربونية للعمليات
- تعزيز مبادرات التخفيف من الأثر البيئي الضار

البصمة البيئية المباشرة

استخدام المياه والطاقة

لقد اتخذنا إجراءات لتقليل استخدام الطاقة وزيادة كفاءة الطاقة، من خلال إعادة تصميم العمليات وتحويل المعدات وتعديلها والتغييرات في سلوك الموظفين والتغييرات التشغيلية. في هذا الإطار لدينا:

- استبدال معدات التبريد القديمة بمبردات جديدة ذات كفاءة في استخدام الطاقة لتقليل الهدر وقد أدى ذلك أيضاً إلى تحسين جودة الهواء والتبريد وتحقيق ترشيد كبير في استهلاك المرافق
- تركيب نظام إدارة المبنى للتحكم في أنظمة التدفئة، والتهوية، وتكييف الهواء، ومراقبتها
- تجديد الفروع القديمة بتصميمات معيارية جديدة ومعدات متطورة موفرة للطاقة، مما أدى إلى خفض استهلاك الكهرباء

- تجديد المساحة المكتبية لتكون مفتوحة مع تصميم بيئي ومستدام يقدم أفضل وسائل الراحة والمرافق المشتركة
- نقل كل أرشيفنا إلى منشأة مُدارة مشتركة مما مكّننا من تقليل مساحتنا وخفض الطاقة المطلوبة لتشغيل هذه المناطق
- نقل مركز البيانات الاحتياطي الخاص بنا إلى منشأة مُدارة مشتركة مما مكّننا من تقليل متطلبات الطاقة
- للمساعدة في تحسين أدائنا وتقاريرنا، نتطلع إلى تركيب عدادات كهرباء فردية في كل طابق. يجب أن تأخذ تقييماتنا في الاعتبار حقيقة أننا لا نشغل جميع طوابق عقاراتنا، وفي بعض الحالات لدينا مستأجرين. لا نستخدم حالياً الطاقة المتجددة، ولكننا نستكشف فكرة استخدام الطاقة الشمسية في أربعة مواقع.





رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتم فيها التركيز على أنشطة وأعمال البنك والفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه البنك.

بموجب التعريفات التي يضعها مصرف البحرين المركزي يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كمستقلين، وتنفيذين، وغير تنفيذيين. ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً خمسة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين. وتعتبر أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة وتتم ممارستها من قبل أشخاص مختلفين.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي تقديم قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك من خلال وضع السياسة الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى تحديد مستوى تقبل المخاطر والهيكل العام لرأس مال البنك. ويعتبر المجلس كذلك مسئولاً عن متابعة أعمال الإدارة التنفيذية للتحقق من سير العمل حسب الأطر والخطط المتفق عليها. ويسعى المجلس أيضاً إلى التأكد من إن الإدارة التنفيذية تحقق توازناً مناسباً بين النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس في المحصلة النهائية مسئولاً عن شئون البنك وأدائه.

وبناءً عليه، فإن المهام الأساسية لمجلس الإدارة هي ما يلي:

- المحافظة على الهيكل المناسب لمجلس الإدارة
- المحافظة على الهيكل الإداري والتنظيمي المناسب وذلك بشكل يتوافق مع احتياجات ونشاطات عمل البنك
- تخطيط إستراتيجية البنك المستقبلية واعتماد خطط الأعمال السنوية والموافقة على المبادرات الرئيسية ومتابعتها
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة
- مراقبة أداء البنك واعتماد نتائجه المالية والتأكد من شفافية وسلامة وصحة التقارير المقدمة للأطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك البيانات المالية
- القيام بعملية تقييم مرحلية لأداء مجلس الإدارة، بما في ذلك أداء لجانه الفرعية
- ضمان المعاملة العادلة مع جميع المساهمين، بما في ذلك حاملي أسهم الأقلية

ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولة أنشطته بكل فعالية، والوفاء بواجباته، ومسئوليته القانونية، والرقابية.

هذا وينعقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة الداخلية ومسائل الالتزام. ووفقاً لصلاحياته، فإن على مجلس الإدارة أن ينعقد مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة تقويمية.

تقرير حوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف العام على إدارة وحوكمة بنك البحرين الوطني حيث يعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى معايير العمل الأخلاقية في جميع أقسام ودوائر البنك ومراجعتها بشكل دائم. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات. ويدرك مجلس الإدارة أن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر بمثابة عنصر أساسي وحوي لخلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

إن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة لدى عملاء البنك وأطراف التعامل الأخرى مثل المساهمين، وأجهزة الرقابة، والموظفين، ووكالات التصنيف، بالإضافة لتحقيق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك في تحقيق نمو على المدى البعيد والأهداف الأخرى ذات المدى القصير، كما وساهم في تحقيق محفظة من الأصول المناسبة وخلق قاعدة قوية من العملاء وقدم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية العالية التي لا تجيز قبول ممارسات خاطئة أو احتيالية وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة للأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً. يتم تعيين أربعة منهم من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تملك نسبة 44.06% من حصص رأس مال البنك، وعضو واحد يتم تعيينه من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي تملك 10.85% من حصص رأس مال البنك، أما الأعضاء الستة الآخرين فيتم انتخابهم بالاقتراع السري خلال اجتماع الجمعية العامة (العادية) للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. وتمتد عضوية الأعضاء الستة المعيّنين من قبل المساهمين لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللتأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي يضعها مصرف البحرين المركزي، كما وبخضع تعيينهم للموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي للبنك خلال اجتماع الجمعية العامة المنعقد في مارس 2018 وتنتهي عضويتهم خلال اجتماع الجمعية العامة المقرر عقده خلال مارس 2021. نظراً للأوضاع التي فرضتها جائحة كوفيد - 19، تم تمديد العضوية الحالية لمجلس الإدارة حتى سبتمبر 2021 بموافقة مصرف البحرين المركزي.

عند انضمامهم لعضوية مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، يتم تزويد جميع أعضاء المجلس "بدليل الأعضاء" الذي يشتمل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ونبذة عن سياسات وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والقواعد الإرشادية التي تغطي متطلبات نظام حوكمة الشركات. ويتم أيضاً عقد جلسات تعريفية مع

‘ حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي



مجلس إدارتنا بالحفاظ على أفضل معايير حوكمة الشركات وضمان أعلى مستويات الشفافية والإفصاح.

ساعد هيكل حوكمة الشركة الراسخ في بنك البحرين الوطني على الالتزام بلوائح مصرف البحرين المركزي ودعم ممارسات الأعمال المسؤولة وبناء علاقات أفضل مع أطراف ذوي العلاقة لدينا. يلتزم

إن ترسيخ ثقافة الالتزام هي من صميم استراتيجية بنك البحرين الوطني

لقد ركزنا على تقوية كل قسم للحفاظ على استدامة الأعمال ولتعزيز مكانتنا كمعيار للسوق من حيث الامتثال للوائح وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر.

فعالية ومشاركة كل عضو مقابل معايير محددة مسبقاً بما يتماشى مع تفويض مجلس الإدارة وكل لجنة فرعية تابعة له. يتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة دورات تدريبية وجلسات تعريفية عند انضمامهم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني. يتضمن تدريب مجلس الإدارة مجموعة واسعة من الموضوعات بما في ذلك الحوكمة والمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة الأخرى ذات الصلة وأمن المعلومات والخدمات المصرفية والمالية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة. بلغ إجمالي عدد ساعات العمل لتدريب مجلس الإدارة 265 ساعة في عام 2020. وبلغ إجمالي ساعات التدريب المتعلقة بالحوكمة الخاصة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 92 ساعة في عام 2020 (زيادة بنسبة 161% عن العام السابق). وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يتوجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة إتمام ما لا يقل عن 15 ساعة تدريب. وقد أتم أعضاء المجلس العدد الأدنى لساعات التدريب المطلوبة.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من خمسة أعضاء مستقلين يمثلون 45% من المجلس، وستة أعضاء غير تنفيذيين، وتشغل امرأة واحدة مقعد واحد بالمجلس، وهي عضو مستقل وغير تنفيذي. يفى مجلس الإدارة بممارسات الحوكمة المقبولة عموماً فيما يتعلق بفصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتم دفع مكافأة سنوية للأعضاء المجلس. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها للأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلا أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أثناء تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى من نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لصالح البنك.

تدريب مجلس الإدارة

يُجري مجلس الإدارة تقييماً ذاتياً سنوياً لأداء المجلس ولجانه الفرعية والذي يخضع للمراجعة من قبل المساهمين كل عام خلال الاجتماع العام السنوي. يتم إجراء هذا التقييم من خلال استبيان منظم لفحص

أعضاء مجلس الإدارة	الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأخرى ذات الصلة						أمن المعلومات			المصرفية والتمويل			أخرى			إجمالي عدد ساعات التدريب		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
السيد فاروق المؤيد	1	1	8	0	0	2	16	19	7	1	1	1	18	21	17	18	21	17
د. عصام فخرو	1	10	8	1	0	2	5	0	10	12	5	2	19	15	22	19	15	22
السيد فوزي كانو	31	0	9	0	0	0	10	16	8	54	0	9	95	16	26	95	16	26
السيد خالد يوسف	1	12	10	0	0	2	8	0	10	19	3	7	28	15	29	28	15	29
السيد حسين الغانم	1	0	8	0	0	2	20	16	8	10	0	1	31	16	19	31	16	19
الشيخ راشد آل خليفة	12	1	10	0	0	2	3	20	9	0	0	5	21	15	25	21	15	25
السيدة هالة يتييم	1	0	8	0	0	2	16	22	7	0	0	21	23	16	37	23	16	37
السيد يوسف علي رضا	1	0	8	0	0	0	4	3	7	17	20	14	22	23	29	22	23	29
السيد محمد طارق	4	0	10	1	0	2	13	22	7	11	16	0	28	38	18	28	38	18
السيد ريشي كابور	1	0	7	0	0	0	98	109	5	28	51	6	127	160	18	127	160	18
السيد أمين العريض	0	0	8	0	0	0	0	0	8	0	0	11	0	0	27	0	0	27
المجموع	43	35	92	2	0	12	212	203	85	152	96	77	408	334	265	408	334	265

ملحوظة: انضم السيد أمين العريض إلى بنك البحرين الوطني في أبريل 2020، وبالتالي لم يتم توفير ساعات تدريب سابقة.

في عقد هذه الاجتماعات عن بعد وكذلك دراسة جدوى عقد اجتماع الجمعية العمومية عن بُعد من خلال تعديل النظام الأساسي للبنك للسماح بالتصويت الإلكتروني بما يتماشى مع التعديلات الجديدة لقانون الشركات التجارية.

تمكن سكرتير مجلس الإدارة ولجان التدقيق والمخاطر والموارد البشرية من إجراء جميع اجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية لمجلس الإدارة في عام 2020 على الرغم من المشكلات اللوجستية والصحية التي سببتها الجائحة. عُقدت جميع الاجتماعات بشفافية، وتم الوفاء بجميع متطلبات ما بعد الاجتماع في الوقت المناسب. التزامنا هو الاستمرار

الإفصاح عن إدارة
المخاطر ورأس المال

البيانات المالية

حوكمة الشركات
والسلوك الأخلاقيالحفاظ على الموارد
الطبيعيةالاستثمار
المجتمعيرعاية كوادرن
العاملة

خدمة عملائنا

الخدمات المصرفية
المسؤولة

النمو الاقتصادي



الاستدامة



المقدمة

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

من خلال الدور الذي يمارسه باعتباره الهيئة الرئيسية لتنظيم البنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شئون البنك، وهو يسعى جاهداً إلى بناء وتعزيز الممارسات الرشيدة لنظام حوكمة الشركات داخل البنك. ويتم بشكل دوري ومنتظم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك إلى مجلس الإدارة. كما يتم متابعة تطورات ومستجدات الأداء ومقارنتها بالميزانية وبالفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق. ويتم إعداد البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية المعلنة من قبل مجلس المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة لإنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على أصول البنك.

ولدى مجلس الإدارة سلطات غير محدودة ضمن الإطار الرقابي العام. وقام المجلس بتحويل سلطات الموافقة إلى لجانته الفرعية ومسؤولي الإدارة العليا وتتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج نطاق الحدود المخولة إلى مجلس الإدارة من أجل موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يعتمد الميزانية السنوية والحدود التشغيلية لمختلف أنشطة البنك على أساس سنوي.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لتقديم الدعم الفعّال للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، ولجنة المخاطر، ولجنة الهبات والتبرعات.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية بحد أقصى من خمسة أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، منهم عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة التنفيذية أن تجتمع ست مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في سندات الدين بالإضافة إلى أية أمور أخرى لم يتم تحويلها إلى لجنة معيّنة من لجان المجلس. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة لديها الصلاحيات اللازمة للموافقة على الاقتراحات الخاصة بالائتمان والاستثمار ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية وذلك تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة أداء البنك وفقاً لأهداف خطة أعمال البنك.

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من 4 أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، ويجب أن يكون عضوين منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وتجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتتولى لجنة التدقيق مهمة أساسية وهي تعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال ضمان وجود نظام فعّال من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتقوم لجنة التدقيق برفع توصية لترشيح مدققي الحسابات الخارجيين وتحديد أتعابهم، بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء دائرة التدقيق الداخلي ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة.

وتدعم دائرة الرقابة الداخلية لجنة التدقيق حيث تقوم بمتابعة ومراقبة نظام إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم. وتشمل عملية المتابعة تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة في كل وحدة تشغيل والأمور الناشئة عنها حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى اللجنة بصفة منتظمة.

لجنة الهبات والتبرعات

تشكلت لجنة الهبات والتبرعات من أجل إدارة التمويلات المخصصة للهبات والتبرعات المؤسسية. وتتكون لجنة الهبات والتبرعات بحد أقصى من أربعة أعضاء مجلس إدارة واثنين من الإدارة التنفيذية وفقاً لما يقرره المجلس. هذا ويتم تخصيص 5% من صافي ربح البنك لميزانية اللجنة السنوية.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من أربعة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة. وتشمل عضوين من مجلس الإدارة وعضوين كمستشارين مستقلين. تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة ويتمثل دور اللجنة في متابعة ومراقبة إطار إدارة المخاطر الذي يضعه مجلس الإدارة بما في ذلك مراجعة الملخصات والتوصيات ورفعها إلى المجلس بشأن مدى تحمل البنك للمخاطر الحالية والمستقبلية. وتتولى اللجنة كذلك مسؤولية الإشراف وتقييم إطار الالتزام الخاص بالبنك.

لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تتكون لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضو واحد على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ويتوجب عليه حضور جميع اجتماعات اللجنة. ويجب على اللجنة أن تجتمع على الأقل ثلاث مرات سنوياً. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بسياسة التعيينات والمكافآت، وإرشادات حوكمة الشركات بناءً على المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات المتبعة في القطاع. وتتولى اللجنة مسؤولية تحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون المالية وسكرتير الشركة وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه المجلس مناسباً وتقديم التوصية بذلك إلى مجلس الإدارة. وتتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة سياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وتقديم توصياتها بشأن ذلك.

لقد ركزنا على تقوية كل
قسم للحفاظ على استدامة
الأعمال ولتعزيز مكانتنا كمعيار
للسوق من حيث الامتثال
للوائح وحوكمة الشركات
وإدارة المخاطر.



حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

تت عقد اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الفرعية للمجلس بشكل منتظم وذلك لتأدية مهامها ومسؤولياتها بشكل فعّال. ولتلبية اشتراطات نظام حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن البنك يدون حضور الأعضاء وذلك خلال اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وفيما يلي التفاصيل المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجلس التي عقدت خلال عام 2020 وحضور أعضائها:

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة		اللجنة التنفيذية		لجنة التدقيق		لجنة المخاطر		لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة		لجنة الهيات والتبرعات		المجموع	
	عدد الاجتماعات * الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	نسبة الاجتماعات التي تم حضورها	
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة	6	6							4	4	2	2	12	100%
الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة	6	6	5	5					4	4	2	2	17	100%
فوزي أحمد كانو نائب رئيس مجلس الإدارة	6	6	5	5							2	2	13	100%
خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة	6	6			5	5							11	100%
حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة	6	6	5	5									11	100%
خالد عمرو الرميحي ¹ عضو مجلس الإدارة	1	0				1	0						2	0%
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	6	6	5	5					4	4			15	100%
هالة علي حسين بتييم عضو مجلس الإدارة	6	6			4	5					2	2	13	92%
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	6	6				6	6						12	100%
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر عضو مجلس الإدارة	6	6			5	5	3	3					14	100%
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	6	6	5	5					4	4			15	100%
أمين أحمد العريض ² عضو مجلس الإدارة	5	5			3	3							8	100%

*تم عقد أحد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل استثنائي

¹ استقال خالد عمرو الرميحي من مجلس الإدارة بتاريخ 10 مارس 2020

² انضم أمين أحمد العريض إلى مجلس الإدارة بتاريخ 2 أبريل 2020

تواريخ انعقاد الاجتماعات وتفاصيل الحضور

اجتماعات مجلس الإدارة: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: 6

تواريخ الاجتماعات						أعضاء مجلس الإدارة
24/11/2020	27/10/2020	29/7/2020	13/5/2020 (استثنائي)	22/4/2020	12/2/2020	
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة
استقال من مجلس الإدارة						خالد عمرو الرميحي - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	هالة علي حسين بتييم - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	-	أمين أحمد العريض - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الاتصال المرئي

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

اجتماعات اللجنة التنفيذية: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: 5

تواريخ انعقاد الاجتماعات					أعضاء اللجنة
6/12/2020	1/10/2020	24/6/2020	23/3/2020	15/1/2020	
✓	✓	✓	✓*	✓	- الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس اللجنة التنفيذية
✓	✓	✓	✓*	✓	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓	حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓*	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	✓	يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الاتصال المرئي

اجتماعات لجنة التدقيق: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: 5

تواريخ انعقاد الاجتماعات					أعضاء اللجنة
26/10/2020	22/10/2020	28/7/2020	4/2/2020	20/1/2020	
✓*	✓	✓	✓	✓	- خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق
✓*	✓	✓	X	✓	هالة علي حسين بتييم - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓	✓	✓	✓	محمد طارق صادق أكبر - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓	✓			أمين أحمد العريض - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الاتصال المرئي

اجتماعات لجنة المخاطر: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: 6

تواريخ انعقاد الاجتماعات						أعضاء اللجنة
14/10/2020	استثنائي 23/7/2020	7/7/2020	استثنائي 5/5/2020	8/4/2020	19/1/2020	
					X	خالد عمرو الرميحي ¹ - عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة المخاطر
✓	✓*	✓	✓*	✓*	✓	ريشي كابور ² - عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة المخاطر
✓	✓	✓				محمد طارق محمد صادق محمد أكبر ³ - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓*	✓	صباح المؤيد - مستشار غير عضو بمجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓*	✓	ماثيو ديكينز - مستشار غير عضو بمجلس الإدارة

*حضور عبر الاتصال المرئي

¹ استقال خالد عمرو الرميحي من مجلس الإدارة بتاريخ 10 مارس 2020

² تم تعيين ريشي كابور رئيساً للجنة المخاطر بتاريخ 13 مايو 2020

³ تم تعيين محمد طارق محمد صادق محمد أكبر كعضو في لجنة المخاطر بتاريخ 13 مايو 2020

اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: 4

تواريخ انعقاد الاجتماعات				أعضاء اللجنة
24/11/2020	22/7/2020	16/2/2020	3/2/2020	
✓*	✓*	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة - رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
✓*	✓*	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓*	✓*	✓*	يوسف عبدالله أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الاتصال المرئي



المقدمة	الاستدامة	النمو الاقتصادي	الخدمات المصرفية المسؤولة	خدمة عملائنا	رعاية كوادرتا العاملة	الاستثمار المجتمعي	الحفاظ على الموارد الطبيعية	البيانات المالية	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال
---------	-----------	-----------------	---------------------------	--------------	-----------------------	--------------------	-----------------------------	------------------	-------------------------------------

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
4- لجنة الأصول والمطلوبات	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- حسان جرار – الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي 3- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 4- راسل بينت – رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون المالية 5- أمير شعبان – المدير المالي، بنك البحرين الإسلامي 6- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام 7- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الإستراتيجية 8- جعفر حسين – رئيس أخطار السيولة وعمليات السوق 9- نبيل كاظم – رئيس عمليات البنك* * آخر يوم عمل لنبيل كاظم في البنك كان 31 ديسمبر 2020.	- تعد اللجنة بمثابة ملتقى للإدارة العليا من أجل مناقشة وتقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بإطار الميزانية العمومية للبنك وأدائه، وتسعير الأصول والمطلوبات، وتمويل وتخطيط رأس المال، والتخطيط للطوارئ، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة - التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تتوافق مع تطورات بالسوق وسياسات البنك لمعالجة القضايا الرئيسية المذكورة أعلاه
5- لجنة توجيه الخدمات المصرفية للأفراد	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الإستراتيجية 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 4- دانة بوحجي – الرئيس التنفيذي للمجموعة، الموارد البشرية والاستدامة 5- صباح الزباني – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد	ضمان التنفيذ السليم لاستراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد، بالإضافة لتجديد الفروع، واستراتيجية أعمال البطاقات، والأداء العام للخدمات المصرفية للأفراد
6- لجنة توجيه المشاريع	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الإستراتيجية 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 4- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام 5- راسل بينت – رئيس تنفيذي، الشؤون المالية 6- رازي أمين – رئيس، تقنية المعلومات 7- عبدالله بو علي – رئيس، مكتب إدارة المشاريع 8- منيرة محمود – أخصائية إدارة مشاريع 9- بانوس موسكوناس – رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة (مراقب)	- ضمان التنفيذ الناجح لبرامج الإستراتيجية والمشاريع الرئيسية التي وافقت عليها الإدارة - رصد المسائل المطروحة من مكتب إدارة المشاريع ورعاية المشاريع ولجان البرامج الأخرى وتسويتها والتأكد من إحراز تقدم وفقاً للخطط والميزانيات المالية المعتمدة
7- لجنة مجموعة إدارة الالتزام	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام (الرئيس)* 3- دانة بوحجي – الرئيس التنفيذي للمجموعة، الموارد البشرية والاستدامة 4- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 5- صباح الزباني – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 6- زينة الزباني – مدير الإستراتيجية 7- عارف جناحي – رئيس الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8- نبيل كاظم- رئيس عمليات البنك** 9- بانوس موسكوناس – رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة (مراقب) 10- مريم تركي - أخصائية استشاري الالتزام (سكرتيرة) * كان آخر يوم عمل لإدواردو رانجيل (رئيس الرئيس التنفيذي للالتزام) في البنك هو 6 أغسطس 2020. ** آخر يوم عمل لنبيل كاظم في البنك كان 31 ديسمبر 2020.	- مراجعة واعتماد العمليات والسياسات والإجراءات على مستوى المجموعة والمتعلقة بإطار البنك التنظيمي للجرائم المالية والالتزام - المصادقة والمراجعة الدورية لنموذج الالتزام التابع للاستحقاقات وخطة الالتزام السنوية - مناقشة نشرات إدارة الالتزام، مؤشرات الأداء الأساسية، الأخطار المتبقية والمرتبة عن مؤشرات الأداء، ضوابط التعويض، وضوابط الحد من المخاطر، والتقييم الذاتي للمخاطر وضوابط التحكم - متابعة التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب الإرشادات والقواعد ذات الصلة - مراجعة ومراقبة وضع إدارة مخاطر الالتزام بالنسبة لفروع البنك المحلية وعمليات الفروع الخارجية - مراجعة إطار البنك لمخاطر الالتزام والنظر فيه من أجل الموافقة عليه بشكل سنوي على الأقل

اجتماعات لجنة الهبات والتبرعات: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: 2

تواريخ انعقاد الاجتماعات		أعضاء اللجنة
28/10/2020	22/4/2020	
✓*	✓*	فأروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة - رئيس لجنة الهبات والتبرعات
✓*	✓*	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓*	✓*	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓*	✓*	هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الاتصال المرئي

الهيكل الإداري

أنشأ مجلس الإدارة هيكلًا إدارياً يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري وقد تم إدراجه ضمن هذا التقرير. ويوجد ضمن الهيكل الإداري لجان منفصلة تجتمع بشكل منتظم لمناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية والتكتيكية ضمن مجالات اختصاصهم.

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
1- اجتماع اللجنة التنفيذية الأسبوعي (WEM)	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- عبدالعزيز الأحمد – رئيس تنفيذي، الحسابات الإستراتيجية 3- دانة بوحجي – الرئيس التنفيذي للمجموعة، الموارد البشرية والاستدامة 4- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 5- بروس ويد – رئيس تنفيذي للمجموعة، إعادة هيكلة التمويلات المالية 6- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الإستراتيجية 7- كابي الحكيم – رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة 8- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 9- راسل بينت – الرئيس التنفيذي للمجموعة، الشؤون المالية 10- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام 11- صباح الزباني – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد	يتم عقد اجتماع اللجنة التنفيذية (WEM) بشكل أسبوعي، وقد تم تشكيل اللجنة من قبل البنك لتوفير لقاءات منتظمة لمناقشة المسائل الاستراتيجية بين أفراد الإدارة العليا. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تتمتع بأي صلاحيات لصنع القرارات، إلا أنها تلعب دوراً استشارياً وملتقى لطرح الآراء الجماعية للقرارات أو الإجراءات الرئيسية التي يجب أن يتخذها الرئيس التنفيذي في حدود تفويضه
2- لجنة إدارة الائتمان	الأعضاء الدائمين: 1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام 3- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الإستراتيجية 4- علي إحسان – رئيس الائتمان الأعضاء المؤقتين: 1- عبدالعزيز الأحمد – رئيس تنفيذي، الحسابات الإستراتيجية 2- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية	- الإشراف على التنفيذ الفعّال لإطار مخاطر الائتمان للبنك - الموافقة على المقترحات الائتمانية ورصد محفظة الائتمان بما يتماشى مع مستويات تقبل المخاطر المحددة وسياسات البنك
3- لجنة إدارة مخاطر التشغيل	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام (الرئيس) 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 4- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 5- دانة بوحجي – الرئيس التنفيذي للمجموعة، الموارد البشرية والاستدامة 6- صباح الزباني – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 7- جعفر محمد – رئيس المخاطر التشغيلية و الرقابة الدائمة 8- رازي أمين – رئيس قسم تقنية المعلومات 9- بانوس موسكوناس – رئيس التدقيق الداخلي (مراقب) 10- نبيل كاظم- رئيس عمليات البنك* * آخر يوم عمل لنبيل كاظم في البنك كان 31 ديسمبر 2020.	- استعراض وتقييم مختلف جوانب المخاطر الناشئة عن العمليات التجارية للبنك (أي المخاطر التشغيلية والمخاطر التكنولوجية وخطة استمرارية الأعمال وخطة الطوارئ والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والالتزام للضوابط الداخلية) للتأكد من أن المخاطر المادية يتم تحديدها ورصدها والتخفيف من حدتها - تعد اللجنة بمثابة ملتقى للإدارة العليا من أجل مناقشة وتقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بمخاطر التشغيل التي تخص جميع أقسام البنك

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
8- اللجنة الاستشارية الرقمية انعقاد الاجتماع: كل أسبوعين	1- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الإستراتيجية (الرئيس) 2- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 3- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 4- صباح الزباني – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 5- رازي أمين – رئيس، تقنية المعلومات 6- زينة الزباني – مدير الإستراتيجية 7- علي غلوم – رئيس الرقمنة وإدارة المشاريع 8- منيرة محمود – أخصائية إدارة مشاريع	تم تشكيل اللجنة من أجل تحديد التوجه الرقمي للبنك، والإشراف على المبادرات والمشاريع الرقمية ودعم تحول الأعمال من خلال: - إدراك الأولويات الرقمية للبنك - مراجعة الحلول التقنية وتقييمها للمؤسسة - موازنة تكنولوجيا المعلومات لتكون بماخاذاة توجهات البنك وأولوياته بشكل مخطط لضمان الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا - التأكد من توافر الموظفين والتكنولوجيا والاستثمارات لضمان جودة الخدمات وإتمام المشاريع في الوقت المناسب - متابعة جميع المشاريع والمبادرات الرقمية ذات الصلة
9- اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات انعقاد الاجتماع: شهرياً	1- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام (الرئيس) 2- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 3- رازي أمين – رئيس، تقنية المعلومات 4- علي الماجد – رئيس، أمن المعلومات 5- نبيل مصطفى – رئيس إدارة واستراتيجية الفروع 6- علي الصايغ – رئيس أمن تقنية المعلومات 7- بانوس موسكوناس – رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة (مراقب) 8- سلمان رضي – محلل مخاطر أمن المعلومات (سكرتير)	- تحديد التوجه المتبع لدى تأسيس نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) - مراجعة ورفع توصية بالسياسات الأمنية لمجلس الإدارة للموافقة عليها - مراجعة تقارير أمن المعلومات الدورية - تأكد من إرساء آليات لقياس مدى فعّالية ضوابط الأمن المذكورة في هذه السياسة - الموافقة على مشاريع أمن المعلومات الخاصة بالبنك ومراقبة تنفيذها
10- لجنة إدارة استمرارية الأعمال انعقاد الاجتماع: شهرياً	1- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات (الرئيس) 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام 3- رازي أمين – رئيس تقنية المعلومات 4- هيثم سيادي – رئيس الممتلكات والمشتريات والشؤون الإدارية 5- نبيل مصطفى – رئيس إدارة واستراتيجية الفروع 6- نبيل كاظم – رئيس عمليات البنك* 7- جعفر محمد – رئيس مخاطر التشغيل والرقابة الدائمة 8- راشد عبدالرحمن – مدير البنية التحتية لتقنية المعلومات (سكرتير) * آخر يوم عمل لنبيل كاظم في البنك كان 31 ديسمبر 2020.	- ضمان استمرارية سير عمليات البنك بشكل فعّال في حال وقوع حادث عادي، كبير أو ذو ضرر كارثي محتمل - صياغة خطة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الطوارئ، ومراجعتها واختبارها على نطاق يشمل كل أنشطة البنك - التنسيق للتخطيط والتدريب اللازمين لمواجهة الأزمات وإدارة الطوارئ وكيفية التعافي من الكوارث
11- لجنة الموافقة على المنتجات والخدمات انعقاد الاجتماع: عندما يتم اعتبار إطلاق منتج جديد أو خدمة جديدة	1- جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام 3- هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 4- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 5- جعفر محمد – رئيس مخاطر التشغيل والرقابة الدائمة	- الموافقة على المنتجات والخدمات الجديدة - الموافقة على التغييرات المادية للمنتجات والخدمات الحالية - التأكد من أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بإدخال المنتجات والخدمات قد تم تحديدها ودراستها بدقة ومعالجتها بطريقة خاضعة للرقابة قبل الإطلاق وإعادة تنشيط المنتج أو الخدمات

يرفع الرئيس التنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر في مجلس الإدارة بالإضافة إلى تواصله إدارياً مع الرئيس التنفيذي ويقدم سكرتير الشركة تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة. وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي حسب متطلبات ومبادئ حوكمة الشركات.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

قام مجلس الإدارة بإجراء عملية تقييم ذاتي لأداء المجلس ولجانه الفرعية خلال عام 2020 حيث تم إجراء عملية التقييم من خلال إتمام استبانة منظمة حول فعالية ومساهمة كل من أعضاء المجلس مقابل معايير مّعدة سلفاً وذلك حسب صلاحيات مجلس الإدارة وكل من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مسؤولة عن الإشراف على عملية التقييم وقد تم تقديم نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة خلال الربع الأول من 2021 وتم التأكيد على أن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني ولجانه الفرعية مستمرّون في ممارسة نشاطاتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعّالية. علاوة على ذلك، خلال عام 2020، حضر مجلس الإدارة جلسة توعوية تهدف إلى مشاركة أفضل الممارسات حول تقييم المجلس بهدف مراجعة وتجديد العملية الحالية لعام 2021.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتعارض المصالح

وفقاً لقانون الشركات التجارية وأنظمة وإرشادات مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات التابعة للبنك، فإنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب الحالات التي تكون لهم فيها مصلحة قد تتعارض مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم التفويض بشأن ذلك على وجه محدد من قبل مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تعارض المصالح المحتملة التي قد تحدث عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو عندما تكون له أية معاملات أو صفقات جوهرية مع البنك.

لدى البنك سياسات وإجراءات خاصة للتعامل مع أية معاملات مع أطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وكذلك أية معاملات أو اتفاقيات تكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف مصلحة جوهرية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات الناتجة عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مع البنك تخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي. هذا وقد تم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تّمت في عام 2020 ولها ارتباط بالبنك في الإيضاح رقم 30 من البيانات المالية الموحدة.

وحسب سياسة البنك، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يشاركون في اتخاذ أية قرارات يكون أو قد يكون لديهم تعارض مصالح محتمل فيها.

يتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمادة 189 من قانون الشركات التجارية بعد استيفاء إجراءات المناقصات الخاصة بالبنك لضمان الحصول على أفضل الخدمات من الأطراف المعنية بأفضل الأسعار المتاحة. تتم المصادقة على قرارات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة، سواء مع الإدارة أو أصحاب القرار أو المساهمين الرئيسيين في البنك أو الموظفين، بعد الإفصاح عن المعلومات المناسبة وامتناع الأطراف ذات العلاقة والأشخاص المرتبطين بهم عن المشاركة في اتخاذ تلك القرارات. يتم ذكر مساهمي البنك في الإيضاح رقم 30 من البيانات المالية الموحدة الذي يحدد إفصاحات معاملات الأطراف ذات العلاقة امتثالاً للمادة 189(ج) من قانون الشركات التجارية. إن مجلس الإدارة راض عن إجراءات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة وما نتج عنها من عقود خلال عام 2020.

توظيف الأقارب

لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف الأقارب وذلك لمنع حصول أي تفضيل محتمل في المعاملة وتضارب في المصالح عند اتخاذ القرارات بسبب عامل علاقات الدم بين الموظفين بما في ذلك الأشخاص المعتمدون.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

لقد تبنى مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل والذي يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية اتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل الموظفين والمسؤولين بالبنك نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الاستقامة والتعامل النزبه مع العملاء ومع الجهات الرقابية والأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تبني مجلس إدارة البنك أيضاً سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة والتي تتيح لجميع الموظفين فرصة تقديم التبليغ بحسن نية عن أية ممارسات غير أخلاقية أو غير نزيهة أو أي سلوك آخر خاطئ ذي طبيعة مالية أو قانونية في البنك إلى رئيس لجنة التدقيق. وتمنع هذه السياسة الموظفين الإداريين من اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه الموظف الذي قام بالتبليغ. يمكن الاطلاع على هذه السياسة في الموقع الإلكتروني للبنك.

استراتيجية الاتصالات

يتّبع البنك سياسة إفصاح عامة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ويلتزم البنك في دعمه لعملية الإفصاح عن البيانات الجوهرية وعرضها بشكل دقيق ودوري بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وغيرها من القوانين والأنظمة المعمول بها وذلك بغرض التسهيل الفعال للأنشطة المرتبطة بأسواق المال. يؤمن البنك بمبدأ الشفافية في الأداء المالي وعليه فهو يمكن الأطراف ذوي العلاقة من الحصول على هذه المعلومات بشكل منتظم. بالإضافة للتدقيق السنوي، يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة تدقيق البيانات المالية الربع سنوية للبنك والتي يتم نشرها في الصحف وعلى موقع البنك الإلكتروني وفقاً للاشتراطات الرقابية. يشتمل التقرير السنوي المالي وتقرير الاستدامة على كافة الإيضاحات والبيانات للسنة المالية الحالية إضافةً إلى نشر البيانات المالية للخمس سنوات السابقة على الأقل على موقع البنك الإلكتروني.

الغرامات والعقوبات

تم دفع الغرامات التالية من قبل البنك لمصرف البحرين المركزي خلال العام:

- صدرت غرامة واحدة في 7 سبتمبر 2020 تتعلق بخطأ البنك في تصحيح حساب عميل في نظام مركز البحرين للمعلومات الائتمانية. كانت قيمة الغرامة 50 ديناراً بحرينياً.



المقدمة	الاستدامة	النمو الاقتصادي	الخدمات المصرفية المسؤولة	خدمة عملائنا	رعاية كوادرتنا العاملة	الاستثمار المجتمعي	الحفاظ على الموارد الطبيعية	حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي	البيانات المالية	الإفصاح عن إدارة المخاطر وأساس المال
---------	-----------	-----------------	---------------------------	--------------	------------------------	--------------------	-----------------------------	--------------------------------	------------------	--------------------------------------

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة البنك والأطراف ذوي العلاقة وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2020 ¹	عمليات البيع خلال 2020	عمليات الشراء خلال 2020	31 ديسمبر 2019
فاروق يوسف خليل المؤيد – رئيس مجلس الإدارة	عادية	27,414,742	-	-	24,916,022
الدكتور عصام عبدالله فخرو – نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	11,939,888	-	-	10,854,446
فوزي أحمد كانو – نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	108,063	-	-	96,535
خالد يوسف عبدالرحمن – عضو مجلس الإدارة	عادية	27,275,075	-	-	24,795,523
حسين سلطان الغانم – عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة – عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
خالد عمر الرميحي – عضو مجلس الإدارة	عادية	استقال من مجلس الإدارة			-
هالة علي حسين نيتيم – عضو مجلس الإدارة	عادية	5,284,923	-	-	4,668,713
ريشي كابور – عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر – عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا – عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
أمين أحمد العريض – عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
مجموع الأسهم		72,022,691	-	-	65,331,239
كثسبة مئوية من المجموع الكلي للأسهم		4.23%			4.23%

¹ إن الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020 تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة ومقابل مبادلة الأسهم كجزء من الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي.

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء الإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2020 ¹	عمليات البيع خلال 2020	عمليات الشراء خلال 2020 ²	31 ديسمبر 2019
جان كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي	عادية	523,894	-	351,396	156,817
عبدالعزیز الأحمد – رئيس تنفيذي، الحسابات الاستراتيجية	عادية	836,532	-	229,064	552,244
بروس ويد – رئيس تنفيذي للمجموعة، إعادة هيكلة التمويلات المالية	عادية	33,975	130,000	100,574	57,638
دانة بوجحي – الرئيس التنفيذي للمجموعة، الموارد البشرية والاستدامة	عادية	101,523	-	101,523	-
إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات	عادية	86,072	-	58,750	24,839
ياسر الشريقي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الاستراتيجية	عادية	-	68,293	68,293	-
هشام الكردي – رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية	عادية	37,406	-	37,406	-
بانوس موسكوناس – رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة	عادية	68,310	50,000	57,158	55,593
راسل بينت – رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون المالية	عادية	21,860	-	17,957	3,549
كابي الحكيم – رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة	عادية	90,817	-	58,714	29,185
عيسى مسيح – رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة مخاطر، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للالتزام	عادية	56,926	-	39,362	15,968
صباح الزباني – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد	عادية	3,985	-	3,985	-
حسين الحسيني – رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات	عادية	تقاعد من البنك			236,602
ريتشارد هيكس – رئيس تنفيذي، التسويق	عادية	استقال من البنك			47,587
إدوارد رانكل – رئيس تنفيذي، الالتزام	عادية	استقال من البنك			-
مجموع الأسهم		1,861,300	248,293	1,124,182	1,180,022

ملاحظات

¹ إن الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020 تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة ومقابل مبادلة الأسهم كجزء من الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي.

² تمثل الأسهم المحوَّلة خلال العام والتي تعتبر جزء من برنامج حوافز الأسهم للموظفين.

مصالح الأشخاص المعتمدين:

فيما يلي عدد الأسهم العادية المملوكة من قبل الأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة بهم:

نوع الأسهم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
عادية	73,989,539	66,612,118
كثسبة مئوية من مجموع عدد الأسهم	4.35%	4.32%

المكافآت

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية وذلك حسب ما يقرره المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلا أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أثناء تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى من نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لصالح البنك. إن مكافآت أعضاء المجلس يتم إدراجها كمصروفات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأنظمة مصرف البحرين المركزي، وتقديمها يكون خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على أتعاب مقابل حضورهم الجلسات من عضويتهم في اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

إن لموظفي البنك دور مهم وأساسي في نجاح أنشطة الأعمال وضمان استمراريتها مستقبلاً. ولهذا فإنه من المهم أن يسعى البنك إلى استقطاب أفضل المهارات والخبرات من سوق العمل التي تتسم بحدة المنافسة والحفاظة على هذه القدرات وتحفيزها. وعلى هذا الأساس، تمت مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين وتعديلها على ضوء أداء البنك والممارسات المتبعة على مستوى القطاع محلياً. وبالإضافة للراتب الشهري الثابت والعلاوات، يمنح الموظفون العديد من الحوافز الأخرى المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والمزايا التقاعدية بالإضافة لبرامج ادخار الموظفين. في الوقت الذي يسعى فيه البنك لتحقيق هذه الأهداف، فإنه يولي أهمية كبرى لمصالح المساهمين، الأمر الذي حذى به للقيام بتطبيق الممارسات الصحيحة للمكافآت والحوافز حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي. في الوقت الذي تتم فيه موازنة مكافآت الموظفين مع المخاطر ومستوى أداء البنك، فإن السياسات المعدلة للمكافآت المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) وبرنامج حوافز الأسهم ستسهم في تقارب مصلحة الإدارة العليا مع مصالح المساهمين. إن مجموع المكافآت المتغيرة والتي تدفع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن 7% إلى 9% من صافي الأرباح قبل الحوافز المالية (البونص)، كما وأن المكافآت المتغيرة للإدارة العليا يتم مراجعتها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة للبنك.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ودفع أتعاب مدققي الحسابات

لقد تم الإفصاح عن المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإفصاح 30 من البيانات المالية الموحدة. تولت شركة كي. بي. أم. جي. فخرو مهمة التدقيق الخارجي لحسابات البنك للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2020. يتم الاحتفاظ بتفاصيل رسوم التدقيق المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين لعام 2020 بالإضافة لتفاصيل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق وأتعابها المدفوعة في مقر البنك. وتتوافر هذه المعلومات للمساهمين المؤهلين عند تقديم طلب خاص بذلك.

حالة الالتزام بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الموضوعه من قبل مصرف البحرين المركزي (دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى)

يتوجب على البنوك الالتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى

الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي. يتضمن دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى القواعد والإرشادات. في الوقت الذي يجب فيه التقيد بالقواعد، فإنه يجوز الالتزام بالإرشادات أو عدم الالتزام بها، ولكن مع توضيح أسباب عدم الالتزام وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي للمساهمين ولمصرف البحرين المركزي.

قام بنك البحرين الوطني بتقديم التوضيحات التالية فيما يتعلق بالإرشادات وذلك كما يلي:

الإرشادات

(1 قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم 1.3.13-HC: تنص على أنه يجب ألا يشارك أي من أعضاء مجلس إدارة البنك في عضوية مجلس أكثر من ثلاث شركات مساهمة في مملكة البحرين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود حالات تعارض المصالح، وعدم ممانعة أعضاء المجلس على انتخاب وإعادة انتخاب أي من الأعضاء المشاركين في عضوية أكثر من مجلس. جدير بالذكر أن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة وهم السيد فاروق المؤيد والدكتور عصام فخرو والسيد فوزي كانو يشغلون عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة في مملكة البحرين، ولكن البنك يعتقد بأن هذه المسؤولية لا تؤثر على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة حيث إن أعضاء مجلس الإدارة المذكورين يكرسون الوقت والاهتمام الكافي لمسؤولياتهم بصفتهم أعضاء في مجلس إدارة البنك، ولا توجد أي حالات لتعارض المصالح بين عضويتهم لمجالس الشركات التي يترأسونها مع مصالح البنك.

(2 قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم 1.4.6-HC: تنص على أن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون عضو مجلس إدارة مستقل. لا يعتبر رئيس مجلس إدارة البنك السيد فاروق المؤيد عضواً مستقلاً وذلك بالنظر إلى المعاملات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد التي يديرها السيد فاروق المؤيد. يعتقد البنك بأن هذا لا يؤثر على معايير حوكمة الشركات التي يطبقها البنك، وذلك للأسباب التالية: 1) إن الصفقات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد تتم على أساس محايد ودون تحيز وذلك بعد القيام بإجراءات مناقصة شفافة وتقديم العروض والعطاءات والحصول على الموافقات المطلوبة. 2) يتبع البنك سياسات صارمة لإدارة تعارض المصالح في قرارات مجلس الإدارة. 3) إن أعضاء مجلس الإدارة الذين هم أطراف ذوي علاقة في نشاطات وعروض الأعمال التي تقدم للبنك لا يشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه العروض.

(3 قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم 1.8.2-HC: تنص على أنه ينبغي للمجلس أن ينشئ لجنة حوكمة الشركات مكونة من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل بينما تجيز قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم 1.8.5-HC بدمج اللجان. وقد دمج البنك مسؤولية لجنة حوكمة الشركات مع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التي تضم أربعة أعضاء واحدٌ منهم عضو مستقل. يرى مجلس الإدارة أن هذا لا يخل بالمستويات العالية بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات، حيث إن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة لديها ما يكفي من الموارد والوقت للقيام بواجباتها وعقد عدد كاف من الاجتماعات للوفاء بمسؤولياتها. ونتيجة لهذا الدمج، لا تفي لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بمتطلبات قاعدة إجراءات عالية المستوى رقم 1.8.2-HC، ومع ذلك، فإن قرار المجلس هو أن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مستقلة بما فيه الكفاية للوفاء بمتطلباتها ومسؤولياتها. وعلى هذا الأساس، أكد مصرف البحرين المركزي أنه ليس لديه أية اعتراض على الدمج بين هذه اللجان بهذه الطريقة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

تقرير المكافآت

فلسفتنا

لقد تبني بنك البحرين الوطني فلسفة مكافآت شاملة تعكس رؤيته وإستراتيجيته وقيم عمله ضمن إطار عمل يساعده على إتخاذ القرارات المتعلقة بجميع عوامل المكافآت. ونحن نسعى من خلال تبنينا لهذه الفلسفة إلى:

1. استقطاب أفضل الموظفين أداءً والاحتفاظ بهم.
2. توفير حوافز متغيرة ومدفوعة حسب ما يتم تحقيقه من أهداف أداء خاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الشخصية ضمن إطار يتماشى مع قيمنا المؤسسية.
3. تطوير قادة ضمن القطاع يؤثرون بشكل إيجابي على أداء البنك ويمثلون حافزاً للنمو في البيئة الاقتصادية التي يعملون بها.

وعبر عواملها المتعددة، فإن فلسفتنا تشمل مايلي:

1. تشجيع بناء الكفاءات والمهارات من خلال ربط التطور المهني وإدارة الأداء بالمكافآت.
2. دعم ثقافة المثابرة بالعمل المدفوع بالأداء والإنجاز والالذان يحفزان نمو المؤسسة.
3. دفع استحقاقات (على شكل مكافآت ثابتة ومتغيرة) لقاء الأداء، والمهارات، والكفاءات، والنمو، والتطوير، والالتزام الواضح للمؤسسة.
4. مد فرص للأفراد للنمو في المؤسسة من خلال توفير التطور المهني، والتدريب، وخطط التعاقب الوظيفي، وتطوير المواهب.
5. دعم بيئة العمل من خلال عدة مرتكزات وهي قيم عملنا، والقيادة الرشيدة، وثقافة النجاح القائم على العمل الجماعي وترابط فرق العمل، وتحقيق توازن بين العمل والحياة الاجتماعية.

إن تطبيق فلسفتنا يتم كذلك من خلال الالتزام بإطار حوكمة قوي وفعال، والذي يضمن الالتزام العام بالاشتراطات الرقابية ومواكبة أفضل الممارسات على مستوى القطاع. وفي حال عدم الوفاء بهذه الاشتراطات، فإن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان الالتزام بالسياسات والاشتراطات الرقابية.

إن سياسة مكافآت البنك تراعي على وجه الخصوص دور كل موظف، وبالأخص الأشخاص المعتمدين والأشخاص الذين يتحملون مخاطر جوهرية، بحيث يتم تعويضهم بشكل عادل ومسؤول. إن الأشخاص المعتمدين هم موظفون ممن يتولون القيام بمهام ومسؤوليات تحتاج لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه المهام العمليات التي يتم متابعتها والمذكورة من قبل مصرف البحرين المركزي، والمناصب التنفيذية التي ترفع تقاريرها بشكل مباشر للرئيس التنفيذي، وبعض مسؤولي الأقسام ممن يمتلكون مهارات وكفاءات خاصة. إن الأشخاص الذين يتحملون مخاطر مادية هم موظفون يترأسون دائرة أعمال معينة وأي أفراد ضمن سيطرتهم ممن لهم آثار جوهرية على إطار مخاطر البنك.

لضمان التوافق بين ما نقوم بدفعه للموظفين واستراتيجية أعمال البنك، فإننا نقيم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف السنوية طويلة المدى المالية وغير المالية والموجزة بما يتماشى مع نظام إدارة أداء البنك. وتأخذ عملية التقييم هذه بعين الاعتبار الالتزام بقيم البنك والمخاطر ومعايير وإجراءات الالتزام وفوق ذلك كله التصرف بنزاهة. وبشكل عام، فإن الأداء يتم الحكم عليه ليس على أساس ما يتم تحقيقه على المدى القصير والطويل فحسب، بل على أساس الكيفية التي تحققت بها على نفس القدر من الأهمية، حيث أن البنك يؤمن بأن العامل الأخير يسهم في استدامة أنشطة أعماله على المدى الطويل.

دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تتولى لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك وتعتبر اللجنة هي الجهة المشرفة والمنظمة لسياسة وممارسات المكافآت، وهي المسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لمجلس الإدارة من أجل الموافقة عليها. وهي مسؤولة كذلك عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات المكافآت. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة تعويض ومكافأة جميع موظفي البنك بشكل عادل ومسؤول. ويتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس منظم لكي تعكس هذه السياسة التغييرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل والمخاطر التي يواجهها البنك.

وتشمل مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للبنك، كما هو محدد في مهامها واختصاصاتها، ولكنها غير محصورة بالمهام التالية:

- اعتماد ومراقبة مراجعة نظام المكافآت وذلك لضمان أن النظام يعمل كما هو مخطط له.
- اعتماد سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة لكل شخص مُعتمد وكل موظف يتحمل المخاطر بالإضافة إلى مجموع المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجموع المكافآت يشمل الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التأكد من تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر
- التأكد من أنه بالنسبة لمن يتحملون المخاطر، تشكل المكافآت المتغيرة جزءاً كبيراً من مجموع المكافآت التي يحصلون عليها.
- مراجعة نتائج اختبار الإجهاد والاختبار الخلفي قبل اعتماد مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التقييم الحذر للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها واحتمالها غير مضمون. وتقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بمناقشة مسألة المبالغ المدفوعة للدخل الذي لا يمكن تحقيقه أو الذي يبقى احتمال تحقيقه غير مضمون وقت القيام بعملية الدفع.
- التأكد من أنه بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر وإدارة الموارد البشرية وإدارة الاستراتيجية وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية وإدارة الالتزام يكون مجموع المكافآت الثابتة والمتغيرة يميل لصالح المكافآت الثابتة.
- تقديم توصية بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس حضورهم وأدائهم والتزامهم بنص المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وضع آليات الالتزام المناسبة من أجل ضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو الحذر على المكافآت ومن المسؤولية بهدف تقليص آثار ربط المخاطر الكامنة في ترتيب مكافآتهم.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بهدف تلبية الأهداف المذكورة أعلاه. هذا وقد وردت تفاصيل كاملة عن اللجنة، بما في ذلك تواريخ انعقادها وذلك تحت حوكمة الشركات. وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال العام على شكل أتعاب مقابل حضور الجلسات، 8,000 دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

ساعد المستشارون الخارجيون البنك في وضع سياسة المكافآت المتغيرة لتتماشى مع ممارسات المكافآت الصحية لمصرف البحرين المركزي والممارسات المتبعة في القطاع.

مجال تطبيق سياسة المكافآت

لقد تم تبني سياسة المكافآت على مستوى البنك وسيجري تطبيقها على فروعته الخارجية وشركاته التابعة.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنص المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001. وسوف يتم وضع حدود لمبالغ مكافآت مجلس الإدارة بحيث يكون مجموع المكافآت (باستثناء الأتعاب مقابل حضور جلسات المجلس) لا تتجاوز نسبة 10% من الأرباح الصافية للبنك، وذلك بعد خصم المبالغ المنصوص عليها في المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني من أي سنة مالية.

تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي للبنك. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الحوافز التي ترتبط بالأداء مثل الأسهم الممنوحة وخيارات الأسهم أو برامج الأخرى لحوافز الأسهم المؤجلة والمكافآت أو المزايا التقاعدية.

المكافآت المتغيرة للموظفين

إن المكافآت المتغيرة مرتبطة بالأداء وهي تتكون في غالبيتها من مكافئة الأداء السنوية (البونص). وترتبط المكافآت المتغيرة بمساهمات الأفراد في تحقيق أهداف وغايات بنك البحرين الوطني ضمن إطار ثقافة قائمة على تحقيق القيمة، مما يفضي إلى بيئة تتسم بالكفاءة والعملية وتحقيق النتائج.

لدى البنك إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة يهدف إلى تحقيق الشفافية بين الأداء والمكافآت المتغيرة. وقد تم تصميم هذا الإطار على أساس أن الجمع بين الأداء المالي وتحقيق الأهداف غير المالية الأخرى من شأنه - في حال تساوت جميع الأمور الأخرى- أن يفضي إلى تحقيق حزمة من المكافآت المستهدفة للموظفين. ويتم تعديل حزمة المكافآت للأخذ بعين الاعتبار المخاطر عبر استخدام المعايير المرتبطة بالمخاطر (بما في ذلك المقاييس المستقبلية). وضمن الإطار الذي تم تبنيه لتحديد حزمة المكافآت المتغيرة، فإن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة تهدف إلى الموازنة بين توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مؤشرات الأداء الأساسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبكل دقة بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتبين لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للبنك وفرصه المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة في تعديل حزمة المكافآت لتأخذ بعين الاعتبار جودة الأرباح. ويسعى البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة والثابتة. وإذا كانت جودة الأرباح غير قوية، فإنه يمكن تعديل قاعدة الأرباح حسب تقدير لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.

لتكون لدى البنك عموماً أية مبالغ قابلة للتوزيع ضمن حزمة المكافآت، يجب أن يحقق الحدود خاصة بأهدافه المالية. وتضمن معايير ومؤشرات الأداء تقلص مجموع المكافآت المتغيرة بشكل كبير في الأغلب عند تحقيق البنك لأداء مالي غير مشجع أو سلبي. وعلاوة عن ذلك، فإن حزمة المكافآت المذكورة أعلاه تخضع لتعديلات المخاطر وذلك بما يتفق مع هذه التعديلات وإطار الربط. وتضمن عملية إدارة الأداء كون جميع أهداف وحدات الأعمال والموظفين منسجمة بشكل مناسب مع الكل.

إن مجموع المكافآت المتغيرة المدفوع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن نسبة 7% إلى 9% من صافي الأرباح قبل اقتطاع (البونص).

مكافآت عمليات الرقابة

إن مستوى المكافآت المقدمة للموظفين في عمليات الرقابة والدعم يسمح للبنك باستخدام موظفين أكفاء وذوي خبرة عالية لهذه العمليات. ويضمن البنك أن مجموعة المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي الرقابة والدعم يجب أن تميل لصالح المكافآت الثابتة. وتعتمد المكافآت المتغيرة لعمليات الرقابة على الأهداف الخاصة بها وليس على الأداء المالي الفردي للأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً رئيسياً في تحديد أداء وحدات الدعم والرقابة على أساس الأهداف الموضوعة لها. ويتم تركيز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية علاوة عن المهام ذات القيمة المضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة أداء البنك. وتشمل هذه الأهداف كل من الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك رقابة المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية. إن مراعاة تقييم المخاطر أثناء تقييم أداء الأفراد يضمن في حال وجود أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهما يتحملان حجماً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك أن تتم معاملتهما بشكل مختلف بموجب نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط المخاطر هو موازنة وضبط المكافآت المتغيرة مع تشكيلة المخاطر التي تواجه البنك. وضمن مساعيه لتحقيق ذلك، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المعايير الكمية وقرارات الأفراد دوراً في تحديد تعديلات المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة لضمان كون سياسة المكافآت قد وُضعت لتقليل قابلية الموظفين لأخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية بحيث تتناسب مع مخرجات المخاطر ويكون لها مجموع مناسب من المكافآت التي تتفق مع عملية ضبط المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بعين الاعتبار كون سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع توزيع مخاطر البنك. ويضمن تطبيق إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي، التقييم الدقيق للممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المكافأة المؤجلة

إن الموظفين بمنصب مدير أول فما فوق، وكذلك الموظفين ممن يحصلون على مجموع المكافآت السنوية بقيمة 100,000 دينار بحريني فما فوق يخضعون لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك كما يلي:

مكونات المكافآت المتغيرة	الرئيس التنفيذي	أكبر خمس موظفين من حيث الراتب	المدراء الأوائل فما فوق	فترة التأجيل	الاحتفاظ	الخطأ	الاسترداد
نقد مدفوع مقدماً	40%	40%	50%	فوري	-	-	نعم
أسهم مقدمة	-	-	10%	فوري	6 شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	10%	10%	-	3 سنوات *	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	50%	50%	40%	3 سنوات *	6 شهور	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد أو الأسهم المؤجلة على أساس نسبي على مدى 3 سنوات.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، وبالاعتماد على تقييمها لتوزيعات الأدوار والمخاطر التي يتحملها الموظف، أن تقوم بزيادة تغطية الموظفين والتي ستخضع لترتيبات التأجيل.

بيانات المكافآت المدفوعة (أ) مجلس الإدارة

آلاف الدنانير البحرينية	2020	2019
أتعاب حضور جلسات مكافآت	33.5	30
	460	460

(ب) الموظفين

2020										
ألف دينار بحريني	عدد الموظفين *	مكافأة ثابتة		مكافآت أولية		مكافآت مضمونة		المكافأة المتغيرة		
		نقدًا	أخرى	(نقدًا/ أسهم)	(نقدًا/ أسهم)	(نقدًا/ أسهم)	مقدمًا	مؤجلة	أخرى	المجموع
الأشخاص المعتمدون										
- وحدات الأعمال	6	1,295	149	-	-	-	286	10	60	2,136
- الرقابة والدعم	17	2,139	211	-	-	-	391	76	-	3,123
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريّة	1	78	16	-	-	-	9	2	-	112
موظفون آخرون	688	12,734	3,663	-	-	-	2,492	61	12	19,267
موظفون إقليميون	49	2,095	369	-	-	-	50	2	1	2,528
المجموع	761	18,341	4,408	-	-	-	3,228	151	73	27,166

* تشمل هذه الموظفين كما في 31 ديسمبر 2020م 45 موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمنين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية.

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة 52 دينار بحريني تم تكبيدها في مصروفات التوظيف غير مدرجة أعلاه.

2019										
ألف دينار بحريني	عدد الموظفين *	مكافأة ثابتة		مكافآت أولية		مكافآت مضمونة		المكافأة المتغيرة		
		نقدًا	أخرى	(نقدًا/ أسهم)	(نقدًا/ أسهم)	(نقدًا/ أسهم)	مقدمًا	مؤجلة	أخرى	المجموع
الأشخاص المعتمدون										
- وحدات الأعمال	7	1,357	234	-	-	-	503	10	113	2,822
- الرقابة والدعم	19	2,130	236	-	-	-	671	123	-	3,650
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريّة	3	199	39	-	-	-	49	10	-	336
موظفون آخرون	681	11,260	2,749	-	-	-	3,653	79	10	18,119
موظفون إقليميون	53	1,516	563	-	-	-	144	5	1	2,256
المجموع	763	16,462	3,820	-	-	-	5,019	227	124	27,182

* تشمل هذه الموظفين كما في 31 ديسمبر 2019م 46 موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمنين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية.

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة 59 دينار بحريني تم تكبيدها في مصروفات التوظيف غير مدرجة أعلاه.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويؤكد البنك بأن مجموع المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدته الرأس مالية.

تبقى لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على إطلاع دائم على أداء البنك بالاعتماد على إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة هذه المعلومات عند أخذ المكافآت بعين الاعتبار من أجل ضمان التناغم والتوافق بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر جوهريّة في أدائه المالي، سوف يشمل إطار تعديل المخاطر العديد من التعديلات. كما وتعاين لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بدقة نتائج اختبار الإجهاد، والاختبار الخلفي الذي تم إجرائها على إطار سياسة الحوافز المتغيرة، وتقوم بإدخال التغييرات الضرورية على حوافز الموظفين (البونص)، مثل تقليل مجموع المكافآت والتغييرات المحتملة على فترة الاستحقاق والتأجيلات الإضافية والتخصيصات القابلة للاسترداد.

تستطيع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، ومن خلال موافقة مجلس الإدارة، استخدام وسائل الترشيح واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة/ تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي
- إمكانية إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الاسترداد من خلال ترتيب تخصيصات قابلة للاسترداد

إطار الإعادة

تسمح التخصيصات القابلة للاسترداد لمجلس إدارة البنك بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة أن يسقط الحق فيها/يتم تعديلها أو بإمكانية استرداد المكافآت المتغيرة الذي تم تسليمه وذلك في حالات معينة. أما الهدف من وراء ذلك فهو السماح للبنك بالاستجابة وبشكل مناسب إذا تبين بأن مؤشرات الأداء التي اعتمدت في قرار المكافآت لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتتضمن جميع المكافآت المؤجلة تخصيصات تساعد البنك على تقليل أو إلغاء المكافآت للموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي آثار ضارة بشكل جوهري على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار بسحب مكافأة الفرد إلا من قبل مجلس إدارة البنك.

تسمح تخصيصات البنك القابلة للاسترداد لمجلس الإدارة بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز المستحقة/غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة تعدل/تُلغى وذلك في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود أدلة مقبولة ودامغة بوجود سوء سلوك متعمد أو أخطاء جوهريّة أو إهمال أو عدم كفاءة لدى الموظف، مما تسبب في تعريض البنك/وحدة عمل الموظف لخسائر جوهريّة في أدائها المالي أو معلومات غير صحيحة بشكل جليّ في البيانات المالية للبنك أو إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو خسائر في سمعة البنك أو المخاطر الناشئة نتيجة تصرفات وقرارات هذا الموظف أو إهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفاءته وذلك خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف، عن قصد وبشكل متعمد، بتضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى الاسترداد إذا كان التعديل الخاطئ للجزء غير المستحق غير كاف وذلك بالنظر إلى طبيعة وحجم المسألة.

عناصر المكافآت المتغيرة

تتضمن المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد مدفوع مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
نقد مؤجل	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً على أساس نسبي على مدى 3 سنوات.
مكافآت أسهم مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها وإصدارها على شكل أسهم عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها على شكل أسهم على أساس نسبي على مدى 3 سنوات.

هذا وتخضع جميع المكافآت المؤجلة للتخصيصات القابلة للاسترداد. ويتم دفع جميع مكافآت الأسهم ليستفيد الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة شهور اعتباراً من تاريخ استحقاقه لها. إن عدد مكافآت أسهم رأس المال المقدمة ترتبط بسعر أسهم البنك حسب قوانين برنامج حوافز أسهم البنك. ويتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم إلى الموظف بالإضافة إلى الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).



حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المكافآت المؤجلة

نقد	2020		أخرى	المجموع
	ألف دينار بحريني	العدد	ألف دينار بحريني*	ألف دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	454	4,835,173	2,654	3,108
المكافآت التي منحها خلال العام	124	2,549,071	1,759	1,883
المكافآت النقدية والأسهم التي تم منحها خلال العام	184	737,838	509	694
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	6	-	-	6
التغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	(338)	(3,151,865)	(2,115)	(2,454)
الرصيد النهائي	431	4,970,217	2,806	3,237

* بناءً على سعر المكافآت الأصلي

نقد	2019		أخرى	المجموع
	ألف دينار بحريني	العدد	ألف دينار بحريني*	ألف دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	503	4,597,455	2,685	3,188
المكافآت التي منحها خلال العام	126	2,550,252	1,581	1,707
المكافآت النقدية والأسهم التي تم منحها خلال العام	179	714,771	443	622
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	4	-	-	4
التغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	(358)	(3,027,305)	(2,056)	(2,414)
الرصيد النهائي	454	4,835,173	2,654	3,108

* بناءً على سعر المكافآت الأصلي

الالتزام

تلتزم المؤسسات المالية عالمياً بالعديد من اللوائح والقواعد، يعد الامتثال لهذه اللوائح أمراً حيوياً لإجراء عملياتنا بمسؤولية، والحفاظ على سمعتنا وحماية عملائنا، حيث أن بنك البحرين الوطني ملتزم بضمان الامتثال للوائح والمعايير المعمول بها لمصرف البحرين المركزي وكذلك السلطات التشريعية الأخرى في المملكة والدول التي نعمل فيها.

نحن نواصل تعزيز ثقافة الالتزام لدينا، ونجحنا في تطبيق نظام الالتزام التنظيمي Bench Matrix. كما وتم البدء في برنامج للتوعية بالالتزام لتزويد الموظفين بمعلومات الالتزام الشهرية والتدريب على الامتثال. أكمل البنك أيضاً خطة الاختبار ومراجعة الضوابط الخاصة به بالإضافة إلى الاختبارات الإضافية لعام 2020. علاوة على إلى ذلك، قمنا بتنفيذ الخرائط التنظيمية للقوانين، وهي أداة أساسية للإدارة والأعمال ووظائف الدعم لمراقبة المتطلبات التنظيمية والامتثال لها، وبالتالي تقليل مخاطر عدم الامتثال للوائح مصرف البحرين المركزي.

علاوة على ذلك، نحن ملتزمون بالاستفادة من أوجه التضافر الناشئة من مراجعة عملياتنا مع بنك البحرين الإسلامي.

تم إنشاء لجنة إدارة الالتزام للمجموعة في عام 2019 لضمان تعزيز وظيفة الالتزام من خلال تنفيذ التدابير والأساليب المختلفة وتشمل إجراءات الفحص العكسي للالتزام والاختبار السنوي للامتثال وتقييم مخاطر العملاء الجديدة، وتم توفير التدريب على الجرائم المالية والعقوبات لفرق الالتزام والامتثال في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، قمنا بتنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات لحماية موظفينا من أي شكل من أشكال الانتهاك. إذا لاحظ الموظفون أي ممارسة، أو سلوك غير أخلاقي، أو غير لائق، أو سلوكاً غير مشروع ذي طبيعة مالية أو قانونية، أو أي نشاط ينتهك قواعد السلوك، فلديهم الفرصة للإبلاغ رئيس لجنة التدقيق بذلك دون خوف من العواقب.

يشرف الرئيس التنفيذي للتدقيق بالمجموعة على الدعاوي التي يثيرها المبلغون عن المخالفات ويبلغ الزملاء الآخرين على أساس "العلم بالضرورة" عند التحقيق في أي ادعاء. يُبقي الرئيس التنفيذي للتدقيق بالمجموعة لجنة التدقيق على علم بنتيجة التحقيق ويبلغ الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما في ذلك أي إجراء تأديبي، حسب الضرورة.

إن بنك البحرين الوطني ملتزم التزاماً تاماً بقواعد وقوانين الامتثال الأمر الذي يصب ضمن التزاماته بمكافحة الجرائم المالية ومكافحة تمويل الإرهاب. وفقاً لذلك، وضع البنك سياسة مكافحة غسيل الأموال، وسياسة الالتزام، وسياسة العقوبات وإجراءات مراقبة نشاطات مكافحة غسيل الأموال التي تحدد أطر الدفع وعملية فحص ومعاينة الأسماء. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم بنك البحرين الوطني أنظمة مؤتمتة لإجراء العقوبات وعمليات متابعة نشاطات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ويقوم مسؤولو الالتزام في بنك البحرين الوطني بشكل دوري بإجراء تدريب قائم على الأدوار في أوضاع خاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات لصقل مهاراتهم وتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل أكثر كفاءة، ويقوم قسم الالتزام في بنك البحرين الوطني أيضاً بالتحقيق المستهدف في أي تغييرات في أنماط وسلوكيات قاعدة عملاء البنك لضمان التحقيق في أي مخاوف من منطور الجرائم المالية الأوسع وتصعيدها ومناقشتها مع مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال وأطراف ذوي العلاقة الآخرين المعنيين.

استناداً إلى المتطلبات التنظيمية وتوقعات البنوك المراسلة وأفضل الممارسات في القطاع، يقوم بنك البحرين الوطني بشكل دوري بمراجعة سياساته وإجراءاته لضمان انعكاس التغييرات المناسبة وتنفيذها عند الحاجة. أنشأ بنك البحرين الوطني لجنة إدارة الالتزام للمجموعة في عام 2019 لتوفير منصة لمناقشة وتنفيذ جدول أعمال الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يجري بنك البحرين الوطني اختباراً مستمراً لأنظمة الفحص لضمان بقاء سيناريوهات مراقبة المعاملات القابلة للتطبيق والحدود وملفات تعريف المستخدمين فعالة في إنشاء التنبيهات. يقدم الرئيس التنفيذي للالتزام وفريق مسؤولي الالتزام المعلومات ذات الصلة إلى لجنة إدارة المخاطر للمجموعة بشكل دوري وإلى لجنة مخاطر مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر وتتم مناقشة أي تغييرات يتم إجراؤها على سياسات وإجراءات البنك والموافقة عليها على مستوى لجنة إدارة الالتزام وتقديمها للمناقشة والتوصية للفريق والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة بنك البحرين الوطني.

لم تكن هناك أي حوادث فساد متعلقة بالبنك في عام 2020.

صدرت غرامة واحدة في 7 سبتمبر 2020 تتعلق بخطأ البنك في تصحيح حساب عميل في نظام مركز البحرين للمعلومات الائتمانية. كانت قيمة الغرامة 50 ديناراً بحرينياً.

في عام 2020، وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، أجرينا ثلاث دورات تدريبية عبر الإنترنت تتمحور حول مكافحة غسيل الأموال وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في عام 2020 وقد تم إجراء جلسات توعية إضافية حول العناية الواجبة تجاه العملاء، وخضع جميع موظفي خدمة العملاء في بنك البحرين الوطني لتدريب على الإنترنت لمكافحة غسيل الأموال هذا العام.

بالإضافة إلى ما سبق، تم إجراء ندوات عبر الإنترنت من بين أمور أخرى حول مخاطر الاحتيال ومعرفة العملاء وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال لشرية الحسابات الأجنبية ونظام الحجز المحوسب ونظام الامتثال التنظيمي.

للعام المقبل، نتوقع إجراء تقييم لقانون حماية البيانات الشخصية على مستوى البنك وتطبيق خطة اختبار ومراجعة الضوابط قائم على مستوى مخاطر الامتثال، وتعزيز معايير تحديد أعلى مخاطر الامتثال داخل البنك وتحسين نظام تكنولوجيا المعلومات Bench Matrix الخاص بدائرة الالتزام.

التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من نظام إدارة المخاطر بالبنك وتلعب دوراً مهماً في تقييم استقلالية وظائف إدارة المخاطر بالإضافة إلى مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. يتم إجراء مراجعة دورية من قبل الإدارة للتأكد من الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها والشروط المعتمدة، بالإضافة لتسليط الضوء على المجالات المهمة بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

يخضع قسم التدقيق الداخلي لنظام مراجعة خارجي مستقل لضمان الجودة ويتبع قسم التدقيق الداخلي بالبنك نهجاً قائماً على المخاطر، وتتضمن خطة التدقيق السنوية تقييم فعالية وكفاية الضوابط والتحقق من نماذج المخاطر والامتثال التشغيلي. أكثر من 60% من موظفي قسم التدقيق مؤهلين مهنيًا من قبل جمعيات دولية معروفة (مثل معهد المدققين الداخليين المعتمدين، ورابطة مراجعة ومراقبة نظم المعلومات، ورابطة المحاسبين المعتمدين القانونيين).

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

في عام 2020، تم تطبيق تقنيات استخراج البيانات والمراقبة الإلكترونية للمعاملات لضمان المزيد من الكفاءة، على الرغم من تحديات كوفيد - 19، تم الانتهاء من خطة التدقيق السنوية بنجاح مع الامتثال للمتطلبات الصحيحة.

تشمل أهداف القسم ما يلي:

- زيادة الكوادر المؤهلة مهنيًا إلى 80% في عام 2021 وإلى 100% في السنوات الثلاث القادمة
- العمل عن كثب مع المدققين وتحقيق تنفيذ تام نسبته 100% لجميع توصيات التدقيق ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها
- ضمان وجود أشخاص أكفاء لتولي كل مهام التدقيق الهامة ضمن خطة التعاقب

إدارة المخاطر

في أوائل عام 2020 وعلى أثر تبعات الجائحة، قام بنك البحرين الوطني بتفعيل فريق إدارة الأزمات (CMT). كان التركيز على استمرارية الأعمال وكذلك سلامة وأمن الموظفين والعملاء من خلال تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي، والعمل من المنزل، وإعادة توزيع موظفي الوظائف الحساسة في مناطق مختلفة ومتباعدة داخل مكان العمل. واعتمد بنك البحرين الوطني التداول غير الورقي للمقترحات ودعم عملية الائتمان القائمة على تدفق العمل التي طبقت حديثًا بالإضافة للمساهمة في تقليل استخدام الموارد. تم استخدام قناة التسليم بشكل فعال لاتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان من البداية وحتى الموافقة، بما في ذلك موافقات لجنة الائتمان الإدارية.

اعتماد عملية ائتمان غير ورقية	
الخلفية	كانت العمليات الائتمانية تدار بشكل يدوي قبل كوفيد - 19، وكانت تنشأ من وحدات الأعمال. تم طرح عملية الائتمان غير الورقية والإلكترونية لدعم العمل من المنزل ولمواجهة مخاطر الاتصال الجسدي ضمن هذا التطبيق السلس للمنصة، بدءاً من إعداد طلبات الائتمان (من بين الطلبات الأخرى المتعلقة بالائتمان)، وعمليات تحليل العناية الواجبة المتعلقة بالائتمان على طوال الدورة، والموافقة النهائية من قبل السلطات داخل البنك.
نهج	بدأ قسم مخاطر الائتمان وثيقة إجراءات سير العمل الائتماني لضمان التطبيق السلس واعتبرت فرصة مناسبة لتقديم جانب القرض من الأعمال بشكل فعال، وتم اعتماد هذا بعد اختبار أولي على أساس تجريبي قبل إطلاقه رسمياً. يخدم هذا النهج الغرض المزدوج المتمثل في العناية الواجبة للائتمان غير الورقي وطريقة سلسة وموفرة للوقت للوصول إلى قرارات الائتمان والموافقات.
النتائج	• تطبيق نهج غير ورقي وصديق للبيئة • الطلبات الإلكترونية ساهمت في تسريع عملية الحصول على الموافقات • اتخاذ القرار في الوقت المناسب بسبب كفاءة العملية

مخاطر الائتمان

يسعى البنك جاهداً إلى إدارة مخاطر، بما يضمن حماية أعماله وضمان تطورها ويتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة للمخاطر منذ تأسيسه، بما يساعد على حماية أموال العملاء، ودعم الاقتصاد الوطني. ويعمل فريق إدارة مخاطر الائتمان بحذر ودقة بالغة لضمان تحقيق التوافق بين قدرتنا على تحمل مخاطر الائتمان ورؤيتنا وفق استراتيجية البنك الجديدة.

في ظل الضغوط التنظيمية والسوقية التي تدفع القطاع إلى فرض المزيد من الرقابة على المخاطر وضمان الاستخدام الواعي لرأس المال، يواصل فريق العمل مراجعة محفظة منتجاته بدقة شديدة لتقييم عملائه والقطاعات التي قد تتعرض للضغوط، مع الاستعداد التام لمواجهة التحديات من خلال خطط تصحيحية لإدارة المخاطر إذا لزم الأمر.

يضمن نظام التصنيف الداخلي والمراجعة تحديد أي خلل يطرأ على مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. تعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من ستة عشر درجة يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك بهدف الحصول على صورة متكاملة لتحديد مدى احتمال تعثر المقترض وعدم الوفاء بالتزاماته. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التخرج من الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

يتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الاستثمارية. ولا يتم فقط إجراء تقييم منتظم للحكم على الملاءة الائتمانية للعميل فحسب، بل تتم كذلك إجراء عملية مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك إبان وقوعها.

لدى البنك عدة أنظمة وإجراءات للتنبيه عن حالات تعثر بأحد الحسابات ويتم إتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة حيث يستخدم البنك معايير خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد.

وافق البنك على سياسة الائتمان العالمية الخاصة به في عام 2020. تدمج هذه السياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملية الائتمان على النحو التالي:

- الاعتمادات الخاضعة للرقابة: تطبيق مستوى إضافي من التصديقات والموافقات على المقترضين الذين ينتهكون المعايير الاحترازية للسلوك المؤسسي المسؤول بما في ذلك المعايير البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة ذات الصلة بحقوق الإنسان وظروف العمل وعمالة الأطفال والأثر البيئي ومكافحة الفساد وإنتاج أسلحة محظورة والتبغ وغيرها
- تتطلب نماذج طلبات الائتمان ذكر لمخاطر الناشئة عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بالتحديد
- لا تنظر وحدات الأعمال في الطلبات المقدمة من المقترضين المشاركين في الأنشطة التي تعد ضارة أو غير مناسبة (بدون اتخاذ إجراءات تخفيف استباقية) من وجهة نظر بيئية أو اجتماعية أو ما يتعلق بالحوكمة

المخاطر القانونية

تقوم دائرة الشؤون القانونية بإدارة وتقليل المخاطر القانونية التي يواجهها البنك من خلال المراجعة والمشورة الفورية حول مستندات المعاملات والمراجعة المنتظمة للمستندات الموحدة للتأكد من حماية مصالح البنك والتفاوض مع الأطراف المقابلة والمحامين، والاطلاع بشكل مستمر على آخر التطورات في مجال المعاملات المصرفية المحلية والدولية وقوانين الشركات والقوانين والأنظمة الأخرى واتخاذ الإجراء التصحيحي عندما يكون نشاط عمل البنك عرضة للتأثر. تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل تحقيق الأهداف المذكورة بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك مكاتب ومحامين أصحاب سمعة دولية وذلك لتقديم المشورة له حول الأمور المتعلقة بالقوانين الأجنبية والمحلية وتمثيل البنك في القضايا والدعاوى القانونية أمام السلطات القانونية الأجنبية والمحلية وذلك عندما تكون هناك حاجة لهذا التمثيل.

مخاطر السيولة ومخاطر السوق

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الأصول والمطلوبات، وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل. تحدد إدارة الأصول والمطلوبات مختلف معايير السيولة التي يجب الالتزام بها، مثل الحد الأدنى من الأصول السائلة وحدود الفجوات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وغيرها.

لقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من ودائع العملاء وتنميتها، وساعدت استراتيجية البنك في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة.

لهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لأصوله ومطلوباته وفي نفس الوقت الذي يعد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل على مستويات أسعار الفائدة.

يتولى رئيس وحدة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير خاصة عن الأوضاع والمخاطر يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الأصول والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات، ويتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف الاستثمار في تحقيق فوائد ثابتة وقوية. إن القرارات الاستراتيجية يتم اتخاذها بهدف تحقيق دخل قوي وثابت من الفوائد على المدى البعيد.

تُعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار السلع، وأسعار الأسهم. وتخضع أنشطة البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتزام صارم بإجراءات الرقابة والحدود والفصل الدقيق والتام بين واجبات المكاتب الأمامية والخلفية وتقديم تقارير منتظمة عن أوضاع البنك والقيام بالمراجعة المستقلة لجميع إجراءات الرقابة والحدود والاختبار الدقيق والصارم لأنظمة الأسعار والمتاجرة وإدارة المخاطر. يتم وضع قيود على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختبار أدوات المتاجرة.

يستخدم بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق. وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة مختلف عوامل الخطر التي تؤثر على محفظة المتاجرة ومراكز العملات المتاحة بالبنك. إن متطلبات رأس المال الخاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر الأسهم، مخاطر أسعار السلع، ومخاطر خيارات الأسهم يتم احتسابها بشكل منفصل ومن ثم تحصيل مجموعها للوصول إلى مجموع متطلبات رأس مال مخاطر السوق الخاص بالبنك.

مخاطر التشغيل

تُعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر عدم تحقيق استراتيجيتنا أو أهدافنا المرصودة نتيجة عدم الكفاءة في العمليات الداخلية أو تعثرها أو عن الخطأ البشرية أو نتيجة خلل في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية. وتنشأ مخاطر التشغيل من العمليات اليومية أو الأحداث الخارجية المتعلقة بكافة جوانب أعمالنا.

مخاطر التشغيل:

- تقاس باستخدام عملية تقييم المخاطر والرقابة والتي تساعد على تقييم مستوى المخاطر وفعالية الرقابة وتقاس من أجل إدارة رأس المال باستخدام الخسائر المربوطة بالمخاطر
- تتابع باستخدام مؤشرات المخاطر وغيرها من أدوات الرقابة الداخلية
- تدار من قبل مدراء الأعمال الذين يقومون بتحديد وتقييم المخاطر، وتطبيق وسائل الرقابة لإدارتها، ومتابعة فعالية هذه الوسائل باستخدام إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل

الهدف من إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك هو إدارة مخاطر التشغيل ومراقبتها بطريقة مناسبة التكاليف ضمن المستويات المستهدفة والتي تتناسب مع قدرة البنك على تحمل المخاطر. يضم البنك دائرة متخصصة في إدارة مخاطر التشغيل ضمن مجموعة المخاطر وتكون الدائرة مسؤولة عن دمج إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل في أعمال البنك وضمان الالتزام بالسياسات والعمليات ذات الصلة على خطوطها الأولى والثانية.

وتقدم هذه الدائرة الدعم للرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر التشغيل والتي تجتمع بشكل دوري لبحث قضايا المخاطر الهامة ومراجعة عمليات تطبيق إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل.



المقدمة	▼	الاستدامة	▼	النمو الاقتصادي	▼	الخدمات المصرفية المسؤولة	▼	خدمة عملائنا	▼	رعاية كوادرنالعاملة	▼	الاستثمار المجتمعي	▼	الحفاظ على الموارد الطبيعية	▼	البيانات المالية	▼	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال	▼
---------	---	-----------	---	-----------------	---	---------------------------	---	--------------	---	---------------------	---	--------------------	---	-----------------------------	---	------------------	---	-------------------------------------	---

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

يتحمل رؤساء الدوائر في جميع أنحاء البنك مسؤولية الحفاظ على مستويات مقبولة من الرقابة الداخلية بما يتماشى مع حجم وطبيعة العمليات، فضلاً عن تحديد وتقييم المخاطر، وإعداد وسائل الرقابة ومتابعة فعاليتها. وواصلنا عملنا الدؤوب لتعزيز وسائل الرقابة التي تدير معظم المخاطر. ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها:

- تطوير أدوات الرقابة بما يضمن زيادة معرفتنا بالعملاء، وتوجيه الأسئلة الصحيحة، ومتابعة العمليات، وتصعيد المخاوف بما يساعد على اكتشاف ومنع وحظر مخاطر الاحتيال
- تحسين وس ائل الرقابة والأمن لحماية العملاء عند استخدام القنوات الرقمية
- تطوير عمليات المتابعة وتعزيز الرقابة لإدارة مخاطر الاحتيال التي قد تنشأ من التكنولوجيا الحديثة والطرق الجديدة للمعاملات المصرفية

مخاطر أمن المعلومات

مخاطر أمن المعلومات هي المخاطر المرتبطة بتشغيل واستخدام أنظمة معلومات لدعم إنجاز أعمال البنك. ويتم تعريفها على أنها مخاطر احتمال مواجهة تهديدات، بشكل عارض أو بقصد، بما يعرض أعمال البنك للخطر ويؤثر سلباً عليها.

يعمل البنك على تطبيق منظومة أمن المعلومات تتسق مع معايير ISO/IEC 27001 والتي حصل عليها في 2020، بحيث يشمل ذلك إطار عمل لإدارة أمن المعلومات يشمل السياسات والإجراءات لدعم عملية إدارة مخاطر المعلومات بالبنك. وبعد هذا الإطار بمثابة منهج نظامي لإدارة المعلومات الحساسة للبنك، بحيث يضمن حمايتها من خلال مساهمات الأفراد والعمليات والتكنولوجيا. ويتركز الهدف الاستراتيجي في تبني نهج دمج عمليات إدارة مخاطر أمن المعلومات في دورة عمل لكافة أنظمة المعلومات والبنية التحتية، ومن ثم الحد من المخاطر إلى المستوى المقبول.

كما أن الدائرة مسؤولة أيضاً عن جميع أنشطة أمن المعلومات والأمن المعلوماتي في جميع أنحاء البنك، بما في ذلك متابعة الأنشطة ذات الصلة، وضمان الالتزام بالأحكام التنظيمية لأمن المعلومات وسياساته ومعايير وإجراءاته، إلى جانب الإشراف على عمليات التحقق من حالات أمن المعلومات، وجمع وتحليل البيانات التي تنطوي على تهديدات من مصادر داخلية وخارجية. وتشكل عمليات مراجعة وتقييم مخاطر أمن المعلومات نشاطاً رئيسياً لفريق العمل، فضلاً عن دعم باقي الوظائف فيما يتعلق بأمن المعلومات، إلى جانب تحديد وتنظيم برامج التوعية ذات الصلة، وقياس مؤشرات مخاطر أمن المعلومات.

واصل البنك بتعزيز نظام إدارة أمن المعلومات وتحسين ناتج العمليات المرتبطة به. وعلاوة على ذلك، استثمر البنك في اعتماد وتطبيق أنظمة أمن قوية لتحسين الضوابط اللازمة للوصول إلى المعلومات واستخدامها وتبادلها في البنك. يتكون نظام إدارة وتحسين أمن المعلومات والعمليات المرتبطة به من الضوابط الإدارية (السياسات والمعايير والعمليات والإجراءات) والضوابط الفنية (تنفيذ التدابير الأمنية الفنية) ويعتمد البرنامج على التحكم في المخاطر حيث تقوم العمليات بتقييم المخاطر ذات الصلة باستخدام التكنولوجيا في الأعمال بشكل مستمر ثم تتعامل مع المخاطر ذات المستوى الغير مقبول. تتم مراقبة البرنامج من قبل الإدارة ومن خلال لجنة أمن المعلومات بالبنك، وعلاوة على ذلك، تتم مراجعة التقارير الأمنية الدورية من قبل مجلس الإدارة. لم نسجل أي انتهاكات لأمن البيانات خلال عام 2020.

بالإضافة إلى حصوله على شهادة ISO 27001 فإن البنك متوافق أيضاً مع معيار أمن بيانات بطاقات الدفع. بالإضافة إلى ذلك، يفرض مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك الامتثال لقانون خصوصية البيانات الشخصية في مملكة البحرين حيث اتخذ بنك البحرين الوطني خطوات مبكرة للامتثال لهذا القانون.

نحمي خصوصية العملاء وتأمين المعلومات الشخصية بأقصى قدر من العناية للحفاظ على ثقة عملائنا في بنك البحرين الوطني حيث قمنا بتنفيذ العديد من تدابير الأمان والخصوصية لحماية عملائنا وتسهيل المعاملات عبر منصات مختلفة: سواء عبر الإنترنت، والهاتف المحمول أو أجهزة الصراف الآلي واعتمدنا سياسة خصوصية البيانات المتاحة على موقعنا الإلكتروني.

قمنا بتطبيق حل إلكتروني لإبلاغ عملائنا بشكل مستمر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حول جمع واستخدام بياناتهم. كما ونقدم للموظفين تدريبات للتوعية بالخصوصية، كجزء من تدريب التوعية بأمن المعلومات.

يتم إجراء عمليات التدقيق الداخلي لأمن المعلومات خلال العام، بينما يتم إجراء التدقيق الخارجي سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، تجري عدة اختبارات أمنية إضافية موزعة في أوقات مختلفة طوال العام للتأكد من عمل جميع أنظمة الحماية واختبار مسح ضوئي على الموردين المعتمدين (على النحو المطلوب بواسطة معيار أمن بيانات بطاقات الدفع) على أساس ربع سنوي تقويمي. يتم تنفيذ جميع اختبارات الكفاءة من قبل استشاريين خارجيين، ويتم إجراء اختبار داخلي للثغرات الأمنية كل شهر، ويتم إجراء فحص داخلي لشبكة الإنترنت مرة واحدة في العام.

قام بنك البحرين الوطني باعتماد وتشغيل ضوابط تقنية نوعية لتعزيز وضعه الأمني حيث إن أحدث عناصر التحكم التي تم تنفيذها كما يلي: حلول منع فقدان البيانات (DLP) وإدارة الحسابات المميزة (PAM) وإدارة الوصول إلى قاعدة البيانات (DAM) وإدارة الأجهزة المحمولة (MDM). يعمل بنك البحرين الوطني حالياً على تعزيز خدمة مركز عمليات الأمن الحالية وخطة إدارة الحوادث الإلكترونية الخاصة به.

استعان البنك بموردين خارجيين للتحقق من الاختراق السيبراني والتحقيق الجنائي والمرونة الإلكترونية خلال العام الماضي، وكان الهدف هو ضمان أن البيئة الإلكترونية للبنك آمنة من أي تهديد خفي لم تكتشفه الضوابط الحالية. علاوة على ذلك، استعان البنك بأخصائي رائد في الصناعة للمساعدة لجعل ممارسات أمن المعلومات بالبنك توابك أفضل الممارسات الدولية.

مخاطر السمعة والائتمان

تعرف مخاطر السمعة بأنها الآثار الحالية والمحتملة على الأرباح ورأس المال الناشئة عن الرأي العام السلبي والذي من شأنه أن يؤثر على القدرة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة أو على الاستمرار في خدمة العلاقات الحالية.

إن إدارة مخاطر السمعة تعتبر ميزة ذاتية ضمن ثقافة البنك وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد وإدارة المخاطر، فإن نظام الرقابة الداخلية يتضمن كذلك المحافظة على ممارسات العمل على مستوى عالٍ من الجودة تجاه العملاء ومساهمي البنك وتجاه الأجهزة الرقابية والجمهور بشكل عام وتجاه عملاء الائتمان وغير الائتمان. ومن خلال سياساته وممارساته، فإن بنك البحرين الوطني يضمن بأن عملية تنقيح المخاطر المتعلقة بالعملاء وتوقعات الأداء تتم قبل تقديم المنتجات والخدمات الاستثمارية لهم. وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد بيع المنتج أو الخدمة، يتم نقل التوقعات المناسبة للمخاطر والأداء بوضوح وتتم معاملة الأموال تحت الإدارة بكل حذر ومهنية.

تخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر. إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهميه وعملائه.

الالتزام بالأحكام التنظيمية ومخاطر الجرائم المالية

يعد تطبيق ثقافة سليمة للالتزام من صميم استراتيجية بنك البحرين الوطني. وخلال العام الماضي، عزز البنك جهوده الرامية إلى تطوير إطار عمل سليم للالتزام والذي يشرف ويتابع امتثال البنك للقوانين والقواعد والأحكام التنظيمية السارية في مملكة البحرين، فضلاً عن باقي الدول التي يعمل بها. كما قام بنك البحرين الوطني بتشكيل لجنة إدارة الالتزام للمجموعة لتتولى مهام بحث موضوعات الالتزام، ومتابعة التقدم في تسوية الموضوعات التي تتعلق بالتدقيق والقضايا التي تم تحديدها بشكل ذاتي، فضلاً عن إخطار الإدارة العليا بأي مسائل تتطلب اهتمامهم. ويكون الرئيس التنفيذي للالتزام بمثابة نقطة اتصال بين لجنة إدارة الالتزام للمجموعة مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس لإدارة بشكل ربع سنوي.

في إطار خطة الالتزام السنوية لبنك البحرين الوطني، تركز الوحدة مواردها لأربعة ركائز أساسية وهي الالتزام بالأحكام التنظيمية، ومخاطر الجرائم المالية، والضمان، والاستشارات. خلال العام الماضي، نجح البنك في طرح نظام آلي، المدشن في 2019 لمتابعة واستكمال التقارير الخاصة بالأحكام التنظيمية.

وقد ساهم هذا النظام في تعزيز إطار العمل في مختلف خطوط الأعمال ودعم الوظائف، بما يتيح له التوافق مع التزاماته الدورية وفق قواعد مصرف البحرين المركزي.

في إطار جهود البنك الرامية إلى مكافحة الجرائم المالية، وغسيل الأموال، وإجراءات مكافحة تمويل الإرهاب، واصل البنك تطبيق منهج قائم على الحد من المخاطر لتلبية متطلبات "اعرف عميلك"، فضلاً عن باقي المخاوف وذلك من وجهة نظر أوسع فيما يتعلق بالجرائم المالية. وفي هذا الصدد، أجرى بنك البحرين الوطني عدداً من الاختبارات الدورية على أنظمتة لضمان متابعة المعاملات، وإصدار التنبيهات حتى يتم التحقق منها من جانب موظفي الالتزام.

بالإضافة إلى ذلك، طرح بنك البحرين الوطني العديد من المبادرات لتعزيز ثقافة الالتزام، وأعد مقالة شهرية بهذا الشأن يتم توزيعها إلكترونياً في جميع أنحاء البنك ككل. وتستعرض هذه الإصدارات الموضوعات ذات الصلة بالالتزام، والتوجهات السائدة، والتطورات في الصناعة المصرفية، بما يؤكد أهمية اتباع هذا السلوك المتسم بالشفافية. إن ثقافة الالتزام القوية هذه ساهمت في تعزيز الامتثال الكامل للمتطلبات التي حددتها الجهات الرقابية التي نتبعها، وفي تلبية توقعات البنوك المراسلة معنا.

نفذت إدارة مخاطر العمليات سياسة إدارة مخاطر الاحتيال الخاصة بالرشوة والفساد واختلاس الأصول. ووضع البنك أيضاً خطة لمكافحة الاحتيال توجه الموظفين بشأن الإجراءات التنظيمية المتبعة مع كل فئة من فئات الاحتيال المحتملة.

البيانات المالية

المحتويات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين.....	97
بيان المركز المالي الموحد.....	100
بيان الربح أو الخسارة الموحد.....	101
بيان الدخل الشامل الموحد.....	102
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.....	103
بيان التدفقات النقدية الموحد.....	104
إيضاحات حول البيانات المالية.....	105
1. المنشأة.....	105
2. السياسات المحاسبية الهامة.....	105
3. إطار إدارة المخاطر.....	112
4. أثر جائحة الكورونا (COVID-19).....	114
5. النقد وما في حكمه.....	114
6. سندات الخزينة.....	114
7. إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.....	115
8. قروض وسلفيات.....	115
9. أوراق مالية استثمارية.....	117
10. الاستثمار في شركات زميلة.....	118
11. فوائد مستحقة وموجودات أخرى.....	119
12. العقارات والمعدات.....	119
13. دمج العمليات.....	119
14. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.....	120
15. قروض بموجب عقود إعادة الشراء.....	120
16. ودائع العملاء.....	120
17. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى.....	121
18. صافي مخصصات انخفاض القيمة.....	121
19. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية.....	121
20. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية.....	122
21. رأس المال.....	123
22. الإحتياطيات.....	124
23. التخصيصات المقترحة.....	124
24. إيرادات الفوائد ومصرفوات الفوائد.....	124
25. صافي إيرادات الرسوم والعمولات.....	124
26. إيرادات أخرى.....	125
27. تكلفة الموظفين.....	125
28. مصرفوات أخرى.....	125
29. صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية.....	125
30. الأطراف ذوي العلاقة.....	126
31. أصول تحت الإدارة.....	126
32. التوزيع الجغرافي.....	126
33. التوزيع القطاعي.....	127
34. تمرکز مخاطر الائتمان.....	127
35. مخاطر أسعار الفائدة.....	128
36. مخاطر السوق.....	130
37. المعلومات القطاعية.....	130
38. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة.....	131
39. تكلفة منافع نهاية الخدمة.....	133
40. الدعاوى القضائية.....	133
41. الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد.....	133
42. التصنيف المحاسبي.....	134
43. متوسط الأرصدة.....	135
44. الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.....	135
45. ملاءة رأس المال.....	136
46. نظام حماية الودائع.....	136

إيضاحات إضافية (غير مراجعة)..... 137

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب 106
المنامة
مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين الوطني ش.م.ب. («البنك») والشركات التابعة له (معاً «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، وبيان الربح أو الخسارة الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح 2(د)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح 2(و) و(10) والإيضاح (8) والإفصاح عن مخاطر الائتمان في إيضاح (3)) في البيانات المالية الموحدة.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:	إجراءات التدقيق لمعالجة المخاطر الجوهرية المصاحبة لانخفاض القيمة شملت ما يلي:
• أهمية القروض والسلفيات والتي تمثل 50% من مجموع الموجودات.	• تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وفهمنا لأعمال المجموعة وممارسة القطاع؛
• انخفاض قيمة القروض والسلفيات يشمل:	• تأكيد فهمنا للإجراءات الإدارية أو الأنظمة، ونظم الرقابة المطبقة بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛
- تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت واحتساب انخفاض القيمة، بما في ذلك قابلية انحياز الإدارة.	اختبار أنظمة الرقابة
- استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً جوهرية، وتضع عدداً من الفرضيات لتطوير نماذجها للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم تحديدها كدالة لتقييم احتمالات حدوث التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر في السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد، المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛	• لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد اختبرنا الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تتضمن النظر في الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة الكورونا. وتشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الرقابة على ما يلي:
- متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة ائتمان المحفظة، بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.	• تقييم مخاطر الائتمان على عينات من القروض المتعثرة وغير المتعثرة لاختبار نظم الرقابة حول التصنيف الائتماني وعملية مراقبتها؛
	• فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكمال ودقة المدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛
	• فحص أنظمة الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي تستخدمها المجموعة؛
	• تقييم أنظمة الرقابة على عملية تشغيل النموذج بما ذلك الحوكمة على المراقبة والمراجعة والاعتماد؛
	• فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختبار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة.



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إله إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إله القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهرى مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوفاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (1) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (المعدل) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والفقرات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهرى على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإفصاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو سلمان منجلي.

سليمان منجلي

كي بي ام جي فخر

رقم قيد الشريك 213

17 فبراير 2021

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
- الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.	• تقييم أنظمة الرقابة الرئيسية على حوكمة وتقييم عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات وتعديلات الإدارة، بما في ذلك اختيار السيناريوهات والاحتمالات.
- تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة. إن مثل هذه الفرضيات غير متيقنة بطبيعتها، نتيجة لجائحة الكورونا، بالإضافة للإجراءات الحكومية (أي برامج تأجيل الأقساط وحزم المساعدات الحكومية) التي زادت مستوى ممارسة الاجتهادات الجوهرية من قبل المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	الاختبارات التفصيلية شملت الإختبارات التفصيلية ما يلي: - اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية والأوزان للتأكد من المعلومات المستخدمة؛ - إعادة احتساب جوانب مهمة من محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛ - إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج المجموعة وتقييم صحة النتائج؛ - اختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات.
	الاستعانة بالمختصين بالنسبة للمحافظ ذات العلاقة التي تم فحصها، لقد قمنا باشتراك المختصين من كي بي ام جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم أنظمة الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم ما يلي: - إشراك المختصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة الرقابة على نظم المعلومات، وتسجيل البيانات في الأنظمة الرئيسية ونقل البيانات من الأنظمة الرئيسية إلى نماذج انخفاض القيمة؛ - لقد قدمنا بإشراك اخصائي مخاطر الائتمان الخاصين بنا في: - تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ - تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، والتي تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19).
	الإفصاحات تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

إندماج الأعمال

(راجع إيضاح 13 من البيانات المالية الموحدة، المتعلقة بإندماج الأعمال).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
خلال السنة، قام البنك بشراء حصة إضافية في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب وبالتالي السيطرة عليه، مما نتج عن تحول المنشأة إلى شركة تابعة.	لقد قمنا بتقييم واختبار ملائمة المنهجية، والفرضيات، وتقنيات التقييم المستخدمة لتقييم الموجودات والمطلوبات، والتحديد المناسب للوحدة المولدة للنقد، وملائمة الأعمار الافتراضية المخصصة للموجودات الملموسة، بالنظر للاستخدامات المتوقعة لهذه الموجودات.
هذا يعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية نتيجة:	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:
• للزيادة الجوهرية في الموجودات والمطلوبات المستحقة نتيجة لعملية الشراء، وجميع ما يتعلق بها من إفصاحات.	• التحقق من تعديلات القيمة العادلة المحتسبة من قبل الإدارة على الموجودات والمطلوبات المستحقة، للتأكد من أنها تمت وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3؛
• إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المستحقة والشهرة الناتجة يتطلب ممارسة أحكام جوهرية.	• اختبار الأساس والفرضيات التي استخدمتها الإدارة لتحديد الوحدات المولدة للنقد. ويشمل ذلك فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، والتقارير الدورية الداخلية؛
	• تقييم فرضيات الإدارة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للمعاملة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3؛
	• اختبار العملية وأنظمة الرقابة للتأكد من وجود ودقة الموجودات والمطلوبات بتاريخ الاستحواذ؛
	• تقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بالاستحواذ بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير الأقسام المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

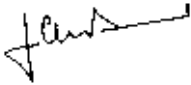
وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر

2020	2019	إيضاح
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	110.6	5
سندات الخزينة	425.3	6
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	228.8	7
قروض وسلفيات	1,213.7	8
أوراق مالية استثمارية	1,070.7	9
إستثمار في شركات زميلة	53.6	10
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	60.0	11
عقارات ومعدات	31.8	12
شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	13
مجموع الموجودات	3,194.5	4,361.4
المطلوبات		
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	396.6	14
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء	108.4	15
ودائع الزبائن	2,094.0	16
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	63.2	17
مجموع المطلوبات	2,662.2	3,835.1
حقوق الملكية		
رأس المال	154.3	21
أسهم غير مخصصة تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	(1.4)	21
علاوة اصدار	6.3	22
الإحتياطي القانوني	77.1	22
الإحتياطي العام	32.4	22
إحتياطيات أخرى وأرباح مستيقة	263.6	22
حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	532.3	519.7
حصة الأقلية	-	6.6
مجموع حقوق الملكية	532.3	526.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,194.5	4,361.4

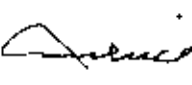
اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 17 فبراير 2021 ووقعها بالنيابة عنه:



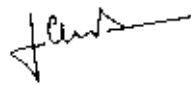
جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي



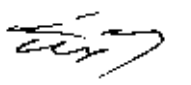
د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة



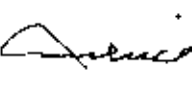
فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة



جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي



د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	2020	2019
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح السنة	50.7	74.2
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي تم أو يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات سندات الدين)		
صافي التغير في القيمة العادلة	(2.2)	13.8
صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة	(3.5)	(5.6)
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2.5	8.6
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة	(3.2)	16.8
مجموع الدخل الشامل للسنة	47.5	91.0
مجموع الخسارة الشاملة المنسوبة للحصص غير المسيطرة	(2.6)	-
مجموع الدخل الشامل المنسوب لمساهمي البنك	50.1	91.0

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة إصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقة	مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	المجموع
بملايين الدنانير البحرينية	154.3	(1.4)	6.3	77.1	32.4	26.8	19.7	217.1	532.3	-	532.3
الرصيد في 31 ديسمبر 2019											
تخصيصات عام 2019:											
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-	(38.4)	(38.4)	-	(38.4)
إصدار أسهم منحة (10%)	15.5	(0.1)	-	-	-	-	-	(15.4)	(38.4)	-	-
تحويل إلى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.7	(3.7)	-	-	-
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	8.0	-	-	-	(8.0)	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2019	169.8	(1.5)	6.3	85.1	32.4	26.8	23.4	151.6	493.9	-	493.9
أسهم للموظفين تم تخصيصها	-	0.2	1.6	-	-	-	-	-	1.8	-	1.8
شراء شركة تابعة (إيضاح 13)	0.5	-	2.6	-	-	-	-	-	3.1	12.0	15.1
الدخل الشامل للسنة:											
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	53.3	53.3	(2.6)	50.7
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(3.2)	-	-	(3.2)	-	(3.2)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(3.2)	-	53.3	50.1	(2.6)	47.5
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	(8.2)	-	(8.2)	-	(8.2)
المحول إلى الأرباح المستبقة	-	-	-	-	-	0.5	-	(0.5)	-	-	-
خسارة التعديل، صافي من المنحة الحكومية (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	-	-	(20.6)	(20.6)	(2.7)	(23.3)
تغيرات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	(0.4)	(0.4)	(0.1)	(0.5)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020 (إيضاح 21-23)	170.3	(1.3)	10.5	85.1	32.4	24.1	15.2	183.4	519.7	6.6	526.3

سيتم تقديم التخصيصات لعام 2020 إلى مساهمي البنك وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتشمل هذه التخصيصات 34.1 مليون دينار بحريني كأرباح أسهم نقدية وذلك بنسبة 20% (2019: 25%)، ومبلغ 2.7 مليون دينار إلى الهبات والتبرعات. أوصى مجلس الإدارة أيضاً بإصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل عشرة أسهم من خلال استخدام مبلغ 17.0 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقة، وتحويل مبلغ 8.5 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقة إلى الاحتياطي القانوني.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة إصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقة	مجموع
بملايين الدنانير البحرينية	140.3	(1.5)	5.0	70.1	32.4	10.0	17.5	202.0	475.8
الرصيد في 31 ديسمبر 2018									
تخصيصات عام 2018:									
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-	(34.8)	(34.8)
إصدار أسهم منحة (10%)	14.0	(0.2)	-	-	-	-	-	(13.8)	-
تحويل إلى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.5	(3.5)	-
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	7.0	-	-	-	(7.0)	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2018	154.3	(1.7)	5.0	77.1	32.4	10.0	21.0	142.9	441.0
أسهم للموظفين تم تخصيصها	-	0.3	1.3	-	-	-	-	-	1.6
الدخل الشامل للسنة:									
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	74.2	74.2
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	16.8
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	16.8	91.0
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	(1.3)	-	(1.3)
الرصيد في 31 ديسمبر 2019 (إيضاح 21-23)	154.3	(1.4)	6.3	77.1	32.4	26.8	19.7	217.1	532.3

الأسهم غير المخصصة هي الأسهم التي لم يتم تخصيصها بعد للموظفين بموجب نظام حوافز الموظفين بالأسهم.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

1. المنشأة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة، تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، وبدأ أعماله في يناير 1957. يعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي كبنك قطاع تجزئة. بينما يعمل فرع البنك بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك بالرياض في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب 106. برج بنك البحرين الوطني. شارع الحكومة. مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين - المنامة - مملكة البحرين.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على نتائج البنك ونتائج شركته التابعة (معاً «المجموعة»). يملك البنك 78.8% من رأس مال بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، والذي يزاول أنشطته بموجب رخصة بنك إسلامي بالتجزئة صادرة عن مصرف البحرين المركزي. تتمثل أنشطة المجموعة بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزانة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الاستثمارية.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006، ووفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك التعميمات الصادرة حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات وباء الكورونا (كوفيد – 19)، والتي يشار إليه فيما يلي بإسم «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي».

قوانين وأحكام مصرف البحرين المركزي تتطلب تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، باستثناء:

- احتساب خسائر التعديل الناتجة من تأجيل دفعات القروض بأثر رجعي، وبدون احتساب أي فوائد إضافية، المقدمة للأفراد والشركات البحرينيين المؤهلين. تحتسب الخسائر مباشرة في حقوق الملكية، بدلا من بيان الربح أو الخسارة حسب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أي أرباح أو خسائر تعديل أخرى على الموجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. و؛
- احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية بأثر رجعي، استجابة لوباء الكورونا (كوفيد – 19). تحتسب المنح في حقوق الملكية مقابل خسائر التعديل المذكور أعلاه، بدلا من بيان الربح أو الخسارة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (20). يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (20).

لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي أي أثر على المعلومات المالية لفترة المقارنة.

ب. أساس الإعداد

تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالدينار البحريني وهي العملة الوظيفية للمجموعة.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة. تم استخدام السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، فيما عدا ما هو مشروح أدناه:

1- تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة

(أ) دمج الأعمال والشهرة

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عند نقل السيطرة إلى البنك. يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هي صافي الموجودات القابلة للتحديد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكيدها.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، كونها فائض إجمالي المقابل المحول، والمبلغ المحتسب للحصص غير المسيطرة، وأي حصة محتفظ بها سابقاً على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة المستحوذ والمطلوبات المفترضة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) – دمج العمليات، يسمح بإعادة القياس خلال سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، مع وجوب عكس أي تغييرات بأثر رجعي.

بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى بالتكلفة، مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المترakمة، إن وجدت. لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة من عملية دمج الأعمال لكل من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة المتوقع أن تستفيد من الدمج، ابتداء من تاريخ الاستحواذ، بغض النظر عما إذا تم تخصيص موجودات ومطلوبات الشركة المستحوذة الأخرى لهذه الوحدات. عند استبعاد جزء من عمليات وحدة مولدة للنقد بعد تخصيص الشهرة لها، فإنه يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة في القيمة الدفترية للعملية، تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد. يتم قياس الشهرة المستبعدة في مثل هذه الظروف استناداً على القيم النسبية للعملية المستبعدة، والجزء المحتفظ به من الوحدة المولدة للنقد. تخضع الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لاختبار انخفاض القيمة على أساس سنوي على الأقل، بينما يتم إطفاء تلك الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	2020	2019
إيضاح	(بملايين الدنانير البحرينية)	

التدفقات النقدية من أنشطة العمليات:		
ربح السنة	50.7	74.2
تسويات لمطابقة ربح السنة مع صافي النقد من أنشطة العمليات:		
الإستهلاك	4.8	2.9
إطفاء حق استخدام الأصول المستأجرة	1.5	1.7
صافي مخصصات الانخفاض في القيمة	28.0	6.4
حصة البنك من أرباح شركات زميلة (صافي)	(1.0)	(4.1)
ربح السنة بعد التسويات	84.0	81.1
التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
أرصدة لدى البنوك المركزية (إحتياطي نقدي إلزامي)	37.4	(0.1)
سندات الخزينة	154.0	17.6
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(51.2)	(3.2)
قروض وسلفيات	(290.3)	(31.4)
أوراق مالية إستثمارية	92.8	99.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	(28.3)	(16.6)
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(70.2)	15.2
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء	4.5	4.5
ودائع الزبائن	127.3	(96.6)
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	(2.5)	7.9
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات	57.5	77.6
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:		
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	0.8	1.1
تدفقات نقدية من شراء شركة تابعة	99.7	-
تخفيض رأس مال شركات زميلة	-	1.0
شراء عقار ومعدات (صافي)	(13.9)	(15.6)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم) في أنشطة الإستثمار	86.6	(13.5)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
أرباح أسهم مدفوعة	(40.7)	(35.1)
شراء شركة تابعة	(58.8)	-
منح حكومية مستلمة	4.6	-
هبات وتبرعات مدفوعة	(8.8)	(1.3)
مطلوبات إيجار مدفوعة	(2.8)	(3.0)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	(106.5)	(39.4)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	37.6	24.7
النقد وما في حكمه في 1 يناير	335.6	310.9
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	373.2	335.6

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.



المقدمة	▼	الاستدامة	▼	النمو الاقتصادي	▼	الخدمات المصرفية المسؤولة	▼	خدمة عملائنا	▼	رعاية كوادرتنا العاملة	▼	الاستثمار المجتمعي	▼	الحفاظ على الموارد الطبيعية	▼	حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي	▼	البيانات المالية	▼	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال	▼
---------	---	-----------	---	-----------------	---	---------------------------	---	--------------	---	------------------------	---	--------------------	---	-----------------------------	---	--------------------------------	---	------------------	---	-------------------------------------	---

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة (تتمة)

تمتلك المجموعة نموذج تصنيف ائتماني داخلي يستخدم عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. كما تستخدم المجموعة تصنيفات ائتمانية خارجية لبعض التعرضات.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية معينة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

1. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
3. تسهيلات مستحقة لأكثر من 30 يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

تقوم المجموعة بعمل أحكام إذا كانت هناك دلائل ملحوظة على انخفاض القيمة متبوعة بانخفاض ملموس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض، قبل التعرف على الانخفاض مع تلك المحفظة. من الممكن أن يشتمل الدليل الملحوظ والذي يشير إلى وجود تغيير سلبي في حالة الدفع من قبل المقترض في مجموعة المحفظة، أو حالة الاقتصاد الوطني أو المحلي والتي ترتبط بانخفاض الموجودات في المجموعة.

تقوم الإدارة بعمل التقديرات بناءً على خبرة الخسائر التاريخية لنفس خصائص مخاطر الائتمان ودليل موضوعي بوجود انخفاض القيمة مشابهة في المحفظة لتقييم انخفاض القيمة.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المتعلقة بشكل مستمر ويتم احتساب تغيرات التقديرات في الحسابات في الفترة التي يتم فيها عمل مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة نفسها فقط، أو الفترة نفسها والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية الفترات المستقبلية.

هـ) احتساب الإيرادات والمصروفات

1) تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح او الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات أو المطلوبات المالية. ويعتبر معدل الفائدة الفعلي السعر الذي يخضم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول أو المطلوبات المالية، أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر، مقابل صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. إن لتطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أثر في احتساب دخل الفوائد ومصروفات الفوائد بطريقة متساوية وبالتناسب مع المبلغ المستحق طوال الفترة حتى الإستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

2) الرسوم والعمولات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب معدل الفائدة الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

3) يتم احتساب أرباح الأسهم عندما يتم التأكد من استحقاق المجموعة للأرباح.

4) يتم قياس التزامات مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مضمون ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام المشاركة في الأرباح إذا كانت المجموعة لديها حالياً إلتزام قانوني ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق.

يوجد لدى المجموعة عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيها في البحرين وفي فروعها الخارجية، وهي حسب قوانين العمل ذات العلاقة في هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته «خطة مساهمة محددة» للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. ويستحق الموظفين الآخرين مكافأة نهاية الخدمة يتم دفعها حسب عقود العمل أو حسب قوانين العمل إعتماًداً على طول الخدمة والمكافأة النهائية.

هذه المطلوبات غير ممولة، وقد تم عمل مخصص لهذه المصروفات في بيان الربح أو الخسارة على افتراض ترك جميع الموظفين خدمة المجموعة في تاريخ إعداد بيان المركز المالي. يتم تحميل تكلفة توفير هذه المزايا التقاعدية في بيان الربح أو الخسارة.

يوجد لدى المجموعة نظام توفير اختياري للموظفين حيث تساهم المجموعة والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف مجلس أمناء من موظفي المجموعة. ويتم تحميل مساهمة المجموعة في هذا النظام في بيان الربح أو الخسارة.

5) يتم احتساب المصروفات الأخرى في الفترة التي يتم تكبدها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

و. الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاحتساب والقياس المبدئي

تقوم المجموعة مبدئياً باحتساب القروض والسلفيات، والودائع بتاريخ نشوئها. يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات الخاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو تملك الحق في عوائد مختلفة من علاقتها من الشركة التابعة، ويوجد لديها قدرة التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة التابعة. تم توحيد البيانات المالية الخاصة بالشركات التابعة في البيانات الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة حتى تاريخ فقدان السيطرة، باستخدام السياسات المحاسبية للبنك.

حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير مسيطرة من خلال الحصص النسبية من صافي أصول الشركة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. يتم احتساب التغيرات في حصة المجموعة في الشركات التابعة كمعاملات في حقوق الملكية إذا لم تؤدي إلى فقد السيطرة.

فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأية حصص غير مسيطرة ذات الصلة وغيرها من عناصر حقوق الملكية. يتم إحتساب أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الربح أو الخسارة. يتم قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة وأي أرباح وخسائرغير محققة أو إيرادات ومصروفات ناتجة عن عمليات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات بين المجموعة مع الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية إلى حد نصيب المجموعة من هذه الشركات. كما يتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة نفسها، فقط لحد أن لا يكون هناك دلائل انخفاض في القيمة.

2- التعديلات على المعايير

أ. التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) - إصلاح معيار معدل الفائدة القياسي

تعالج هذه التعديلات المسائل التي يمكن أن تؤثر على إعداد التقارير المالية نتيجة لإصلاح معدل الفائدة القياسي، بما في ذلك آثار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناتجة من استبدال معدل الفائدة القياسي بمعدل فائدة قياسي بديل.

توفر التعديلات تخفيفاً عملياً من بعض متطلبات المعيارالدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، وهي سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021.

بدأت المجموعة تقييماً مبدئياً للأثر المحتمل على البيانات المالية الموحدة من تطبيق هذه التعديلات. إن التطبيق لن يؤثر على المبالغ المعلنة لسنة 2020 أو الفترات السابقة.

3- المعايير الصادرة لكن غير السارية المفعول بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة السارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

ج. عملات أجنبية

1) العمليات بالعملة الأجنبية:

يتم احتساب العملية بالعملات الأجنبية مبدئياً على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية ذات العلاقة، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء المحققة أو غير المحققة في بيان الربح أو الخسارة تحت بند الإيرادات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم إحتساب قيمتها العادلة إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة، باستثناء الفروق الناتجة من إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر كجزء من التغييرات في القيمة العادلة.

2) الفروع الخارجية:

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف الفورية في نهاية السنة. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال السنة. ويتم احتساب الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار الافتتاحي في هذه الفروع في الدخل الشامل الآخر.

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة

تتأثر البيانات المالية للمجموعة ونتائجها المالية بالسياسات المحاسبية والفرضيات وتقديرات الإدارة التي يجب الأخذ بها عند إعداد البيانات المالية.

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية الموحدة للموجودات والمطلوبات. يجب أن تتماشى الفرضيات والأحكام مع أفضل التقديرات حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة في ظل الظروف المحيطة، والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

تقوم المجموعة بمراجعة محافظ القروض لتقييم انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي على الأقل. عند تحديد ما إذا يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3. إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاحتساب المبدئي، فيما عدا في الفترة بعد تغيير المجموعة لنموذج عمل إدارة الموجودات المالية.

4. ودائع الزبائن

يتم احتساب ودائع الزبائن مبدئياً بالقيمة العادلة، ثم يتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

5. الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن تقوم المجموعة بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة والتي يتم استلامها عند الإصدار). يتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي. بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الأسمي) لاحقاً بالقيمة المطفأة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع، أيهما أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً). يتم تضمين العلاوة الغير مطفأة من هذه الضمانات المالية تحت المطلوبات الأخرى.

6. الأدوات المالية المشتقة

يتم احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة، والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي، ثم يعاد قياسها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة، متضمنة آخر العمليات التي تمت في السوق، وكذلك أساليب التقييم والتي تتضمن نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج خيارات التسعير، حسب ما هو مناسب. ويتم احتساب التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن نفس البند المتحوط في بيان الربح أو الخسارة. وفي حالة تحوطات القيمة العادلة والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة قياس أدوات التحوط للقيمة العادلة، وكذلك التغييرات المرتبطة بالقيمة العادلة للبند الذي تم التحوط له، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة وتحت الإيرادات الأخرى.

صُنِّفَت المجموعة بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط، للتحوط لتغيرات القيمة العادلة المرتبطة بمعدلات الفائدة.

في حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط، فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه تحوط فعال، يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية، والجزء الغير فعال، إذا وجد، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة.

تظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي إما ضمن الموجودات (إذا كانت قيمتها العادلة موجبة) أو ضمن المطلوبات (إذا كانت قيمتها العادلة سلبية).

7. اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية

عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي وبسعر مستقبلي محدد، فإنها تبقى في بيان المركز المالي، ويسجل المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند «سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء». يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد، ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. بالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد وبسعر معلوم مسبقاً، فإنها لا تدرج في بيان المركز المالي ويسجل المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند «ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». يتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كإيرادات فوائد ويتم احتسابها ضمن مدة العقود اتفاقيات إعادة الشراء العكسية باستخدام طريقة العائد الفعلي.

8. النقد ومافي حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من نقد بالصندوق، وأرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الإحتياطيات النقدية الإلزامية، وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع، واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة يمكن تحويلها إلى النقد بسهولة، وهي غير معرضة لمخاطر جوهريّة قد تؤثر على قيمتها، وتستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك وتستخدمها المجموعة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

9. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو سداده عند تحويل إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للمجموعة الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار، ويشمل ذلك أسهم حقوق ملكية وسندات دين مدرجة. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل، منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

بالنسبة لسندات الدين غير المدرجة، فإن القيمة العادلة تستند على أسعار الوسطاء ومعاملات بين أطراف مطلعة وراعية تحت أسس تجارية إذا كانت متوفرة، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة، فإن صافي قيمة الأصل للمنشآت المعنية يمثل القيمة العادلة، نظراً لطبيعة ميزانيتها العمومية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2. التصنيف

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف وقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتاريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين، ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتاريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمارات حقوق الملكية المحتفظ بها لغير المتاجرة، قد تتخذ المجموعة قراراً لا رجعة فيه لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار لكل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة لذلك، عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المجموعة قراراً لا رجعة فيه لتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «الأصل» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف «الفائدة» على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن المجموعة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛
- مميزات الإقراض؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع)؛ و
- الميزات التي تعدل من اعتبارات القيمة الزمنية للنقد، على سبيل المثال إعادة تعيين الدورية لأسعار الفائدة.

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات معدل فائدة ثابتة، والتي تملك المجموعة خيار اقتراح تعديل معدلات الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. حقوق إعادة التعيين محدودة بمعدل الفائدة في السوق في وقت التعديل. يملك المقترضون خيار قبول معدل الفائدة المعدل، أو استرداد القرض بالقيمة الإسمية وبدون أي عقوبات. حددت المجموعة أن التدفقات النقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم، لأن الخيار يغير من معدل الفائدة من حيث الأخذ بالاعتبار للقيمة الزمنية للنقد، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإقراض الأخرى الأساسية، والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، عدا الضمانات المالية، كأدوات مقاسة بالتكلفة المطفأة.



المقدمة	▼	الاستدامة	▼	النمو الاقتصادي	▼	الخدمات المصرفية المسؤولة	▼	خدمة عملائنا	▼	رعاية كوادرتا العاملة	▼	الاستثمار المجتمعي	▼	الحفاظ على الموارد الطبيعية	▼	حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي	▼	البيانات المالية	▼	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال	▼
---------	---	-----------	---	-----------------	---	---------------------------	---	--------------	---	-----------------------	---	--------------------	---	-----------------------------	---	--------------------------------	---	------------------	---	-------------------------------------	---

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط. الإيجارات

عند بداية العقد، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إيجار. تعتبر الاتفاقية عقد إيجار، أو تحتوي على صيغة إيجار، إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد، تقيّم المجموعة إذا ما:

- يشمل العقد استخدام أصل محدد، بشكل صريح أو ضمني، ويجب أن يكون الأصل مميزاً مادياً أو يمثل بصورة جوهرية كامل قدرة الأصل المميز مادياً. إذا كان المزود المؤجر يمتلك حق بديل جوهري، فلا يتم تحديد الأصل؛
- تمتلك المجموعة بصورة جوهرية الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل خلال فترة الاستخدام؛ و
- تمتلك المجموعة الحق في توجيه استخدام الأصل. تمتلك المجموعة هذا الحق، عندما تمتلك حقوق اتخاذ القرارات الأكثر صلة بتغيير كيف ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها قرار كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل محدد مسبقاً، فإن المجموعة تملك الحق في توجيه استخدام الأصل في حال:
- تملك المجموعة حق تشغيل الأصل؛ أو
- صممت المجموعة الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيفية ولأي غرض سيتم استخدامه.

عند بداية أو تعديل العقد الذي يحتوي على مكوّن الإيجار، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكوّنات الإيجار، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل. على الرغم من ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الأراضي والمباني التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر، فقد اختارت المجموعة عدم فصل المكونات الأخرى عدا الإيجار، واحتساب الإيجار والمكونات الأخرى عدا الإيجار ذات العلاقة، كمكوّن إيجار واحد.

تحتسب المجموعة أصل حق استخدام الأصول والتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس استخدام الأصول ميدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من:

- المبلغ الابتدائي للالتزام الإيجار؛
- أي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً أي حوافر إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف ميدئية مباشرة متكبدة من قبل المستأجر؛
- تقدير لتكلفة تفكيك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على حق استخدام الأصول بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لحق استخدام الأصول أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي للأصل المعني بناء على فترة الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار ميدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة.

التزام الإيجار يتكون مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة في الجوهر؛
- دفعات الإيجار المتغيرة، التي تعتمد على مؤشر أو معدل، وتقاس ميدئياً بالمؤشر أو المعدل بتاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقع استحقاق دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تكون المجموعة على يقين لممارسته بشكل معقول؛
- دفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية، إذا كانت المجموعة على يقين من ممارسة خيار التمديد بشكل معقول؛ و
- وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار، ما لم تكن المجموعة على يقين معقول من عدم الإنهاء مبكراً.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها لما إذا كانت ستمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول، أو تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة إذا كانت القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول قد تم تخفيضها للصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم احتساب حق استخدام الأصول ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل التي تمتد لإثني عشر شهراً أو أقل، ولإيجارات الأصول منخفضة القيمة. تحتسب المجموعة دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط السنوي الثابت على مدى فترة الإيجار.

ي. العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات ميدئياً بالتكلفة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة. لا يحتسب أي استهلاك على الأراضي، وتظهر الأراضي بالتكلفة بتاريخ الشراء. إذا تألف أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بفئات عمرية مختلفة، فإنه يتم احتسابها بصورة منفصلة. تتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء أو أية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف، ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على بيان الربح أو الخسارة، ويحتسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وبنسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

المباني	20 إلى 40 سنة
أثاث ومعدات	3 إلى 8 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للعقارات والمعدات بشكل دوري، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم احتسابه مستقبلياً في بيان الربح أو السارة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المقدر للعقارات والمعدات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

10. تحديد وقياس انخفاض القيمة

تحتسب المجموعة مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية، الغير مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات، وأدوات الدين، والإيداعات؛
- الضمانات المالية والعقود المُصدرة؛ و
- التزامات القروض المُصدرة.

لا تحتسب خسائر انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً:

- استثمارات أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

11. إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء احتساب الأصل المالي (أو عندما يكون قابلاً للتطبيق، جزءاً من الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المشابهة) في الحالات التالية:

- عند سقوط الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصول؛ أو
- قامت المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات «صریجة» وقامت المجموعة بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم تقم المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بآخر نتيجة الصعوبات المالية للمقرض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا. إذا كانت التدفقات النقدية للأصل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي، ويحتسب الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. يتم قياس خسارة انخفاض القيمة قبل إعادة الهيكلة المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في قياس الأصل الحالي بناءً على أوقاتها المتوقعة والمبالغ المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم خصم هذا المبلغ من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها.

ز. انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد وجود دلائل على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر الانخفاض في القيمة. في حالة وجود دلائل على ذلك، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل، بغرض تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وعندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل منفرد، فإن المجموعة تقوم بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد والتي يعود إليها الأصل المالي.

المبلغ القابل للاسترداد يساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. لتحديد القيمة المستخدمة، يتم خصم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لقيمة الوقت والمخاطر المتعلقة بالأصل.

وإذا تم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد (أو الوحدة المولدة للنقد) وتبين أنها أقل من قيمتها الدفترية، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) يتم تخفيضها لكي تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة وذلك ما لم يتم إظهار الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعتبر خسارة انخفاض القيمة انخفاض إعادة التقييم. عند عكس خسارة الانخفاض في الفترة اللاحقة، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) تتم زيادتها لكي تعادل التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد بحيث أن القيمة الدفترية الزائدة لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم احتساب أية خسارة انخفاض قيمة بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. ويتم احتساب عكس خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، ولذلك ما لم يتم احتساب الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم اعتبار عكس خسارة الانخفاض في القيمة على أنها زيادة إعادة التقييم.

ح. الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن لا تسيطر بشكل كامل أو مشترك على سياساتها المالية والتشغيلية. يكون للمجموعة تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما تمتلك المجموعة نسبة تتراوح بين 20% و 50% من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

تحتسب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية والذي يحتسب ميدئياً على أساس التكلفة، والتي تشمل تكاليف المعاملة. تشمل البيانات المالية للمجموعة حصة المجموعة من الدخل والمصروفات والتغير في حقوق الملكية للشركات الزميلة، بعد التعديلات التي تتم لتتماشى السياسات المحاسبية للشركات الزميلة مع السياسات المحاسبية للمجموعة من تاريخ البدء في ممارسة التأثير الجوهري حتى زوال ذلك التأثير أو زوال السيطرة المشتركة. عندما تفقد المجموعة التأثير المهم على الشركات الزميلة، حتى لو تحول الاستثمار في الشركة الزميلة إلى استثمار في مشروع مشترك، لا تقوم المنشأة بإعادة قياس الحصة المحتفظ بها. وعندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة نصيبها من الاستثمار، فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر، ويتوقف احتساب أي خسائر إضافية، إلا في حالة وجود التزامات على المجموعة أو قيام المجموعة بتسديد مدفوعات نيابة عن الشركات الزميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

3. إطار إدارة المخاطر (تتمة)

إطار إدارة المخاطر

تتخصر السلطة في إدارة المخاطر في المجموعة لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع سياسات المخاطر التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها لجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة وإدارة المجموعة. وقد قامت المجموعة بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض صلاحيات الاعتماد لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة المجموعة حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. ويقدم قسم المخاطر بالمجموعة الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. ويزاول هذا القسم عمله بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر، ويقدم تقاريره بصفة مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسئولية تحديد ومراقبة المخاطر ضمن إطار شهية المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة، بما في ذلك مراجعة النتائج والتوصيات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة حول مدى تحمل المجموعة للمخاطر الحالية والمستقبلية، وإطار إدارة المخاطر للمجموعة، بالإضافة لثقافة المخاطر في المجموعة.

يتم وضع سياسات المجموعة لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة، ووضع القيود وإجراءات الرقابة المناسبة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالقيود. ويتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصفة منتظمة لكي تعكس التغيرات في الأوضاع السائدة في السوق والأنشطة التي تمارسها المجموعة. وتسعى المجموعة، من خلال التدريب، ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وإيجابية، يفهم فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمّنة وغير المضمّنة في بيان المركز المالي.

تتبع المجموعة إجراءات وسياسات وضعت بشكل جيد ليس فقط للتقييم، بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. يعتمد تقييم الائتمان على الوضع المالي للمقترض، وتوقعات أدائه، وعلى وضعه في السوق، وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي، وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه، وحركة حساباته، ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك، وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب، كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين وأو الأطراف الأخرى.

تقوم دائرة مخاطر الائتمان بالمجموعة بتحليل المخاطر للتسهيلات التي تفوق الحدود المعنية، وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عمليات التحليل الصارمة لمخاطر الائتمان، يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة السنوية لتحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

تعتمد التصنيفات الائتمانية للمجموعة على مقياس من 16 درجة، يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. يتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. تتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. تساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة المجموعة على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. يتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى للالتزامات التسديد كجزء من الراتب، إلخ، من نظام التصنيف هذا.

تستخدم المجموعة أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة، وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بمطلوباتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات المجموعة الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات المجموعة في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات، بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. قد حافظت المجموعة على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الإيداعات لدى البنوك، وسندات الخزينة، وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة، وذلك من أجل دعم أنشطة أعمالها وعملياتها. تقوم إدارة الخزينة وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي تحتفظ بها المجموعة. وتخضع نشاطات المجموعة الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هيكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي ويتم مراجعتها بشكل منتظم. الجودة والتصنيف هم الأساس في اختيار موجودات المتاجرة. وتستخدم المجموعة الطريقة الموحدة الخاصة بموجب قواعد بازل 3 الإرشادية بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأسهم، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الخيارات، ومخاطر السلع.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل المعاملات. تستخدم المجموعة إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة وتقييم تعرض المنتجات والخدمات الجديدة لمخاطر التشغيل قبل تدشينها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة المجموعة بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق، وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعمالها. وتدرك المجموعة آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق الملكية، كما تترك المجموعة أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تخفيف عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر، والمزايا والضمان الذي يمثلته الوضع السليم لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك. مخصصات أخرى

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك التزامات قانونية أو ضمنية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ل. مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي، فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لإجراء مقاصة للمبالغ المحتمسة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة، مثل أنشطة التداول في المجموعة.

م. المحاسبة بتاريخ التسوية

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء «الاعتيادية» للموجودات المالية بتاريخ التسوية، ما عدا الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. معاملات البيع والشراء الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد بالسوق. معاملات الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تحتسب بتاريخ المتاجرة، والذي يمثل التاريخ الذي تبرم فيه المجموعة اتفاقية البيع أو الشراء.

ن. التخصيصات المقترحة

تحتسب أرباح الأسهم والتخصيصات الأخرى المقترحة كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل المساهمين.

س. سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، يتم دفع رسوم رمزية إلى أعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور اجتماعات لجان المجلس.

الموظفين: تشتمل هذه المكافآت على الرواتب الشهرية والعلاوات. ويوجد لدى المجموعة أيضاً نظام مكافآت بناءً على صافي دخل السنة، ومع الأخذ في الاعتبار لأداء الموظفين خلال العام.

تتطابق هذه السياسة أعلاه مع ارشادات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بالممارسات الصحيحة للمكافآت.

ع. التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من المجموعة ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تكبد مصروفات، وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات المعاملات التي تتم مع أي قطاع آخر في المجموعة. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي، لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها، والتي يوجد لديها معلومات مالية منفصلة.

ف. ربحية السهم الواحد

تقوم المجموعة بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمها العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية عن طريق قسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للمجموعة، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية، وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

ص. التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع عمليات المجموعة في مملكة البحرين وأبوظبي لضرائب الدخل. يخضع فرع الرياض لضرائب الدخل حسب قانون ضرائب الدخل السعودي. ويتم احتساب ضريبة الدخل، إن وجدت، في بيان الربح او الخسارة.

ق. العقارات المستحوذ عليها

يتم الاستحواذ على العقارات في بعض الظروف نتيجة لتنفيذ الرهن على القروض والسلفيات المتعثرة. يتم احتساب العقارات المستحوذ عليها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، ويتم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

ر. عقارات استثمارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لأغراض التأجير أو الزيادة في قيمتها كعقارات استثمارية. تسجل العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، كونها القيمة العادلة للمقابل المدفوع ورسوم الاستحواد. لاحقاً، يتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات ضمن بند «إيرادات أخرى» في بيان الربح أو الخسارة.

ش. موجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بدور الأمين/ المدير وبأدوار أخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بالأصول أو باستثمارها نيابة عن هيئات ائتمان أو مؤسسات أخرى. ولا يتم تضمين هذه الأصول والدخل الناشئ عنها في البيانات المالية للمجموعة، وذلك لأنها ليست أصول مملوكة للمجموعة.

3. إطار إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل



المقدمة	▼	الاستدامة	▼	النمو الاقتصادي	▼	الخدمات المصرفية المسؤولة	▼	خدمة عملائنا	▼	رعاية كوادرتا العاملة	▼	الاستثمار المجتمعي	▼	الحفاظ على الموارد الطبيعية	▼	حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي	▼	البيانات المالية	▼	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال	▼
---------	---	-----------	---	-----------------	---	---------------------------	---	--------------	---	-----------------------	---	--------------------	---	-----------------------------	---	--------------------------------	---	------------------	---	-------------------------------------	---

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

4. أثر جائحة الكورونا (COVID-19)

كان لتفشّي مرض فيروس كورونا (كوفيد – 19) في وقت سابق من سنة 2020 آثاراً متعددة على المجموعة، تتراوح بين ظروف السوق المجهدة إلى إجراءات المساعدة التي قدمتها الجهة التنظيمية والحكومة.

استمر مصرف البحرين المركزي، بالإضافة لحكومة مملكة البحرين، في تقديم العديد من المساعدات للأفراد والشركات والبنوك البحرينية. في مارس 2020، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل القروض لفترة ستة أشهر لجميع الأفراد والشركات البحرينية المؤهلين. وفي وقت لاحق، أصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته للبنوك باحتساب القيمة الحالية للعجز في إيراد الفوائد (تسمى «خسائر التعديل» بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) الناتجة من هذا التأجيل مباشرة في حقوق الملكية، صافي من أي منح حكومية مستلمة. بلغت خسائر التعديل المحتسبة بدايةً من قبل المجموعة 28.4 مليون دينار بحريني. خلال النصف الثاني لسنة 2020، تم تأجيل الأقساط لعملاء إضافيين، بينما اختار آخرون استئناف دفع أقساطهم أو سداد قروضهم مبكراً. وقد أدى ذلك إلى انخفاض صافي في خسائر التعديل بمبلغ 0.5 مليون دينار بحريني، ليبلغ 27.9 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020. وفي وقت لاحق، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل ثاني وثالث للقروض اعتباراً من سبتمبر 2020 لفترة 4 أشهر، واعتباراً من يناير 2021 لفترة ستة أشهر. يسمح البرنامجان الأخيران للبنوك بفرض فوائد على الأقساط المؤجلة، وعلى هذا النحو لن يؤدي لتكبّد أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

استلمت المجموعة منحا بقيمة إجمالية تبلغ 4.6 مليون دينار بحريني، في شكل دعم للرواتب، وتخفيض فواتير الكهرباء والماء، وتسهيلات اتفاقيات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية. تم إعادة توجيه المنح النقدية فوراً إلى الحالات الخيرية المتعلقة بجائحة الكورونا داخل مملكة البحرين.

استبعدت المجموعة أثر خسارة التعديل، صافي من المنح الحكومية المتعلقة بجائحة الكورونا، من رأس المال التنظيمي، تماشياً مع إجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

بغرض التحييد الجزئي لآثار سداد القروض المؤجلة، قدم مصرف البحرين المركزي للبنوك إعفاءات إضافية، من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي من 5% إلى 3%. استمرت مجموعة بنك البحرين الوطني بالوفاء بالمتطلبات الأصلية للحد الأدنى لنسبة السيولة.

كما قدم مصرف البحرين المركزي تسهيلات للخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تمديد ترجيل المرحلة 2 من 30 إلى 74 يوماً مستحقاً. وبالرغم من ذلك، احتسبت المجموعة مخصصاً بموجب المرحلتين 1 و 2 بمبلغ 7.0 مليون دينار بحريني للخسائر الائتمانية المستقبلية المتعلقة بجائحة الكورونا.

تم تقديم تحليل إضافي لآثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على نتائج المجموعة في قسم الإفصاحات الإضافية.

5. النقد وما في حكمه

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	110.6
مطروحاً: احتياطات نقدية إجبارية	(75.6)
	35.0
سندات الخزينة (أقل من 3 أشهر)	75.0
إيداعات لدى البنوك (أقل من 3 أشهر)	225.6
	335.6
	373.2

6. سندات الخزينة

سندات الخزينة هي سندات قصيرة الأجل طبيعتها، وتشمل سندات خزينة وصكوك إسلامية وشهادات إيداعات صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
حكومة مملكة البحرين	410.2
حكومة المملكة العربية السعودية	10.0
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	5.1
	425.3
	236.7

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

7. إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة المجموعة في أسواق المال. وتشمل هذه الإيداعات قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لدى البنوك	212.8
إيداعات لدى المؤسسات المالية الأخرى	16.0
	228.8
	335.4

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لأجل	194.3
حسابات جارية وتحت الطلب	19.0
اتفاقيات إعادة الشراء العكسية	15.5
	228.8
	335.4

8. قروض وسلفيات

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات لغير البنوك	1,230.3
قروض وسلفيات للبنوك	31.5
مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة	(48.1)
	1,213.7
	2,173.1

ب) كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القروض والسلفيات ذات معدلات الفائدة العائمة والتي تم إعادة تسعير الفائدة عليها بواسطة المجموعة طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق بمبلغ 580.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 461.9 مليون دينار بحريني).

ج) وفقاً لسياسة المجموعة وإرشادات مصرف البحرين المركزي، تعتبر القروض والسلفيات متعثرة، إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم عكس أي فوائد مستحقة، وتحتسب الفوائد المستقبلية فقط على أساس نقدي. يبين الجدول التالي أعمار القروض والسلفيات المتعثرة وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
لغاية سنة	78.8
1 إلى 3 سنوات	7.2
أكثر من 3 سنوات	9.8
المجموع	95.8
القيمة العادلة للضمان في السوق	94.1
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	36.3
	61.9

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي تم تصنيفها كقروض متعثرة، يجب أن تبقى تحت هذا التصنيف لفترة سماح لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ بعد أن تصبح قروضاً غير متعثرة. خلال 2020، أصدر مصرف البحرين المركزي بعض إجراءات المساعدة ذات العلاقة بجائحة الكورونا لتقليل فترة السماح إلى 3 أشهر.

القروض «المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة» هي تلك القروض التي تكون فوائدها التعاقدية أو دفعات الأصل مستحقة، لكن المجموعة تعتقد أن احتساب انخفاض القيمة غير مناسب بناءً على مستوى الأمن أو الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القروض المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة 47.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 5.6 مليون دينار بحريني).

د) يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، والمحافظة على العملاء، وعوامل أخرى لا تتعلق بالتهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. من الممكن إلغاء احتساب أي قرض قائم تم تعديل شروطه، واحتساب القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول قروض العملاء نتيجة التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة و/أو مرور المقترض بصعوبات مالية (المشار إليه «أنشطة الأمتناع عن استعمال حق التنفيذ») لزيادة فرص تحصيل القروض، وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. خلال 2020، تم إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بمبلغ 98.3 مليون دينار بحريني (2019: 20.2 مليون دينار بحريني). تنازلات إعادة الهيكلة تتعلق بشكل أساسي بتأجيل أقساط القروض بغرض مساعدة العملاء على التغلب على حالات أزمة السيولة المؤقتة، أو إعادة تنظيم السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترضين، وتعديل شروط وثائق القرض. نظراً لطبيعة التنازلات الطفيفة، لم يكن هناك أثر جوهري على مخصصات انخفاض القيمة للمجموعة، أو الأرباح المستقبلية. وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يجب تضمين القروض التي تم إعادة هيكلتها ضمن المرحلة الثانية لفترة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

هـ) تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وذلك على شكل رهن امتياز على الودائع، أو على شكل رهن قانوني على العقارات و/أو الأسهم وضمانات حكومية / مصرفية. يتم الاحتفاظ ببعض هذه الضمانات في شركات الأغراض الخاصة. كما في 31 ديسمبر 2020، تمت تغطية القروض والسلفيات البالغة 640.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 281.7 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل كامل بضمانات، بينما تمت تغطية قروض وسلفيات بمبلغ 180.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 63.5 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل جزئي بضمانات تبلغ قيمتها 101.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 12.2 مليون دينار بحريني). بالتالي، فإن القروض والسلفيات التي تم تغطيتها بشكل كامل أو جزئي تمثل 36.4% من إجمالي القروض.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

8. قروض وسلفيات (تتمة)

و) التعرض لمخاطر الائتمان

1. منخفضة القيمة (المرحلة الثالثة)

كما في 31 ديسمبر	2020	2019
دون المستوى	88.9	85.0
مشكوك فيها	13.9	2.1
خسارة	13.2	8.7
المبلغ الإجمالي	116.0	95.8
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	(61.9)	(36.3)
القيمة الدفترية المنخفضة (المرحلة الثالثة)	54.1	59.5

2. مستحقة لأقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة

المبلغ الإجمالي	47.8	5.6
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى أو الثانية	(1.7)	(1.9)
القيمة الدفترية المستحقة لكن غير منخفضة القيمة	46.1	3.7

3. غير مستحقة وغير منخفضة القيمة تبعاً للتصنيف الداخلي

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
درجات التصنيف من 1 حتى 3	درجات التصنيف من 4 حتى 6
درجات التصنيف من 7 حتى 10	درجات التصنيف من 11 حتى 13
غير مصنف	غير مصنف
المبلغ الإجمالي	المبلغ الإجمالي
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى	مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى
القيمة الدفترية للمرحلة الأولى	القيمة الدفترية للمرحلة الثانية
درجات التصنيف من 1 حتى 3	درجات التصنيف من 4 حتى 6
درجات التصنيف من 7 حتى 10	درجات التصنيف من 11 حتى 13
غير مصنف	غير مصنف
المبلغ الإجمالي	المبلغ الإجمالي
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الثانية	مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الثانية
القيمة الدفترية للمرحلة الثانية	القيمة الدفترية للمرحلة الثانية
القيمة الدفترية غير المستحقة ولا منخفضة القيمة	القيمة الدفترية غير المستحقة ولا منخفضة القيمة
مجموع القيمة الدفترية (باستثناء الضعف الائتماني المشتري أو الناشئ)	مجموع القيمة الدفترية (باستثناء الضعف الائتماني المشتري أو الناشئ)

درجات التصنيف من 1 إلى 13 تمثل قروض غير متعثرة. الغير مصنف يشمل بشكل رئيسي القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

حسب المستوى

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشتري أو الناشئ	المجموع
قروض وسلفيات	1,984.5	115.9	116.0	38.7	2,255.1
مطروحاً: مخصصات انخفاض القيمة	(10.0)	(9.9)	(61.9)	(0.2)	(82.0)
صافي القروض والسلفيات	1,974.5	106.0	54.1	38.5	2,173.1

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشتري أو الناشئ	المجموع
القروض والسلفيات	1,130.5	35.5	95.8	-	1,261.8
مطروحاً: مخصص الانخفاض في القيمة	(7.5)	(4.3)	(36.3)	-	(48.1)
صافي القروض والسلفيات	1,123.0	31.2	59.5	-	1,213.7

تم شراء الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو الناشئة، كجزء من دمج العمليات بالقيمة العادلة، لتعكس الخسائر الائتمانية التي تم بموجبها فعلاً احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

8. قروض وسلفيات (تتمة)

ز) مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات

بملايين الدنانير البحرينية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشتري أو الناشئ	المجموع
انخفاض القيمة في 1 يناير 2020	7.5	4.3	36.3	-	48.1
صافي التحويلات بين المراحل	2.8	(1.0)	(1.8)	-	-
المشطوب خلال الفترة	-	-	(13.6)	-	(13.6)
مخصص الفترة (صافي)	(2.1)	5.5	23.7	0.2	27.3
شراء احتياطات الخسائر الائتمانية المتوقعة	1.8	1.1	17.3	-	20.2
انخفاض القيمة في 31 ديسمبر 2020	10.0	9.9	61.9	0.2	82.0

الاستحواذ على احتياطات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة المشتراة على محفظة التجزئة.

بملايين الدنانير البحرينية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشتري أو الناشئ	المجموع
انخفاض القيمة في 1 يناير 2020	6.6	6.3	36.5	-	49.4
صافي التحويلات بين المراحل	3.4	(6.1)	2.7	-	-
المشطوب خلال الفترة	-	-	(6.8)	-	(6.8)
مخصص الفترة (صافي)	(2.5)	4.1	3.9	-	5.5
انخفاض القيمة في 31 ديسمبر 2019	7.5	4.3	36.3	-	48.1

9. أوراق مالية استثمارية

1) التكوين

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية على الآتي:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالتكلفة المطفاة	المجموع
استثمارات مسعرة:	-	245.7	-	245.7
سندات دين	-	56.3	-	56.3
أدوات حقوق ملكية	-	302.0	-	302.0
مجموع الاستثمارات المسعرة	-	302.0	-	302.0
استثمارات غير مسعرة:	-	-	893.2	893.2
سندات دين	1.7	34.5	-	36.2
أدوات حقوق ملكية	1.7	34.5	893.2	929.4
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	1.7	336.5	893.2	1,231.4
مجموع الأدوات الاستثمارية				

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالتكلفة المطفاة	المجموع
استثمارات مسعرة:	-	238.8	-	238.8
سندات دين	-	52.2	-	52.2
أدوات حقوق ملكية	-	291.0	-	291.0
مجموع الاستثمارات المسعرة	-	291.0	-	291.0
استثمارات غير مسعرة:	-	-	767.4	767.4
سندات دين	1.2	11.1	-	12.3
أدوات حقوق ملكية	1.2	11.1	767.4	779.7
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	1.2	302.1	767.4	1,070.7
مجموع الأدوات الاستثمارية				

2) توزيع سندات الدين حسب إعادة التسعيرة

كما في 31 ديسمبر	2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	573.0	459.3
سندات دين بفوائد ثابتة	565.9	546.9
سندات دين بفوائد عائمة	1,138.9	1,006.2

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

11. فوائد مستحقة وموجودات أخرى

2020	2019	
(بملايين الدنانير البحرينية)		كما في 31 ديسمبر
43.4	18.3	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
27.2	26.4	فوائد مستحقة
14.6	8.2	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
27.3	7.1	أخرى
112.5	60.0	

تتضمن الأخرى على مبلغ وقدره 8.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 4.7 مليون دينار بحريني) عبارة عن قيمة الأراضي والمباني التي صادرتها المجموعة من عملائها وهي الآن محتفظ بها لغرض البيع، وعقارات استثمارية بمبلغ 16.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: لا شيء). تظهر هذه الأراضي والمباني بالقيمة الدفترية، والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، بينما يتم احتساب العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة استناداً إلى تقييمات مستقلة من قبل أطراف أخرى.

12. العقارات والمعدات

حق استخدام عقار مستأجر	أراضي	مباني	أثاث ومعدات	المجموع
5.1	8.0	34.9	59.6	107.6
(3.2)	-	(23.1)	(25.6)	(51.9)
1.9	8.0	11.8	34.0	55.7
3.8	0.8	6.8	20.4	31.8

بلغ مجموع مصروفات الإستهلاك لعام 2020 مبلغ 4.8 مليون دينار بحريني (2019: 2.9 مليون دينار بحريني). يشمل ما ذكر أعلاه الأعمال الرأسمالية قيد الإنشاء بالتكلفة بمبلغ 20.5 مليون دينار بحريني (2019: 9.5 مليون دينار بحريني).

يتعلق حق استخدام العقار المستأجر بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) الذي تم تطبيقه ابتداء من 1 يناير 2019. بلغ مجموع مصروفات الإطفاء لسنة 2020 مبلغ 1.5 مليون دينار بحريني (2019: 1.7 مليون دينار بحريني).

13. دمج العمليات

في 22 يناير 2020، زادت حصة البنك في بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 78.8%، مما أدى لتحوله من استثمار في شركة زميلة إلى استثمار في شركة تابعة، مع احتساب عملية الاستحواذ بطريقة الاستحواذ. إن عملية الاستحواذ هذه ستمكن المجموعة من التموضع في طليعة القطاع المصرفي الإقليمي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة لموقعها الريادي الحالي في القطاع التقليدي. ستواصل العلامتان التجاريتان العمل بشكل مستقل عن أحدهما الآخر، لكن الموجودات، والإيرادات، والتكاليف، والتقنية، وأوجه التآزر التشغيلية الأخرى ستوفر للعملاء والمساهمين خدمات وعوائد محسنة.

القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات بنك البحرين الإسلامي القابلة للتحديد كما في تاريخ الاستحواذ كانت كما يلي:

بملايين الدنانير البحرينية	
الموجودات	
61.6	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
76.1	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
724.3	قروض وسلفيات
240.7	أوراق مالية إستثمارية
15.0	استثمار في شركات زميلة
15.3	عقارات ومعدات
26.2	موجودات أخرى
1,159.2	مجموع الموجودات
المطلوبات	
218.1	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
863.0	ودائع الزبائن
21.5	مطلوبات أخرى
1,102.6	مجموع المطلوبات
56.6	مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد
12.0	حصة غير مسيطرة بالقيمة العادلة
	مقابل الشراء
3.1	4,467,173 سهماً عادياً (نسبة المبادلة 0.167)
58.8	المقابل النقدي
37.1	إلغاء احتساب الشركة الزميلة
99.0	
111.0	القيمة العادلة للمقابل
54.4	الشهرة والموجودات غير الملموسة
12.6	موجودات غير ملموسة مشتراة
41.8	شهرة

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

9. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

3) توزيع سندات الدين حسب التصنيفات الائتمانية

تم تخصيص التصنيفات التالية من قبل وكالات التصنيف الائتمانية المرموقة.

2020	2019	
(بملايين الدنانير البحرينية)		كما في 31 ديسمبر
1.9	-	AA+
-	8.8	AA
4.0	10.4	A
8.7	7.6	BB
1,092.7	969.0	B
31.6	10.4	غير مصنفة
1,138.9	1,006.2	

سندات الدين المصنفة B تمثل بشكل رئيسي أدوات صادرة من قبل الحكومات.

كما في 31 ديسمبر 2020، تم تصنيف جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى.

4) استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تحتفظ المجموعة باستثمارات في صناديق مدارة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 1.7 مليون دينار بحريني (2019: 1.2 مليون دينار بحريني).

10. الاستثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة حصة تمثل نسبة 39.7% في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة) (2019: 34.8%) والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين. تم منح الشركة ترخيصاً لتقديم خدمات تكميلية صادر من مصرف البحرين المركزي لتقديم أنظمة الدفع، وخدمة مقاصة الشيكات في البحرين، وخدمات مالية أخرى مرتبطة بها، وذلك لمصلحة البنوك التجارية وزبائنها في مملكة البحرين.

وتملك المجموعة حصة تمثل نسبة 37.0% في شركة إل إس العقارية ذ.م.م (2019: لا شيء)، والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين في سنة 2019. تركز الشركة على الأنشطة العقارية، بما في ذلك التطوير والإدارة العامة للعقارات المملوكة أو المؤجرة.

وتملك المجموعة حصة تمثل نسبة 29.4% في شركة الدور للاستثمار في الطاقة (2019: لا شيء)، وهي شركة معفاة ذات مسئولية محدودة، تأسست في جزر الكايمان بتاريخ 10 يونيو 2009، وتزاول عملها بموجب سجل تجاري رقم 227032. تعمل الشركة في مملكة البحرين لهدف وحيد هو امتلاك حصة غير مباشرة تمثل نسبة 15% في شركة مشروع محطة للطاقة والمياه، هي شركة الدور للطاقة والمياه ش.م.ب (مقفلة) في مملكة البحرين.

تملك المجموعة حصة تمثل نسبة 25.0% في مركز إدارة السيولة ش.م.ب (مقفلة) (2019: لا شيء)، والذي تم تأسيسه في سنة 2002 كبنك، مرخص ومنظم من قبل مصرف البحرين المركزي، لتسهيل إنشاء سوق إسلامية بين البنوك تسمح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بإدارة أصولها ومطلوباتها بشكل فعال.

وتملك المجموعة حصة تمثل نسبة 24.3% من الوحدات الصادرة من قبل صندوق البحرين للسيولة (2019: 24.3%). وقد تم إنشاء صندوق البحرين للسيولة في عام 2016 كصندوق مفتوح مسجل تحت بند التعهدات الخاصة (بي آي يو) وذلك حسب المجلد 7 الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويهدف صندوق البحرين للسيولة في المقام الأول إلى إضافة السيولة لبورصة البحرين والذي من شأنه، وبعد فترة من الزمن، أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وقامت المجموعة بإحتساب هذه الاستثمارات كشركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (28) «الاستثمار في شركات زميلة».

2020	2019	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
53.6	51.6	الرصيد الافتتاحي
(37.6)	-	تحويل بنك البحرين الإسلامي إلى شركة تابعة
15.0	-	القيمة العادلة للشركات الزميلة من شراء شركة تابعة
1.0	4.1	حصة البنك في الربح
(0.8)	(1.1)	أرباح أسهم مستلمة
5.5	(1.0)	حركات أخرى
36.7	53.6	في 31 ديسمبر

خلال 2020، زادت حصة البنك في بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 78.8%. إيضاح 13 يحتوي على تفاصيل إضافية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

13. دمج العمليات (تتمة)

وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) – دمج العمليات، يسمح بالتعديلات لفترة سنة واحدة بعد تاريخ الاستحواذ، إذا كانت تتعلق بحقائق وظروف كانت موجودة كما في ذلك التاريخ. خلال الربع، تم زيادة الشهرة بمبلغ 2.7 مليون دينار بحريني.

تشتمل الموجودات غير الملموسة البالغة 12.6 مليون دينار بحريني الناتجة من الاستحواذ على القيمة المخصصة للمنافع المتوقعة الناتجة من الترخيص المصرفي الإسلامي والعلامة التجارية لبنك البحرين الإسلامي، كونه البنك الإسلامي الأقدم والأكثر إنتشاراً في مملكة البحرين. تم تخصيص عمر افتراضي يساوي 6 سنوات لموجودات ملموسة بقيمة 5.0 مليون دينار بحريني.

التقييم العادل للحصة غير المسيطرة

تم تحديد القيمة العادلة للحصة غير المسيطرة في بنك البحرين الإسلامي من خلال تطبيق طريقة القيمة العادلة التناسبية. المدخلات الرئيسية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة كانت تقارير تقييم خارجية، واختبارات التدفقات النقدية المخصومة وانخفاض القيمة.

الأثر على نتائج المجموعة

منذ تاريخ الاستحواذ، ساهم بنك البحرين الإسلامي بمبلغ 38.1 مليون دينار بحريني في الإيرادات، وصافي خسائر بمبلغ 12.6 مليون دينار بحريني في نتائج المجموعة.

التكاليف المتعلقة بدمج العمليات

احتسبت تكاليف المعاملة البالغة 1.6 مليون دينار بحريني كمصروفات خلال 2019 و 2020 ضمن بند المصروفات التشغيلية الأخرى.

تحليل انخفاض قيمة الشهرة

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب قيمة الاستخدام، تحتسب بخصم توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، لفترة الخمس السنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام متوسط معدل نمو بنسبة 2% ومعدل خصم بنسبة 13%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2020، لا يوجد أي مؤشرات على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال زيادة معدل خصم بنسبة 0.5%، وتخفيض الأرباح بنسبة 10%، لتقييم الأثر على القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. القيمة الدفترية للشهرة أقل من المبلغ القابل للاسترداد المخفض في تحليل الحساسية، ما يؤكد عدم وجود مؤشرات على انخفاض القيمة.

14. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قروض قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
506.4	343.8
ودائع لأجل	
38.1	52.8
حسابات جارية وتحت الطلب	
544.5	396.6

كما في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019، كانت المجموعة مساهماً صافياً في سندات الخزينة وأسواق المال بين البنوك.

15. قروض بموجب عقود إعادة الشراء

بلغت قيمة القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء 112.9 مليون دينار بحريني (2019: 108.4 مليون دينار بحريني) وبلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمانات 113.9 مليون دينار بحريني (2019: 135.3 مليون دينار بحريني).

16. ودائع العملاء

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
1,743.5	1,129.2
قابلة للدفع عند الطلب أو بإشعار قصير	
1,340.8	964.8
ودائع لأجل	
3,084.3	2,094.0

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

17. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
30.3	24.0
فوائد مستحقة	
28.6	13.8
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	
13.5	9.7
إيرادات مؤجلة	
9.7	5.1
دائنون وذمم دائنة	
7.0	3.8
منافع الموظفين	
1.9	3.7
التزامات إيجار	
2.4	3.1
أخرى	
93.4	63.2

التزامات الإيجار تتعلق بحق استخدام عقار مستأجر. تحليل استحقاق التدفقات النقدية التعاقدية هو كما يلي:

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
1.3	1.2
أقل من سنة واحدة	
1.5	2.9
سنة إلى 3 سنوات	
0.4	0.4
3 إلى 5 سنوات	
3.2	4.5
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	
1.9	3.7
التزامات الإيجار المدرجة ضمن بيان المركز المالي	

18. صافي مخصصات انخفاض القيمة

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
27.3	5.5
قروض وسلفيات (إيضاح 8ز)	
0.9	-
موجودات أخرى	
0.3	-
أوراق مالية استثمارية	
(0.5)	0.9
التزامات القروض والضمانات	
28.0	6.4

19. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية

تقوم المجموعة بإصدار التزامات لتقديم تسهيلات إئتمانية لزيائنها، كما تضمن أداء الزبائن عن طريق إصدار خطابات إعتماذ إحتياطية وضمانات لأطراف ثالثة. إن المبالغ المتعاقد عليها في هذه الأدوات المالية تمثل الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية المحتملة التي قد تنجم إذا أخفقت الأطراف الأخرى في إلتزاماتها المتعاقد عليها. إلا أن هذه التعرضات للمخاطر الائتمانية للمطلوبات الطارئة تقل بمقدار الضمانات والضمانات المقابلة التي تم الحصول عليها والصادرة من أطراف أخرى. كما أن قدرأ كبيراً من هذه المطلوبات تنقضي آجالها دون أن يتم سحبها. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الإسمية الأصلية المتعاقد عليها لا تمثل في حد ذاتها المخاطر الائتمانية الفعلية المستقبلية، كما لاتمثل جزءاً من متطلبات السيولة للمجموعة.

قررت المجموعة أن القيمة العادلة للمطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة ليست ذات قيمة جوهرية على أساس مقدار الرسوم المحتسبة حالياً، وبالأخذ في الاعتبار مواعيد الاستحقاق وأسعار الفائدة، مع أي تغييرات في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة منذ نشأتها.

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	
53.6	36.0
كما في 31 ديسمبر	
الالتزامات الطارئة	
التزامات في خطابات اعتماد مستندية معززة	
ضمانات:	
مضمونة من البنوك	
40.2	34.4
أخرى	
184.5	135.0
278.3	205.4
الالتزامات المصرفية	
التزامات القروض غير المسحوبة	
عقود آجلة:	
أوراق مالية مشتراة	
15.0	-
222.6	200.2
500.9	405.6

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

21. رأس المال

2020	2019	(بملايين الدنانير البحرينية)
رأس المال المصرح به		
250.0	250.0	2,500,000,000 (2019: 2,500,000,000) أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
154.3	140.3	في 1 يناير 2020: 1,543,292,583 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (1 يناير 2019: 1,402,993,257 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)
0.5	-	أسهم صادرة مقابل شراء شركة تابعة (4,467,173 سهماً بقيمة 100 فلس لكل سهم)
15.5	14.0	أسهم منحة (سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة)
170.3	154.3	كما في 31 ديسمبر2020: 1,702,535,732 أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم (31 ديسمبر 2019: 1,543,292,583 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي والاجتماع غير الاعتيادي لسنة 2019، والذي عقد بتاريخ 11 مارس 2020 على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار أسهم منحة بنسبة واحد لكل عشرة أسهم صادرة وذلك بمبلغ 15.5 مليون دينار بحريني.

أقترح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع بالكامل إلى 187.3 مليون دينار بحريني وذلك من خلال إصدار أسهم منحة وذلك بمعدل سهم إضافي واحد لكل عشرة أسهم مملوكة. تتساوى هذه الأسهم مع جميع الأسهم الأخرى بالنسبة للأرباح النقدية والتوزيعات المستقبلية. تم اقتراح إصدار أسهم المنحة هذه من خلال استخدام مبلغ 17.0 مليون دينار بحريني من الأرباح المستقبلية.

توزيع الأسهم العادية: الجدول التالي يوضح عدد الأسهم والمساهمين، ونسبة مجموع الأسهم القائمة حسب الفئات التالية:

31 ديسمبر 2020			31 ديسمبر 2019		
عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
515,774,995	1,599	30.3%	449,986,886	1,260	29.1%
251,950,021	8	14.8%	243,477,771	9	15.8%
-	-	-	-	-	-
184,726,122	1	10.9%	167,932,840	1	10.9%
750,084,594	1	44.0%	681,895,086	1	44.2%
1,702,535,732	1,609	100.0%	1,543,292,583	1,271	100.0%

توزيع الأسهم العادية حسب جنسية المساهم كما يلي:

31 ديسمبر 2020			31 ديسمبر 2019		
عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
1,609,854,153	1,517	94.6%	1,479,831,190	1,188	95.9%
92,402,032	81	5.4%	63,242,081	73	4.1%
279,547	11	-	219,312	10	-
1,702,535,732	1,609	100.0%	1,543,292,583	1,271	100.0%

تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تملكها حكومة مملكة البحرين بنسبة 100% ما نسبته 44.1% من رأس مال البنك (2019: 44.2%)، وتمتلك هيئة التأمين الإجتماعي بمملكة البحرين 10.9% (2019: 10.9%). بينما يملك النسبة المتبقية من رأس المال وبشكل رئيسي مواطنون بحرينيون ومؤسسات منشأة بمملكة البحرين.

نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في 11 مارس 2015، وتطبيقاً لممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، تمت الموافقة على نظام حوافز الموظفين بالأسهم " النظام". وعليه تم إصدار 19,104,000 سهم عادي بمبلغ 1.9 مليون دينار بحريني في عام 2015 إلى طرف مستقل، وهي شركة ذات أغراض خاصة، لتقوم بالاحتفاظ بحقوق الأسهم تحت هذا النظام. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بتخصيص الأسهم للموظفين المؤهلين تحت إطار هذا النظام، وتستحق الأسهم المخصصة تحت النظام للأرباح النقدية وأسهم المنحة، وتخضع لشروط الغرامات والاسترداد للنظام. كما في 31 ديسمبر 2020، يوجد 12,300,394 سهماً غير مخصص (2019: 13,731,251 سهماً). ويتم إقتطاع الأسهم غير المخصصة تحت النظام من حقوق الملكية.

20. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية

تستخدم المجموعة أدوات مالية متعددة من المشتقات والعملات الأجنبية بغرض المتاجرة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، والتحوط ضد المخاطر. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود مستقبلية وعقود آجلة ومقايضات وعقود خيارات.

العقود المستقبلية والعقود الآجلة هي التزامات لبيع أو شراء الأدوات المالية أو العملات الأجنبية في المستقبل بعائد أو بسعر محدد، ويمكن تسديدها نقداً أو بالتسليم. عقود المقايضة هي التزامات مالية تسدد نقداً في تاريخ أو تواريخ مستقبلية للالتزامات أسعار الفائدة أو العملات الأجنبية بناءً على الفوارق بين مؤشرات مالية معينة، وذلك بخصوص القيمة الإسمية الأصلية. عقود الخيارات تعطي صاحبها، مقابل عمولة يدفعها، حق الاختيار ولكن ليس الالتزام، ببيع أو شراء إحدى الأدوات المالية أو العملات خلال مدة محددة وبسعر محدد.

فيما يتعلق بأدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية، فإن المبالغ الإسمية الأصلية لاتمثل أرصدة معرضة لمخاطر الإئتمان أو مخاطر السوق، وإنما تمثل حجم العمليات القائمة وتعد مؤشراً لنشاط الأعمال. وهي في الوقت نفسه تستخدم لقياس التغيرات في قيمة أدوات المشتقات المالية وتحديد التدفقات المالية التي يتم تبادلها.

إن كلفة الاستبدال هي كلفة استبدال تلك الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية إيجابية مع تقدير التغيير مستقبلاً في قيمة العقود، وتعكس كلفة الاستبدال الخسائر الإئتمانية القصوى للمجموعة إذا أخفقت جميع الأطراف في القيام بالتزاماتها. وبالنسبة للخيارات المباعة فليس هناك مخاطر إئتمانية لأنها تمثل تعهدات المجموعة. وتمثل القيمة العادلة مجموع التدفقات النقدية الموجبة أو السالبة والتي قد تنتج في حال قيام المجموعة بإنهاء ما لها وما عليها من التزامات في سوق منظم كما في تاريخ هذا التقرير. تم احتساب القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية مثل مقايضة سعر الفائدة وعقود أسعار الفائدة الآجلة باستخدام معادلات التدفقات النقدية المخصومة المبنية على عوائد السوق السائدة لأدوات مماثلة وبنفس موعد الاستحقاق لكل أداة. وتم إعادة تقييم العقود المستقبلية وعقود العملات الأجنبية والخيارات سعر الفائدة باستخدام سعر السوق والنماذج المناسبة لتقييم الخيارات.

(أ) فيما يلي ملخص لكل نوع من أدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية والمبالغ الإجمالية الإسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر	المبالغ الإسمية الأصلية		كلفة الاستبدال		القيمة العادلة	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
عقود أسعار الفائدة	1,517.9	985.9	37.1	6.8	37.1	6.8
مقايضات أسعار الفائدة						
عقود العملات الأجنبية	141.0	139.0	0.6	0.2	0.1	0.2
عقود فورية وآجلة	1,709.2	1,552.2	4.1	3.1	3.2	3.0
مقايضات أسعار الصرف	1,850.2	1,691.2	4.7	3.3	3.3	3.2
المجموع	3,368.1	2,677.1	41.8	10.1	40.4	10.0

تم عرض تكلفة الاستبدال حسب القطاع والمنطقة الجغرافية في إيضاح رقم 34.

(ب) فيما يلي توزيع لإستحقاق أدوات المشتقات والعملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

كما في 31 ديسمبر بملايين الدنانير البحرينية	2020			2019	
	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة
عقود أسعار الفائدة	216.0	1,301.9	1,517.9	155.4	830.5
مقايضات أسعار الفائدة					
عقود العملات الأجنبية	111.0	30.0	141.0	129.0	10.0
عقود فورية وآجلة	1,576.6	132.6	1,709.2	1,542.7	9.5
مقايضات أسعار الصرف	1,687.6	162.6	1,850.2	1,671.7	19.5
المجموع	1,903.6	1,464.5	3,368.1	1,827.1	850.0

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

26. إيرادات أخرى

2020	2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
6.7	5.0	ربح على أوراق مالية محتفظ بها للمتاجرة، وصرف العملات الأجنبية والمشتقات
3.0	4.3	ربح على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3.2	3.2	دخل أرباح الأسهم
-	0.2	ربح على القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
8.6	2.0	إيرادات أخرى
21.5	14.7	

27. تكلفة الموظفين

2020	2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
29.6	21.4	رواتب وعلاوات ومكافآت أداء
2.7	1.8	الضمان الإجتماعي ومكافأة نهاية الخدمة
6.6	3.5	السكن ومزايا أخرى
0.6	0.5	أخرى
39.5	27.2	

28. مصروفات أخرى

2020	2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
4.8	3.3	مصروفات المباني
4.8	2.9	استهلاك
4.2	2.0	مصروفات المعدات
3.5	1.6	مصروفات الاتصالات
3.1	2.1	رسوم مهنية
1.8	1.4	مصروفات الإعلانات والعلاقات العامة
1.7	1.4	مصروفات برنامج حماية الودائع
7.8	3.3	مصروفات أخرى
31.7	18.0	

29. صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية

2020	2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
362.7	67.1	دولار أمريكي (فترات طويلة) - غير مغطاة
14.9	11.9	درهم إماراتي (فترات طويلة) - غير مغطاة
(24.8)	25.9	ريال سعودي (فترات طويلة) - غير مغطاة

لجميع العملات أعلاه أسعار صرف ثابتة مقابل الدينار البحريني. لم يكن لدى المجموعة أي صافي تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر 2020 أو 31 ديسمبر 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

30. الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالمجموعة (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكون رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للمجموعة في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسئولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع المجموعة مايلي:

حسب تعريفات معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، تعرّف المجموعة كجهة مرتبطة بالحكومة وذلك لأن أهم المساهمين هم جهات مملوكة للحكومة. بالإضافة للأرصدة الحكومية الموضحة أدناه، تقوم المجموعة بمنح تمويلات تجارية وإدارة سيولة وخدمات مصرفية أخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية، للعديد من الجهات الشبه حكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة		أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية		شركات زميلة	
2020	2019	2020	2019	2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
كما في 31 ديسمبر	232.0	264.2	5.7	5.8	-
قروض وسلفيات	2,168.5	1,385.4	-	-	53.6
سندات الخزينة وأوراق مالية إستثمارية	235.2	122.3	28.7	18.4	6.5
ودائع الزبائن					
مطلوبات طارئة لإلتزامات غير قابلة للنقض و ضمانات وإلتزامات أخرى	91.6	194.1	26.6	13.7	-

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		2020 (بملايين الدنانير البحرينية)		2019 (بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض قدمت		286.4	265.5	0.9	2.2
سداد قروض		277.8	353.2	0.9	1.9
صافي (التقص)/ الزيادة في السحب على المكشوف		(67.2)	189.0	(1.1)	1.3
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم مشتراه		803.0	1,114.2	-	-
استحقاق/ بيع سندات الخزينة وسندات دين وأسهم		219.5	1,125.8	-	-
مصروفات رأسمالية		-	3.8	2.5	-
إيرادات الفوائد		72.4	70.5	0.4	0.8
مصروفات الفوائد		3.0	2.0	0.4	0.1
حصة البنك في أرباح شركات زميلة		-	-	-	4.1
أرباح أسهم		0.9	-	-	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس		0.2	0.2	0.3	0.3
مزايا للموظفين قصيرة الأجل		-	-	3.8	4.4
مزايا تقاعدية		-	-	0.3	0.3
مصروفات تشغيلية أخرى		1.9	1.9	2.4	0.5

خلال السنة، تم احتساب مخصص صافي لانخفاض القيمة بمبلغ 6.9 مليون دينار بحريني (2019: مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ 4.6 مليون دينار بحريني) مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة رقم 189(ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث كان لرئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، أو المدراء مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات.

31. أصول تحت الإدارة

الأصول تحت الإدارة الخاصة بالزبائن والتي ليس للمجموعة حق قانوني فيها لا يتم تضمينها في بيان المركز المالي. كما في تاريخ 31 ديسمبر 2020، بلغت الأصول تحت الإدارة 104.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 131.5 مليون دينار بحريني).

32. التوزيع الجغرافي

بملايين الدنانير البحرينية		المطلوبات		بنود خارج الميزانية العمومية	
2020	2019	2020	2019	2020	2019
4,213.8	3,082.8	3,681.3	2,530.2	2,918.1	2,191.0
84.2	94.5	27.0	12.8	196.6	198.5
62.9	16.8	73.7	83.1	727.0	692.8
0.5	0.4	53.1	36.1	27.3	0.4
4,361.4	3,194.5	3,835.1	2,662.2	3,869.0	3,082.7

تشمل البنود خارج الميزانية العمومية على مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

33. التوزيع القطاعي

بملايين الدنانير البحرينية		المطلوبات		الموجودات	
كما في 31 ديسمبر	2020	2020	2019	2020	2019
حكومة / سيادية	1,520.6	308.6	231.6	110.7	31.1
الصناعة والتجارة	338.2	174.3	123.2	167.6	141.5
بنوك ومؤسسات مالية	608.8	585.1	544.2	3,385.6	2,804.6
بناء	166.4	217.8	95.2	122.1	73.3
شخصي	981.3	2,141.0	1,376.7	59.3	2.8
أخرى	746.1	408.3	291.3	23.7	29.4
	4,361.4	3,835.1	2,662.2	3,869.0	3,082.7

تشمل البنود خارج الميزانية العمومية على مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

34. تركز مخاطر الإئتمان

فيما يلي تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي:

أ) حسب القطاعات:

بملايين الدنانير البحرينية		حكومات/ جهات سيادية		الصناعة/ التجارة		بنوك/ مؤسسات مالية		بنوك/ مؤسسات مالية	
كما في 31 ديسمبر 2020	البحرين	دول أخرى	البحرين	دول أخرى	البحرين	دول أخرى	البحرين	دول أخرى	المجموع
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	77.9
سندات الخزينة	226.6	10.1	-	-	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	335.4
قروض وسلفيات	159.2	-	-	-	329.7	73.3	165.3	524.3	2,173.1
أوراق مالية إستثمارية	1,075.4	34.6	-	-	17.2	-	-	-	1,138.9
- سندات دين	14.4	0.3	-	-	3.6	-	0.3	68.0	95.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	1,475.6	45.0	-	-	507.4	331.0	165.6	604.0	4,057.2
مجموع الموجودات	110.9	-	-	-	136.2	67.3	122.2	23.8	500.9
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	2.5	-	-	-	-	-	-	-	41.8

بملايين الدنانير البحرينية		حكومات/ جهات سيادية		الصناعة/ التجارة		بنوك/ مؤسسات مالية		بنوك/ مؤسسات مالية	
كما في 31 ديسمبر 2019	البحرين	دول أخرى	البحرين	دول أخرى	البحرين	دول أخرى	البحرين	دول أخرى	المجموع
الموجودات	-	-	-	-	-	-	-	-	80.2
أرصدة لدى البنوك المركزية	410.1	15.2	-	-	-	-	-	-	425.3
سندات الخزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	228.8
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	1,213.7
قروض وسلفيات	50.1	-	-	-	226.7	62.1	112.4	490.1	272.3
أوراق مالية إستثمارية	953.3	7.6	-	-	38.7	-	-	-	6.6
- سندات دين	16.1	0.1	-	-	5.5	1.5	0.1	1.0	34.7
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	1,429.6	22.9	-	-	415.3	228.2	112.5	491.1	313.6
مجموع الموجودات	31.1	-	-	-	147.2	121.9	73.2	2.8	29.4
البنكية	2.4	-	-	-	7.7	-	-	-	10.1
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الأرصدة كما في نهاية السنة تمثل الوضع خلال السنة، ولهذا لم يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ بشكل منفصل.

المبالغ المذكورة أعلاه تشتمل على بعض التعرضات للزبائن والأطراف المقابلة، وهي تفوق نسبة 15% من قاعدة رأسمال المجموعة. وهذه التعرضات إما أنها قد حظيت بموافقة مصرف البحرين المركزي، أو أنها تعرضات معفاة حسب سياسة مصرف البحرين المركزي بالنسبة للتعرضات الكبيرة. وبيان الجدول التالي تفاصيل هذه التعرضات كما في 31 ديسمبر 2020:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التعرضات
زبون أ	سيادي	1,320.5
زبون ب	بنك مركزي	197.3

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

35. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يبين الجدول التالي لمحة عن إعادة التسعير ومعدل الفائدة الفعلي لفئات الموجودات والمطلوبات المختلفة:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	125.5	125.5
سندات الخزينة	2.7%	187.7	49.0	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1.1%	308.0	-	-	-	-	27.4	335.4
قروض وسلفيات	4.8%	604.3	146.4	144.5	843.2	434.7	-	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	4.5%	274.0	43.8	20.1	635.8	165.2	92.5	1,231.4
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	149.2	149.2
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	55.7	55.7
شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	-	-	-	54.4	54.4
مجموع الموجودات		1,374.0	239.2	164.6	1,479.0	599.9	504.7	4,361.4
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.0%	439.2	33.3	22.1	11.8	-	38.1	544.5
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	1.2%	75.1	-	37.8	-	-	-	112.9
ودائع العملاء	1.4%	1,468.4	135.6	129.8	45.2	1.3	1,304.0	3,084.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	93.4	93.4
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	526.3	526.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,982.7	168.9	189.7	57.0	1.3	1,961.8	4,361.4
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي								
		(608.7)	70.3	(25.1)	1,422.0	598.6	(1,457.1)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي								
		1,316.2	(14.3)	-	(565.9)	(736.0)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة								
		707.5	763.5	738.4	1,594.5	1,457.1	-	-

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	110.6	110.6
سندات الخزينة	3.2%	154.7	93.1	177.5	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.4%	206.6	-	-	3.3	-	18.9	228.8
قروض وسلفيات	5.1%	372.7	106.3	61.1	535.2	138.4	-	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	5.0%	35.3	178.2	55.7	638.6	98.4	64.5	1,070.7
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	113.6	113.6
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	31.8	31.8
مجموع الموجودات		769.3	377.6	294.3	1,177.1	236.8	339.4	3,194.5
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.6%	291.3	48.6	3.8	-	-	52.9	396.6
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	2.3%	108.4	-	-	-	-	-	108.4
ودائع العملاء	1.6%	731.5	115.7	67.0	187.1	-	992.7	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	63.2	63.2
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	532.3	532.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,131.2	164.3	70.8	187.1	-	1,641.1	3,194.5
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي								
		(361.9)	213.3	223.5	990.0	236.8	(1,301.7)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي								
		830.5	-	-	(679.0)	(151.5)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة								
		468.6	681.9	905.4	1,216.4	1,301.7	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

34. تمرکز مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) حسب التوزيع الجغرافي:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	77.9	-	-	-	77.9
سندات الخزينة	236.7	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	290.3	10.4	34.3	0.4	335.4
قروض وسلفيات	2,079.5	66.9	26.6	0.1	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	1,133.1	5.8	-	-	1,138.9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	92.3	1.1	1.8	-	95.2
مجموع الموجودات	3,909.8	84.2	62.7	0.5	4,057.2
المطلوبات المحتملة والالتزامات البنكية					
	464.4	0.1	31.5	4.9	500.9
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	4.1	-	37.6	0.1	41.8

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	80.2	-	-	-	80.2
سندات الخزينة	425.3	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	212.8	10.2	5.4	0.4	228.8
قروض وسلفيات	1,131.2	74.7	7.7	0.1	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	998.5	7.7	-	-	1,006.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	53.6	2.0	3.4	-	59.0
مجموع الموجودات	2,901.6	94.6	16.5	0.5	3,013.2
المطلوبات المحتملة والالتزامات البنكية					
	405.6	-	-	-	405.6
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	3.1	-	7.0	-	10.1

35. مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. صافي إيرادات الفوائد سيتأثر نتيجة لتذبذب أسعار الفائدة، وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف المجموعة هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداتها ومطلوباتها، وفي نفس الوقت إعداد نفسها وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولًا بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام لتتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا بالمجموعة، كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمنة وغير المضمنة في بيان المركز المالي. وتستخدم المجموعة وسائل مختلفة لقياس وإدارة تعرضها إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما تستخدم المجموعة التحليل الزمني من أجل قياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره 1% في العائد، ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة التجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتستخدم المجموعة تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحها السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات ومراكز الأدوات المالية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

تدرج الموجودات والمطلوبات على سلم الاستحقاق حسب تواريخ إعادة التسعير التعاقدية المتبقية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق. وتدرج ودائع العملاء التي لا تخضع لتواريخ محددة لإعادة تسعيرها أو استحقاقها لتسلسل الاستحقاق وذلك حسب تقدير المجموعة لإعادة تسعير هذه الودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

37. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات التشغيلية:

بملايين الدينارين البحرينية		خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية		الفروع الخارجية		الخبزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات والاستثمار		المجموع	
2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019
75.7	30.9	20.9	27.3	1.6	2.7	66.2	77.7	164.6	138.6	2020	2019
(35.8)	(23.2)	(5.2)	(10.1)	(0.4)	(0.4)	(7.0)	(11.6)	(48.4)	(45.3)	2020	2019
29.0	30.6	1.2	6.6	0.1	0.3	(30.3)	(37.5)	-	-	2020	2019
68.9	38.3	16.9	23.8	1.3	2.6	28.9	28.6	116.0	93.3	2020	2019
9.2	6.9	7.5	7.8	1.6	1.7	14.6	12.0	32.9	28.4	2020	2019
78.1	45.2	24.4	31.6	2.9	4.3	43.5	40.6	148.9	121.7	2020	2019
33.5	22.1	4.0	23.8	(10.9)	0.2	35.6	36.3	62.2	82.4	2020	2019
								(11.5)	(8.2)	2020	2019
								50.7	74.2	2020	2019

معلومات أخرى		كما في 31 ديسمبر		الموجودات القطاعية		المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	
1,434.2	675.1	1,059.9	639.4	100.6	89.1	1,766.7	1,790.9
2,742.1	1,909.5	1,010.0	590.0	49.2	79.7	560.0	615.3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		استهلاك السنة		مخصص انخفاض قيمة الأصول	
2.9	1.5	0.6	0.4	0.4	0.3
3.7	5.0	14.6	1.1	8.6	0.3

تحمل الإيرادات والمصروفات القطاعية مباشرة على وحدات العمل الاستراتيجية. يتم توزيع رأسمال المجموعة على وحدات العمل على أساس حجم الموجودات بالنسبة لكل وحدة. كما يتم توزيع المصروفات العامة للأقسام التي تستفيد منها أكثر من وحدة عمل، على القطاعات ذات الصلة وعلى أساس مدروس.

يمثل بند إيرادات / (مصروفات) الفوائد بين القطاعات تكلفة الفائدة على الأموال الفائضة والتي تحول تلقائياً من كل وحدات العمل إلى قسم الخبزينة أسواق المال وإدارة الثروات.

38. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة

أ تواريخ الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات بناء على الشروط التعاقدية:

بملايين الدينارين البحرينية		إلى 3 شهور		6-3 شهور		12-6 شهر		3-1 سنوات		5-3 سنوات		10-5 سنوات		20-10 سنة		أكثر من 20 سنة		المجموع	
125.5	187.7	36.8	12.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	125.5	236.7
335.4	405.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	335.4	335.4
149.5	274.0	43.8	20.1	164.5	566.6	429.5	300.0	130.3	27.2	2173.1	129.5	4.0	124.2	259.3	164.8	321.5	4,361.4	4,361.4	4,361.4

المطلوبات وحقوق الملكية		مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		فروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء		ودائع العملاء		فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى		حقوق الملكية		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	
477.3	75.1	33.3	37.8	11.8	-	-	-	-	-	-	-	544.5	112.9
2,772.4	93.4	135.6	129.8	45.2	-	1.3	-	-	-	-	-	3,084.3	93.4
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	526.3	526.3
3,418.2	168.9	189.7	57.0	-	-	-	-	-	-	-	-	4,361.4	526.3

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

36. مخاطر السوق

أ تستخدم المجموعة طريقة موحدة لتخصيص رأسمال لمخاطر السوق.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال كما في 31 ديسمبر

نوع الخطر		بملايين الدينارين البحرينية	
2020	2019	2020	2019
مخاطر اسعار الفائدة	1.8	2.3	-
مخاطر صرف العملات الأجنبية	0.1	-	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	1.9	2.3	12.5
المضاعف	12.5	29.2	23.8

ب إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له محافظ المجموعة هو خطر الخسارة من التذبذبات في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات أسعار الفوائد في السوق. تعزز المجموعة عملية إدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى صدمة أسعار الفائدة من 200 نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عدم وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود توازن دائم في وضع الميزانية العمومية):

بملايين الدينارين البحرينية		2020		2019	
200 نقطة أساسية	200 نقطة أساسية	200 نقطة أساسية	200 نقطة أساسية	200 نقطة أساسية	200 نقطة أساسية
زيادة موازية	انخفاض موازي	زيادة موازية	انخفاض موازي	زيادة موازية	انخفاض موازي
6.6	6.6	1.3	(1.3)	1.4	(1.4)
4.6	4.6	0.7	(0.7)	7.0	(7.0)

ج تحتفظ المجموعة باستثمارات في أسهم مدرجة كجزء من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. إن مخاطر الأسهم تكمن في احتمال تأثير عكسي ناتج عن حركات في أسعار أسهم معينة أو حركة سوق الأسهم بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر عن طريق التنوع في الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي والتمركز القطاعي.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بأنشطة غير المتاجرة بشكل عام من قبل قسم الخبزينة، الذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات لدى البنوك، والودائع من البنوك، والأدوات المشتقة من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة المجموعة الخاصة بغير المتاجرة. يتضمن الإفصاح رقم (20) تفصيلاً لاستخدام المشتقات من أجل إدارة مخاطر معدلات الفائدة.

37. المعلومات القطاعية

تنقسم المجموعة إلى عدة وحدات عمل إستراتيجية رئيسية وذلك من أجل الأغراض الإدارية. هذه الوحدات هي: وحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات الاستثمارية المصرفية، والفروع الخارجية، والخبزينة، وأسواق رأس مال، وإدارة الثروات. وحدات العمل الاستراتيجية هذه، هي الأساس الذي يتم من خلاله إعداد التقارير المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

تقوم وحدات العمل الاستراتيجية المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتعددة لعملاء المجموعة في البحرين. تتميز كل وحدة عمل عن غيرها على أساس نوعية الزبائن. فوحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأشخاص والشركات، وتقدم وحدة الأعمال للشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية خدماتها للحكومات وللشركات الكبيرة.

أما وحدات العمل الاستراتيجية المتعلقة بالخبزينة، وأسواق رأس المال وإدارة الثروات والاستثمار، فهي تملك المسؤولية العامة عن إدارة السيولة، وأسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر السوق والاستثمار. أما وحدات الفروع الخارجية، فتوفر منتجات وخدمات مصرفية متعددة لعملاء المجموعة خارج البحرين.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

38. تواريخ الاستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

أ) تواريخ الاستحقاق (تتمة)								
بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	إلى 3 شهور	3-6 شهور	6-12 شهر	1-3 سنوات	3-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	110.6	-	-	-	-	-	-	110.6
سندات الخزينة	154.7	93.1	177.5	-	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	225.6	-	-	3.2	-	-	-	228.8
قروض وسلفيات	266.5	105.2	69.7	329.9	271.9	147.2	21.2	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	35.2	178.2	55.7	436.2	202.5	98.4	-	1,070.7
استثمارات في شركات زميلة، وموجودات أخرى	4.8	2.2	1.0	13.4	2.9	1.9	-	145.4
مجموع الموجودات	797.4	378.7	303.9	782.7	477.3	247.5	21.2	3,194.5
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	344.2	48.7	3.7	-	-	-	-	396.6
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	108.4	-	-	-	-	-	-	108.4
ودائع العملاء	1,723.3	115.9	67.5	187.3	-	-	-	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	49.1	1.7	0.6	11.8	-	-	-	63.2
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	532.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,225.0	166.3	71.8	199.1	-	-	-	3,194.5

ب) مخاطر السيولة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصصة للمطلوبات المالية للمجموعة، والتزامات القروض غير المسحوبة على أساس أول التزام تعاقدي لها. تختلف التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحتفظ العملاء بأرصدة ثابتة أو متزايدة في في الودائع تحت الطلب، ولا يتوقع أن يتم سحب جميع التزامات القروض غير المسحوبة فوراً. وبالنسبة للمشتقات ذات التسويات الإجمالية المتزامنة (مثل عقود الصرف التجلة ومقايضات العملات) فإن التدفقات النقدية القادمة (الخارجة) الاسمية غير المخصصة يتم أخذها بعين الاعتبار، بينما في حالة المشتقات التي تتم تسويتها بشكل صافي، فإن المبالغ الصافية قد تم أخذها بعين الاعتبار.

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من 3 شهور	3-6 شهور	6-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
المطلوبات الغير مشتقة	544.5	545.6	477.8	33.3	22.3	12.2	-
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	112.9	113.8	75.2	0.1	38.5	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	3,084.3	3,098.1	2,783.2	136.7	131.6	45.3	1.3
ودائع العملاء	3,741.7	3,757.5	3,336.2	170.1	192.4	57.5	1.3
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	-	1,850.3	1,495.2	139.3	53.2	162.6	-
المتاجرة: تدفقات خارجة	3.3	1,850.2	1,489.3	146.0	53.0	161.9	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	3.3	3,700.5	2,984.5	285.3	106.2	324.5	-
مجموع المطلوبات المشتقة	-	-	(222.6)	-	-	-	222.6
الالتزامات البنكية	-	(40.2)	(17.6)	(5.4)	(7.3)	(9.7)	(0.2)
ضمانات مالية							

نسبة صافي التمويل المستقر للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 تبلغ 145%، بينما استقر متوسط نسبة تغطية السيولة للربع الرابع للسنة عند 395%. تواصل المجموعة الالتزام بالحد الأدنى المطلوب لنسبة السيولة التنظيمية، كما تلتزم بالحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال.

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من 3 شهور	3-6 شهور	6-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
المطلوبات الغير مشتقة	396.6	399.8	308.1	39.8	46.0	5.9	-
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	108.4	109.0	109.0	-	-	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	2,094.0	2,110.8	1,750.8	100.3	66.8	192.9	-
ودائع العملاء	2,599.0	2,619.6	2,167.9	140.1	112.8	198.8	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	-	1,691.2	688.1	387.1	596.5	19.5	-
المتاجرة: تدفقات خارجة	3.2	1,681.0	680.1	386.4	595.2	19.3	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	3.2	3,372.2	1,368.2	773.5	1,191.7	38.8	-
مجموع المطلوبات المشتقة	-	-	(200.2)	-	-	-	200.2
الالتزامات البنكية	-	(20.8)	(1.6)	(0.3)	(0.2)	(18.7)	-
ضمانات مالية							

39. تكلفة منافع نهاية الخدمة

يتم احتساب التزامات المجموعة لبرامج التقاعد للموظفين الذين يخضعون لأنظمة التقاعد الاجتماعي في مملكة البحرين وفروع البنك الخارجية كمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة. وقد بلغت مساهمات المجموعة لعام 2020 مبلغاً وقدره 2.1 مليون دينار بحريني (2019: 1.3 مليون دينار بحريني). ويستحق الموظفون الآخرين مكافآت نهاية الخدمة ويتم دفعها وفقاً لعقود الاستخدام أو بموجب قوانين العمل السارية. وفيما يلي الحركة في مخصص نهاية الخدمة خلال السنة.

مخصص نهاية الخدمة الحركة خلال السنة	2020	2019
في 1 يناير	2.3	2.6
الحركة من شراء شركة تابعة	0.5	-
مخصص السنة	0.7	0.6
مدفوعات خلال السنة	(0.9)	(0.9)
في 31 ديسمبر	2.6	2.3

لدي المجموعة نظام ادخار اختياري للموظفين البحرينيين المؤهلين، حيث يساهم الموظف والمجموعة شهرياً بنسب معينة من الراتب الشهري في النظام. ويخضع هذا النظام لإدارة مجلس أمناء وهم موظفين بالمجموعة. وقد بلغت مساهمات المجموعة في هذا النظام خلال عام 2020 مبلغ 4.5 مليون دينار بحريني (2019: 1.1 مليون دينار بحريني). كما في تاريخ 31 ديسمبر 2020، بلغ صافي رصيد حساب نظام الادخار 20.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 11.6 مليون دينار بحريني). وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مساهمة الموظفين والمجموعة والعوائد المتراكمة والمدفوعات من النظام.

40. الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ 5.5 مليون دينار بحريني (2019: 1.5 مليون دينار بحريني) رفعت من قبل أطراف أخرى ضد المجموعة. وبناءً على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للمجموعة حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.

41. الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد

الربح المنسوب لمساهمي البنك أرباح أسهم نقدية مقترحة بنسبة 20% (2019: 25%)	2020	2019
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية الصادرة (بالملايين)	34.1	53.3
أسهم عادية كما في 1 يناير 2020	1,543.3	1,543.3
تأثير أسهم المنحة الصادرة خلال 2020 لسنة 2019	154.3	154.3
أسهم صادرة خلال 1 يناير 2020 تتعلق بشراء شركة تابعة (إيضاح 13)	4.5	-
تأثير أسهم المنحة الصادرة خلال 2020 لأسهم جديدة صادرة	0.4	-
مطروحاً: أسهم لم يتم تخصيصها للموظفين	(12.3)	(13.7)
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية (بالملايين) كما في 31 ديسمبر	1,690.2	1,683.9

عائد السهم الواحد	32 فلس	44 فلس
الأرباح النقدية للسهم الواحد	20 فلس	25 فلس
توزيعات الأرباح لكل سهم عادي/ سهم منحة	10 فلس	10 فلس

العائد على السهم المخفّض هو نفسه العائد الأساسي للسهم، نظراً لعدم وجود أي أدوات مخفضة محتملة لدى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

42. التصنيف المحاسبي (تتمة)

(ب) **تراتبية القيمة العادلة** (تتمة)

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم.

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر	2020			2019		
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:	-	-	-	-	-	-
أدوات حقوق الملكية/ صناديق مدارة	1.7	-	1.7	-	1.2	1.2
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:	-	-	-	-	-	-
سندات دين	245.7	-	245.7	238.8	-	238.8
أسهم حقوق ملكية	56.3	-	90.8	52.2	-	63.3
أصول مالية مشتقة	-	41.8	-	-	10.1	10.1
موجودات أخرى – عقارات استثمارية	-	16.2	-	-	-	-
المجموع	302.0	59.7	34.5	291.0	11.3	313.4
مطلوبات مالية مشتقة	-	1.4	-	-	0.1	0.1

يوضح الجدول التالي الحركة في المستوى 3 من الأصول المالية خلال العام. لم يكن هناك أي تحويل بين المستوى 1 أو المستوى 2 أو المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة.

أوراق مالية إستثمارية		بملايين الدنانير البحرينية في 1 يناير
2020	2019	
11.1	-	11.1
27.2	-	-
(2.1)	-	-
(1.7)	-	-
34.5	11.1	11.1

مجموع ربح السنة المدرج في بيان الربح أو الخسارة للموجودات/المطلوبات المصنفة ضمن المستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2020 لا شيء (2019: لا شيء).

يتكون المستوى 3 من أسهم إستثمارية غير مدرجة وتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة المقدره بناءً على أحدث البيانات المالية الصادرة من الشركة المستثمر فيها. تم تحليل الحساسية للحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى 3 التي تتعلق بالأصول المالية على أنها غير جوهرية للدخل الشامل الآخر ومجموع حقوق الملكية.

43. متوسط الأرصدة

فيما يلي المتوسط اليومي لأرصدة السنة:

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
4,397.5	3,186.8
3,892.2	2,692.3
505.3	494.5
531.0	245.0

44. الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

تم جمع حصة المجموعة في الأدوات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، وتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة:

2020	2019
(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
85.2	3.2
958.9	154.3
355.1	118.9
المطلوبات	المطلوبات
207.3	5.0
894.9	-

المطلوبات تشمل حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

42. التصنيف المحاسبي

(أ) يبين الجدول التالي الإفصاح عن التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	125.5	-	125.5
سندات الخزينة	-	236.7	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	335.4	-	335.4
قروض وسلفيات	-	2,173.1	-	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	1.7	893.2	336.5	1,231.4
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	16.2	243.1	-	259.3
مجموع الموجودات	17.9	4,007.0	336.5	4,361.4
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	544.5	-	544.5
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	112.9	-	112.9
ودائع العملاء	-	3,084.3	-	3,084.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	93.4	-	93.4
مجموع المطلوبات	-	3,835.1	-	3,835.1

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	110.6	-	110.6
سندات الخزينة	-	425.3	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	228.8	-	228.8
قروض وسلفيات	-	1,213.7	-	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	1.2	767.4	302.1	1,070.7
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	145.4	-	145.4
مجموع الموجودات	1.2	2,891.2	302.1	3,194.5

مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	396.6	-	396.6
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	108.4	-	108.4
ودائع العملاء	-	2,094.0	-	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	63.2	-	63.2
مجموع المطلوبات	-	2,662.2	-	2,662.2

(ب) **تراتبية القيمة العادلة**

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في صنع القياسات.

المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشطة للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى 2: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى. حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى 3: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها. وتتكون هذه الفئة على أدوات تم إستخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات يمكن رصدها وتكون هذه المداخلات ذات تأثير جوهري على تقييم هذه الأدوات.

تصنف جميع الأدوات المالية، عدا تلك التي تم الإفصاح عنها في الجدول أدناه، ضمن المستوى الثاني.

(1) قروض وسلفيات: القيمة العادلة للقروض ذات معدل فائدة العائم تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية القروض قد تم منحها وفقاً لأسعار السوق. القيمة العادلة للقروض ذات معدل فائدة الثابت، المقدره من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها، مع أخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة بالاعتبار بناء على لاتجاهات التاريخية، أيضا تقارب قيمتها الدفترية.

(2) ودائع العملاء: القيمة العادلة المقدره للودائع التي لا تملك تاريخا محددا للاستحقاق، والتي تشمل ودائع لا تحمل فائدة، تعتبر مساوية لمبلغ السداد حسب الطلب، والمتمثل في القيمة الدفترية للودائع. بالنسبة للودائع ذات مواعيد الاستحقاق الثابتة والتي تحمل معدل فائدة، فإن المجموعة تقدر أن القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل وجميع الودائع بأسعار السوق.

(3) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى: تعتبر القيمة العادلة مقارنة للقيمة الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل، واحتمال خسائر الائتمان الضئيل.

إيضاحات إضافية (غير مراجعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

(المعلومات المالية الإضافية المرفقة لا تعتبر جزء من البيانات المالية الموحدة)

أثر جائحة كورونا (كوفيد – 19)

كان لتفشى مرض فيروس كورونا (كوفيد – 19) في وقت سابق من سنة 2020 آثاراً متعددة على المجموعة، تتراوح بين ظروف السوق المجهدة إلى إجراءات المساعدة التي قدمتها الجهة التنظيمية والحكومة.

استمر مصرف البحرين المركزي، بالإضافة لحكومة مملكة البحرين، في تقديم العديد من المساعدات للأفراد والشركات والبنوك البحرينية. في مارس 2020، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل القروض لفترة ستة أشهر لجميع الأفراد والشركات البحرينية المؤهلين. وفي وقت لاحق، أصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته للبنوك باحتساب القيمة الحالية للعجز في إيراد الفوائد (تسمى «خسائر التعديل» بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) الناتجة من هذا التأجيل مباشرة في حقوق الملكية، صافي من أي منح حكومية مستلمة. استلمت المجموعة منحاً في شكل دعم للرواتب، وتخفيض فواتير الكهرباء والماء، وتسهيلات اتفاقيات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية. قام البنك إعادة توجيه المنح النقدية فوراً إلى الحالات الخيرية المتعلقة بجائحة كورونا داخل مملكة البحرين، ولم يستفد البنك من هذه المنح. في وقت لاحق، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل ثاني وثالث للقروض اعتباراً من سبتمبر 2020 لفترة 4 أشهر، واعتباراً من يناير 2021 لفترة ستة أشهر. يسمح البرنامجان الأخيران للبنوك بفرض فوائد على الأقساط المؤجلة، وعلى هذا النحو لن يؤدي لتكبد أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

بغرض التحييد الجزئي لتأثر سداد القروض المؤجلة، قدم مصرف البحرين المركزي للبنوك إعفاءات إضافية، من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100 % إلى 80%، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي. تستمر مجموعة بنك البحرين الوطني بالوفاء بالمتطلبات الأصلية للحد الأدنى لنسبة السيولة، كما هو مشروح في إيضاح رقم (38) من هذه البيانات المالية الموحدة.

الجدول أدناه يلخص أثر التدابير والإجراءات المختلفة وأوضاع السوق على المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، ويشمل مخصصاً بمبلغ 7.0 مليون دينار بحريني، زيادة على النموذج الأساسي للخسائر الائتمانية المتوقعة، كإجراء احترازي مقابل المخاطر المستقبلية المتوقعة غير المحددة حالياً التي قد تواجهها المجموعة:

بملايين الدنانير البحرينية	صافي الربح	مجموع حقوق الملكية (باستثناء صافي الربح)	مجموع الموجودات
الأرصدة الختامية وفقاً للبيانات المالية	50.7	526.3	4,361.4
إجراءات مصرف البحرين المركزي والحكومة			
خسائر تأجيل أقساط القروض	(0.6)	(27.9)	-
معاملات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية	(0.6)	(0.6)	-
منح حكومية أخرى	-	(4.0)	-
	(1.2)	23.3	-
أوضاع السوق			
مخصصات إضافية مقابل الشكوك المستقبلية	9.2	-	9.2
ومخصصات محددة تتعلق بجائحة الكورونا	1.2	-	-
انخفاض دخل بطاقات الائتمان نتيجة للتأجيلات	0.6	-	-
انخفاض دخل أرباح الأسهم نتيجة لتخفيض المدفوعات	1.7	-	1.7
إعادة تقييمات سلبية للأراضي	2.8	-	-
تكاليف تمويل إضافية نتيجة لشح الدولار الأمريكي	3.2	-	-
تخفيض أسعار الفائدة في السوق	-	2.4	2.4
القيمة السلبية لسعر السوق لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2.1	-	2.1
انخفاض دخل الشركة الزميلة نتيجة لتقييمات الأسهم	20.8	2.4	15.4
	72.7	552.0	4,376.8
زيادة صافي الربح الإضافي إلى حقوق الملكية	-	22.0	-
الأرصدة المقدرة عدا أثر جائحة الكورونا (كوفيد – 19)	72.7	574.0	4,376.8

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

45. ملءة رأس المال

تزاول المجموعة نشاطاتها كمؤسسة مالية مستقلة مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، بالإضافة إلى شركة تابعة وفروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يتم احتساب معدل ملءة رأس المال حسب نظام بازل 3 وتعليمات مصرف البحرين المركزي، التي تتضمن مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. تستخدم المجموعة الطريقة الموحدة لحساب مخاطر الإئتمان وطريقة المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل تستخدم المجموعة الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق.

تبين التفاصيل التالية ملءة رأس المال كما تم احتسابها من قبل المجموعة:

كما في 31 ديسمبر	2020	2019
رأس المال العادي الفئة الأولى (CET1)	500.8	514.4
الفئة الأولى الإضافية	-	-
مجموع رأس المال العادي الفئة الأولى (CET1)	500.8	514.4
الفئة الثانية	21.1	13.4
مجموع قاعدة رأس المال	521.9	527.8
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
مخاطر الإئتمان	2,005.7	1,176.8
مخاطر السوق	23.8	29.2
مخاطر التشغيل	313.7	209.9
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	2,343.2	1,415.9
معدل الفئة الأولى (CET1)	21.4%	36.3%
مجموع معدل ملءة رأس المال	22.3%	37.3%

البنوك التقليدية ملزمة بالحفاظ على الحد الأدنى لمجموع نسبة ملءة رأس المال والبالغة 12.5%. بالإضافة لذلك، ووفقاً لدليل قواعد مصرف البحرين المركزي، يجب على البنوك المصنفة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية للحفاظ على نسبة امتصاص عالية للخسائر، معبراً عنها كرأس المال العادي من الفئة الأولى بنسبة 1.5% من إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر، كما يتم احتسابها لأغراض ملءة رأس المال.

46. نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع التي يتم الاحتفاظ بها ضمن عمليات المجموعة في البحرين عن طريق قانون حماية الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيدة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. الخطة تنطبق على جميع الحسابات المؤهلة المحتفظ بها في مكاتب المجموعة في البحرين، وتخضع لاستثناءات محددة، والحد الأقصى للمبلغ الكلي المستحق والقوانين الأخرى المتعلقة بإنشاء خطة لحماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مقدمة

تعرض هذه الوثيقة عمليات إفصاح الركيزة الثالثة على أساس موحد كما في 31 ديسمبر 2020، ويمثل الغرض من عمليات إفصاح الركيزة الثالثة السماح للمشاركين في السوق بتقييم أجزاء المعلومات الرئيسية حول رأس مال المجموعة وأوجه التعرض للمخاطر وعملية تقييم المخاطر. وتخضع المجموعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، وتتبع متطلبات إفصاح الركيزة الثالثة وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي.

تعتبر المجموعة هذه الإفصاحات بأنها وسيلة هامة لزيادة الشفافية، ولهذا فقد قدمت إفصاحات كبيرة في هذا التقرير، وهو أمر مناسب وذو أهمية بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالمجموعة والمشاركين في السوق. يجب قراءة إفصاحات الركيزة الثالثة جنباً إلى جنب مع البيانات المالية الموحدة المدققة كما في 31 ديسمبر 2020.

الإطار التنظيمي

تقوم المجموعة بتقييم ملاءة رأس المال الخاص بها بناءً على القواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ويتمحور الإطار التنظيمي حول الركائز الثلاث التالية:

- الركيزة 1 بشأن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل،.
- الركيزة 2 في عملية المراجعة الإشرافية وعملية تقييم ملاءة رأسالمال الداخلي؛
- الركيزة 3 بشأن انضباط السوق بما في ذلك شروط الإفصاح عن إدارة المخاطر وملاءة رأس المال.

الركيزة 1 – الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تعرف الركيزة 1 إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ويستخدم بنك البحرين الوطني حالياً النهج الموحد لتقييم الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق (RWAs)، وذلك أثناء استخدام نهج المؤشر الأساسي لتقييم الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيلية.

تتيح قواعد مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال الإرشاد حول قياسات المخاطر لاحتساب اشتراطات رأس المال. يطلب من البنوك التقليدية المرخص لها الوفاء بالحد الأدنى من اشتراطات ملاءة رأس المال:

مكونات معدل رأس المال الموحد				
الحد	الحد الأدنى للنسبة المطلوبة	احتياطي المحافظة على رأس المال	معدل ملاءة رأس المال بما في ذلك احتياطي المحافظة على رأس المال	
الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1)	6.5%	2.5% تتكون من الفئة 1 من رأس المال العادي	9.0%	
الفئة 1 الإضافية (AT1)	1.5%		10.5%	
الفئة 1 (T1)	8.0%			
الفئة 2 (T2)	2.0%			
إجمالي رأس المال	10.0%		12.5%	

ويتم خصم التعديلات حسب المتطلبات الرقابية (أي الخصومات)، بما في ذلك الشهرة والموجودات غير الملوسة، والمبالغ التي تتجاوز إجمالي حدود 15% للاستثمارات الجوهرية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة الرهن والأصول الضريبية المؤجلة من فروقات مؤقتة، بالكامل من الفئة 1 من رأس المال العادي بدءاً من تاريخ 1 يناير 2019.

على البنوك الحفاظ على احتياطي المحافظة على رأس المال (المحافظة على رأس المال) بنسبة 2.5% وهي تتكون من رأس المال العادي من الفئة 1 فوق الحد الأدنى الرقابي من نسبة إجمالي رأس المال وهي 10%، وسيتم فرض قيود على توزيعات رأس المال عندما ينخفض احتياطي المحافظة على رأس المال دون نسبة 2.5% وتتعلق القيود المفروضة فقط بالتوزيع، وليس بعمليات البنوك المرحضة.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر للمجموعة 2,343.2 مليون دينار بحريني، بينما بلغت الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1) وإجمالي رأس المال التنظيمي 500.8 مليون دينار بحريني، و 521.9 مليون دينار بحريني على التوالي. وبناءً على ذلك، فإن نسبة ملاءة رأس المال للفئة 1 من حصص رأس المال العادي وإجمالي ملاءة رأس المال 21.4% و 22.3% على التوالي. وفي الوقت ذاته، أفاد بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، وهو شركة تابعة لبنك البحرين الوطني، أن نسبة ملاءة رأس المال للفئة 1 من حصص رأس المال العادي وإجمالي ملاءة رأس المال 15.9% و 14.6% على التوالي. وتتجاوز هذه النسب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بموجب إطار بازل 3 والتي حددها مصرف البحرين المركزي.

إدارة المخاطر ورأس المال

تتعرض المجموعة للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإدارة المخاطر في المجموعة. يوافق المجلس على السياسات المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والتي تشكل جزءاً من إطار عمل إدارة المخاطر التي تتبناها المجموعة والتي تستند على توصيات الإدارة. قد قامت المجموعة بتشكيل العديد من اللجان التي تقوم بمراجعة وتقييم كافة الأمور المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء لإنجاز المهام المتنوعة ذات الصلة بالمخاطر وفق التسلسل الوظيفي الذي يعتمد على المبلغ، ونوع المخاطر وطبيعية العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر في المجموعة الدعم اللازم للإدارة العليا ووحدات العمل في جميع مجالات إدارة المخاطر. وتعد مهام مجموعة المخاطر مستقلة عن وحدات العمل وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي. تتكون مجموعة إدارة المخاطر من دائرة مخاطر الائتمان (المسؤولة عن تحليل الائتمان/العروض الاستثمارية المعتمدة مسبقاً، فضلاً عن إدارة سياسات وإجراءات المخاطر)، ودائرة إدارة الائتمان (مسؤولة عن التنفيذ بعد الحصول على التفويض والمتابعة)، ودائرة إدارة مخاطر السيولة والسوق، ودائرة إدارة مخاطر التشغيل، ودائرة إدارة مخاطر أمن المعلومات.

المقدمة	▼	الاستدامة	▼	النمو الاقتصادي	▼	الخدمات المصرفية المسؤولة	▼	خدمة عملائنا	▼	رعاية كوادرتنا العاملة	▼	الاستثمار المجتمعي	▼	الحفاظ على الموارد الطبيعية	▼	حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي	▼	البيانات المالية	▼	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال	▼
---------	---	-----------	---	-----------------	---	---------------------------	---	--------------	---	------------------------	---	--------------------	---	-----------------------------	---	--------------------------------	---	------------------	---	-------------------------------------	---

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية، نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات المجموعة الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات المجموعة الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظت المجموعة على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الإيداعات لدى البنوك، وسندات الخزينة، وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة، وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم إدارة الخزينة بمراقبة استحقاق الموجودات والمطلوبات، بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.

وقد جاءت مقدرة المجموعة في المحافظة على معدلات مستقرة من السيولة نتيجة لنجاحها المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من ودائع العملاء، وتنميتها. وساعدت الاستراتيجية التسويقية للمجموعة في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل. ويساعد استقرار قاعدة ودائع الزبائن في تقليل اعتماد المجموعة على السلفيات قصيرة الأجل والغير مستقرة. وتستطيع المجموعة أيضاً وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الاستثمار والتي تزيد مدد استحقاقها على ثلاثة أشهر. وتضمن المجموعة لنفسها وجود سيولة كافية دائماً من خلال الاستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الاحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الاستثمارات السائلة. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة ملف فجوة السيولة وسيناريو السيولة، ومعالجة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر حدوث خسائر تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة، وصرف العملات الأجنبية، والسلع التي تحتفظ بها المجموعة. وتخضع أنشطة المجموعة الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات مُحافَظة يتم توثيقها بشكل واضح، من خلال الالتزام بهياكل حدود شاملة يتم وضعها سنوياً، ومن خلال المراجعات المنتظمة. الجودة والتصنيف هما المعياران الرئيسيان في اختيار تداول الأصل. تستخدم المجموعة الطريقة الموحدة الخاصة بتخصيص رأس مال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية، وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأسهم، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الخيارات، ومخاطر السلع. وفي هذا الشأن، يتم رفع تقارير يومية لأغراض مراجعتها، واتخاذ القرارات من قبل الإدارة العليا في المجموعة.

يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة إلى حد أن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق تؤثر على الهوامش، وصافي الفوائد المكتسبة، والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية المجمعة. يتأثر صافي دخل الفوائد نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة إلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف المجموعة هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداتها ومطلوباتها، وفي نفس الوقت تهئية نفسها وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة. يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويتم إعداد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام، ورفعها للإدارة العليا لمراجعتها، ويتم تعديل الأوضاع، إن تطلب الأمر ذلك. بالإضافة لذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة ملف حساسية أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

يتم استخدام عملية إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومن خلال هيكله المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. وتستخدم المجموعة وسائل مختلفة لقياس وإدارة تعرضاتها إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما تستخدم المجموعة تحليل المدة من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية، والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. ويتيح عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره 1% في العائد، ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتستخدم المجموعة تحليل فجوة أسعار الفائدة لقياس حساسية أسعار الفائدة لأرباحها السنوية نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة، وأوضاع الأدوات المشتقة.

مخاطر التشغيل

تمثل المخاطر التشغيلية خطراً على تحقيق استراتيجيتنا أو أهدافنا نتيجة لعمليات، أو أشخاص، أو أنظمة داخلية غير كافية أو فاشلة، أو نتيجة لأحداث خارجية، وتنشأ المخاطر التشغيلية من العمليات اليومية أو الأحداث الخارجية، وهي مرتبطة بكل جانب من جوانب أعمالنا.

المخاطر التشغيلية:

- يتم قياسها باستخدام عملية تقييم المخاطر والضوابط، والتي تقيّم مستوى المخاطر وفعالية الضوابط، وتقاس لإدارة رأس المال باستخدام خسائر أحداث المخاطر؛
- يتم رصدها باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية، وغيرها من أنشطة الرقابة الداخلية؛
- يتم إدارتها في المقام الأول من قبل مدراء الأعمال والمدراء الوظيفيين الذين يحدّدون ويقيّمون المخاطر، ويقومون بتطبيق الضوابط لإدارتها ورصد فعالية هذه الضوابط، باستخدام إطار إدارة المخاطر التشغيلية.

الهدف من إطار إدارة المخاطر التشغيلية هو إدارة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ضمن المستويات المحددة للمخاطر التشغيلية بما يتوافق مع مستوى تحمل المخاطر لدينا. ويحدد إطار إدارة المخاطر التشغيلية الحد الأدنى من المعايير والعمليات، وهيكل الحوكمة لإدارة المخاطر التشغيلية، والضوابط الداخلية في البحرين وفي فروع البنك الخارجية. وقد تم تصنيف إطار إدارة المخاطر التشغيلية في سياسة إدارة مخاطر تشغيلية عالية، مع استكمالها بالإجراء التفصيلي، والذي يصف النهج الذي نتبعه في تحديد، وتقييم، ومراقبة، والسيطرة على المخاطر التشغيلية الواجب، وتقديم توجيهات بشأن الإجراءات المخففة الواجب اتخاذها عند تحديد نقاط الضعف.

تم تأسيس قسم مخصص لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن قسم مجموعة المخاطر، والقسم مسئول عن قيادة عملية دمج قسم إدارة المخاطر التشغيلية وضمن الالتزام بالسياسات والعمليات المرتبطة بها عبر خطي الدفاع الأول والثاني. ويدعم القسم كبير موظفي قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، والتي تجتمع شهرياً لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية، ومراجعة تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية.

إن رؤساء الأقسام والمهام في المجموعة مسؤولون عن الحفاظ على مستوى مقبول من الرقابة الداخلية بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمليات، وتحديد المخاطر وتقييمها، ووضع الرقابة ومراقبة فعالية تلك الرقابة. ويساعد إطار إدارة المخاطر التشغيلية المديرين على إنجاز هذه المسؤوليات من خلال تحديد منهجية قياسية لتقييم المخاطر وتوفير أداة للإبلاغ المنتظم عن بيانات الخسائر التشغيلية. ويتم تسهيل عمليات التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والتحكم في العمليات، إلى جانب المسائل وخطط العمل، وتوجيهها ومراقبتها من خلال قسم إدارة المخاطر التشغيلية والحفاظ عليها من قبل وحدات الأعمال. للمساعدة في ضمان استمرار الإبلاغ عن الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل ومراقبتها، فإنه يتعين على جميع وحدات الأعمال الإبلاغ عن الخسائر الفردية أو الخسائر الوشيكَة إلى قسم إدارة المخاطر التشغيلية.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

إطار إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن تحديد وتحسين وضمان التخفيف المناسب للمخاطر ضمن إطار المخاطر المقبولة الذي وضعه مجلس إدارة المجموعة. ويشمل هذا مراجعة وإعداد التقارير بخصوص النتائج والتوصيات المرفوعة لمجلس الإدارة بشأن:

- قبول المخاطر الحالية والمستقبلية للمجموعة (أي فيما يتعلق بمدى وفئات المخاطر التي يعتبر مجلس الإدارة أنها قابلة للتحمل من قبل المجموعة)؛
- إطار المجموعة لإدارة المخاطر (تبني المبادئ، والسياسات، والمنهجيات، والأنظمة، والعمليات، والإجراءات، والأفراد)؛ و
- ثقافة المخاطر للمجموعة، لضمان دعمها قابلية المجموعة للمخاطر. في هذا الشأن، ستبني اللجنة وجهة نظر تطلعية، والتي تسعى لتوقّع التغيرات في ظروف العمل.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تمثل الخسارة المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بأحكام وشروط التسهيلات الائتمانية. يتم قياس مثل هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة لكل من الأصول ضمن الميزانية العمومية والأصول خارج الميزانية العمومية.

تقر المجموعة أن مخاطر الائتمان تمثل تكلفة ضمنية وجوهريّة، ويجب تحديدها مقابل الدخل. المخاطر هي ضلع واحد من المثلث لأي نظام رأسمالي اقتصادي، ويجب النظر إليها بالتزامن مع متطلبات رأس المال والعوائد. تقوم المجموعة بتقييم المخاطر من حيث الأثر على الدخل وقيم الأصول، ويعكس تقييم المجموعة للأثر المحتمل على عملها وفقاً للتغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية والسوقية، وفي الجدارة الائتمانية لعملائها. لطالما كانت إدارة مخاطر المجموعة محفظة واستباقية بهدف تحقيق علاقة متوازنة بين شهية المخاطرة والعوائد المتوقعة.

تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة مخاطر التمرکز من خلال وضع حدود للتعرضات للدول، والقطاعات، ومجموعات الأطراف المقابلة. تستخدم إدارة مخاطر الائتمان معايير صارمة لوضع مثل هذه الحدود، والتي ضمنت محدودية أثر أي تطورات سلبية على توليد الدخل وقوة رأس مال المجموعة. وبالمثل، تم تطبيق معايير حصيفة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية للمجموعة، والتي تحدد لإدارة الخزينة في المجموعة مستويات التعرضات المقبولة للمنتجات المختلفة، وذلك بناء على طبيعتها، ومدتها، وتصنيفها، ونوعها، ومميزاتها، إلخ.

لقد قامت المجموعة بوضع إجراءات جيدة، ليس بغرض التقييم فحسب، ولكن لمراقبة مخاطر الائتمان بصورة مستمرة. يستند تقييم الائتمان على المعلومات المالية للمقترض، وتوقعات الأداء، ووضع السوق، وتطلعات القطاع، والتصنيفات الخارجية (إن وجدت)، وسجل الإنجازات، ونوع المنتج، ومدة التسهيل، وسلوك الحساب، ومصادر وقدرة السداد، والضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. يتم إجراء مراجعات منتظمة لكل حساب، ويتم التخفيف من المخاطر التي يتم تحديدها بأكثر من طريقة، والتي تشمل الحصول على الضمانات، والضمانات المقابلة من المساهمين وأو أطراف ثالثة أخرى. يتم الحفاظ على هوامش مناسبة على الضمانات لتوفير الحماية مقابل التحركات السلبية في السعر السوقي للضمان. بالإضافة لإجراء تقييمات منتظمة لتحديد الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، تقوم وحدات العمل وإدارة مخاطر الائتمان يومياً بمراقبة التطورات المالية في جميع أنحاء العالم، لضمان تحديد أي أحداث تؤثر على ملف المخاطر في الوقت المناسب.

وحدات عمل المجموعة هي المسؤولة عن توليد الأعمال والتدقيق المبدئي للعروض وفقاً لمتطلبات السياسة المنصوص عليها. التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز مستويات معينة، أو تقع خارج فئة المنتج المعتمدة مسبقاً، يتم مراجعتها بصورة مستقلة من قبل إدارة مخاطر الائتمان، حيث تقوم بتحليل العرض ورفع توصياتها، قبل موافقة السلطات ذات الاختصاص. بالإضافة للتحليل الائتماني الدقيق والصارم، يتم تطبيق أحكام وشروط جميع التسهيلات الائتمانية بصرامة من قبل إدارة مخاطر الائتمان. نظام التصنيف الداخلي وعملية المراجعة يضمنان تحديد أي تدهور في مخاطر الائتمان، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المترتبة.

تستند التصنيفات الداخلية للمجموعة على مقياس من 16 نقطة، والذي يأخذ بالاعتبار القوة المالية للمقترض، بالإضافة للنواحي النوعية، وذلك للوصول للمحة شاملة لمخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالمقترض. يتم تقسيم التصنيفات إلى فئات، والتي تعكس تقديرات أقصى خسارة محتملة في حالة التخلف عن السداد. يتم مراجعة تصنيفات المخاطر المعينة لكل مقترض مرة واحدة سنوياً على الأقل. المراقبة المستمرة للمحفظة يمكنّ المجموعة من تحديد الحسابات التي شهدت تدهوراً في لمحة المخاطر. ويستثنى من نظام التصنيف هذا، التسهيلات الائتمانية للمستهلكين، والتي تمنح بناءً على معايير محددة مسبقاً، مثل تعيين الراتب، والحد الأقصى للالتزام بالسداد كنسبة مئوية من الراتب، إلخ.

كما تستخدم المجموعة التصنيفات الخاصة بوكالات التصنيف كجزء من عملية التقييم، مع الأخذ بالاعتبار لتعرضات الكيانات المصنفة.

لأغراض المقارنة، يتم تعيين التصنيفات الداخلية للمجموعة لتصنيفات وكالات فيتش، وموديز، وستاندرد أند بوروز كما يلي:

درجات التصنيف الداخلية	تصنيف وكالة فيتش	تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز	تصنيف وكالة موديز
1	AAA	AAA	Aaa
2	AA+	AA+	Aa1
3	AA	AA	Aa2
4	AA-	AA-	Aa3
5	A+	A+	A1
6	A	A	A2
7	A-	A-	A3
8	BBB+	BBB+	Baa1
9	BBB	BBB	Baa2
10	BBB-	BBB-	Baa3
11	BB+	BB+	Ba1
12	BB إلى BB-	BB إلى BB-	Ba2 إلى Ba3
13	B+ إلى B-	B+ إلى B-	B1 إلى B3
14-16	CCC+ إلى D	CCC+ إلى D	Caa1 إلى C

على الرغم من ذلك، لا يُقصد من التعيينات أعلاه ان تعكس علاقة مباشرة بين التصنيفات الداخلية للمجموعة والتصنيفات المقابلة لوكالات التصنيف الخارجية، وذلك لاختلاف الأساس والمنهجية.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

هيكل رأس المال وملاءة رأس المال (تتمة)

إستناداً إلى التعميمات الأخيرة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية التنظيمية استجابة لجائحة الكورونا ("COVID-19")، استبعدت المجموعة خسارة التعديل الناتجة عن تأجيل القروض من رأس المال التنظيمي. تم تخفيض الخسائر من خلال أي منح حكومية متعلقة بجائحة الكورونا ("COVID-19"). كما أصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته إلى البنوك لاستبعاد أي خسائر ناتجة عن المخصصات المتعلقة بجائحة الكورونا ("COVID-19") من رأس المال التنظيمي لغرض حسابات ملاءة رأس المال. وقد تم تعديل الأرباح المستبقاة في الجدول أعلاه لتعكس هذه الامتيازات التنظيمية.

مخاطر الائتمان

توجد لدى المجموعة محفظة ائتمان متنوعة مضمنة وغير مضمنة في الميزانية العمومية، وهي مقسمة إلى فئات التعرض للأطراف المقابلة وذلك وفقاً لإطار ملاءة راسي المال لنظام بازل 3 الذي وضعه مصرف البحرين المركزي للطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف على مستوى عال لفئات التعرض للأطراف المقابلة وأوزان المخاطر المستخدمة للحصول على فئات الأصول الموزونة للمخاطر:

محفظة الحكومات

تتكون محفظة الحكومات من التعرضات للحكومات ومصارفها المركزية. وتمثل أوزان المخاطر فيها نسبة صفر مئوية للتعرضات بالعملة المحلية ذات العلاقة بالحكومة، ولأي تعرضات لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر المطالبات بالعملات الأجنبية ضد الحكومات الأخرى موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويجوز تضمين بعض بنوك التنمية متعددة الجنسيات وذلك كما يحدده مصرف البحرين المركزي في محفظة الحكومات واعتبارها ديوناً بمخاطر موزونة بنسبة صفر بالمئة.

محفظة منشآت القطاع العام

إن محفظة منشآت القطاع العام موزونة للمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية، ما عدا محفظة منشآت القطاع العام في البحرين، والمطالبات بالعملات المحلية ضد منشآت القطاع العام الأخرى التي يتم وزنها للمخاطر بنسبة صفر بالمئة من قبل الجهة الرقابية ذات العلاقة في كل دولة، والتي يتم وزنها للمخاطر بنسبة صفر بالمئة.

محفظة البنوك

إن محفظة المطالبات من البنوك موزونة للمخاطر بالاستناد إلى تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة للتعرضات قصيرة الأجل المؤهلة إلى البنوك الأجنبية المرخصة في مملكة البحرين. ويتم تعريف التعرضات قصيرة الأجل بأنها تعرضات مدتها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل، ويتم تصنيفها وتمويلها بالعملة المحلية ذات العلاقة. ويتم السماح بالمخاطر الموزونة التفضيلية بالنسبة للمطالبات قصيرة الأجل بالنسبة للتعرضات بالدينار البحريني/الدولار الأمريكي في حالة البنوك التي يتم تأسيسها في مملكة البحرين.

محفظة المؤسسات

إن مطالبات المؤسسات موزونة للمخاطر بالاستناد إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة 100% لتعرضات المؤسسات غير المصنفة. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة لبعض المؤسسات المملوكة من قبل حكومة مملكة البحرين، وذلك على النحو الذي يحدده مصرف البحرين المركزي، والتي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر لها

محفظة التجزئة التنظيمية

تضم المطالبات من الأفراد والمؤسسات التجارية الصغيرة ذات عائد سنوي أقل من 2.0 مليون دينار بحريني، حيث لا يتجاوز إجمالي الحد الأقصى للتعرض للتجزئة للطرف المقابل حاجز 250 ألف دينار بحريني. ويتم تخصيص مخاطر موزونة لهذه التعرضات بنسبة 75%.

الرهونات العقارية

إن الإقراض مؤمن عبر الرهن العقاري الأول على الممتلكات السكنية والتي يقطنها أو سيقطنها المقترض أو المؤجرة، ويتم تخصيص مخاطر موزونة لهذه المطالبات بنسبة 75%.

محفظة الأسهم / الصناديق

إن محفظة الأسهم تشتمل على استثمارات أسهم مسجلة في الدفاتر المصرفية، أي مصنفة كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج مخاطر الائتمان (المحددة) للأسهم في دفتر التداول ضمن مخاطر السوق لأغراض إحتساب ملاءة رأس المال حسب المتطلبات التنظيمية.

يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة 100% للأسهم والصناديق المدرجة. أما الأسهم والصناديق غير المدرجة فإنها موزونة للمخاطر عند 150%. ويتم قياس مخاطر الاستثمارات في الصناديق المصنفة حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تجميع الاستثمارات الجوهرية في الأسهم المدرجة وغير المدرجة للمؤسسات المالية، وخصم الزائد فوق 10% لفئة 1 من رأس المال العادي من السهم، أما المبلغ غير المخصوم فإنه موزون للمخاطر بنسبة 250%.

أما الاستثمارات في العقارات والسندات والصناديق وأسهم الشركات العاملة في قطاع العقارات فإنها موزونة للمخاطر عند 200%.

وبالإضافة للمحافظ أعلاه، فإن التعرضات الأخرى يتم موزونة للمخاطر كما يلي:

التعرضات المستحقة

يتم تصنيف جميع تعرضات القروض المستحقة، بغض النظر عن تصنيف التعرض بشكل منفصل تحت فئة أصول التعرضات المستحقة. ويتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة 100% أو 150% استناداً لمستوى المخصص المحدد الذي يتم الاحتفاظ به مقابل التعرض.

موجودات أخرى

الموجودات الأخرى موزونة للمخاطر بنسبة 100%. كما يتم تطبيق تعديل التقييم الائتماني للتعرضات المشتقة السارية، ويتم إدراجها ضمن فئة الأصول الأخرى.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

مخاطر التشغيل (تتمة)

في 2020، استمر العمل المتواصل لتعزيز الضوابط التي تدير معظم المخاطر الرئيسية. ومن بين إجراءات أخرى، قامت المجموعة بما يلي:

- مواصلة تطوير الضوابط للمساعدة في ضمان أن تعرف المجموعة عملائها، وأن تطرح الأسئلة الصحيحة، وأن ترصد المعاملات وتعيد المخاوف للكشف عن ومنع وردع مخاطر الاحتيال؛
- تحسين الضوابط والأمن لحماية العملاء عند استخدام القنوات الرقمية؛
- زيادة الرقابة وتعزيز ضوابط الكشف لإدارة مخاطر الاحتيال التي تنشأ عن التقنيات الجديدة وطرق جديدة لمزاولة الأعمال المصرفية.

مراقبة المخاطر ورفع التقارير بشأنها

النظم والعمليات موجودة بغرض المراقبة المنتظمة ورفع التقارير بخصوص تعرضات المخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بغرض مراقبة وإدارة ملف مخاطر المجموعة بفعالية.

يتم رفع تقارير المخاطر كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة، والتي تغطي مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، والتشغيل، ومخاطر التمرکز، والمخاطر الأخرى. يتم تزويد الإدارة العليا بتقرير يومي حول مخاطر السوق، وتقارير شهرية حول المخاطر الأخرى. يتم رفع تقارير بخصوص ملاءة رأس المال والتقييم الداخلي لملاءة رأس المال للإدارة العليا على أساس شهري. بالإضافة لذلك، يتم إجراء اختبار الإجهاد على ملاءة رأس المال مرتين في السنة، أو بتكرار أكثر في أوقات الحاجة، ويتم رفعه لمجلس الإدارة والإدارة العليا لاتخاذ القرارات المناسبة.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة المجموعة إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال من أجل المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين، وأطراف السوق، وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. وتدرك المجموعة آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق المساهمين، كما تدرك المجموعة أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تحقيق عوائد مرتفعة والتي ممكن الحصول عليها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثلته الوضع السليم لرأس المال.

يهدف إطار إدارة رأس مال المجموعة إلى التأكد من أن هناك معدلات كافية من رأس المال لدعم المخاطر الأساسية لأنشطة أعمال المجموعة، والمحافظة على وضع جيد لملاءة رأس المال بموجب الاشتراطات الرقابية. وتستخدم المجموعة عملية داخلية لتقييم ملاءة رأس المال (ICAAP) تشمل عملية الإشراف والمراقبة وتقديم التقارير وعمليات مراجعة الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس مختلف المخاطر غير المغطاة بموجب مخاطر الركيزة 1 من القواعد الإرشادية والقيام بمراجعة دورية لملاءة رأس المال بشكل عام في ضوء مخاطر واستراتيجيات الأعمال التي تضعها المجموعة. وتشمل المخاطر التي تأتي ضمن مخاطر الركيزة 1 والمغطاة بموجب العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال مخاطر التمرکز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي، والمخاطر المتنوعة الأخرى. تأخذ العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية للمجموعة، وتوقعات النمو الائتماني، ومصادر واستخدامات المجموعة في المستقبل، وسياسة توزيع أرباح الأسهم، وأثار جميع هذه العوامل على المحافظة على مستويات كافية من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل أيضاً اختبار الإجهاد لملاءة رأس مال المجموعة، وذلك لتحديد احتياجات رأس المال، والتخطيط من أجل المحافظة على مستوى كافي من ملاءة رأس المال بحيث تتوافق مع تصنيفات المخاطر.

تتأكد المجموعة كذلك من الوفاء بمتطلبات رأس المال على أساس موحد، وكذلك الوفاء بالمتطلبات التنظيمية المحلية، إن وجدت، في البلدان التي توجد فيها فروع للمجموعة. وقد التزمت المجموعة بالمتطلبات الرأسمالية طوال العام.

تحصل المجموعة على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي قبل رفع أي توصية بتوزيع أرباح أسهم لموافقة المساهمين.

هيكل رأس المال وملاءة رأس المال

هيكل رأس المال، والحد الأدنى لرأس المال، وملاءة رأس المال

يتكون رأس المال المجموعة المدفوع من أسهم عادية فقط، والتي تملك حقوق تصويت نسبية. وليس لدى المجموعة أي نوع آخر من أدوات رأس المال.

جميع الأرقام المعروضة أدناه هي كما في 31 ديسمبر 2020، ما لم ينص على خلاف ذلك.

ملايين الدنانير البحرينية	
الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1)	
رأس المال	170.3
أسهم غير مخصصة تحت نظام جوافز الموظفين بالأسهم	(1.3)
علاوة إصدار	10.5
الاحتياطي القانوني	85.1
الاحتياطيات العامة	32.4
احتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة	250.3
مجموع حقوق الملكية	547.4
خسائر إضافية غير محققة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية الغير مؤهلة لرأس المال القانوني	-
مجموع الفئة ١ من رأس المال العادي قبل الحصة غير المسيطرة	547.4
مجموع الحصة غير المسيطرة في الشركات المصرفية التابعة المحتسبة في الفئة ١ من رأس المال العادي	7.9
مجموع رأس المال التنظيمي	555.3
الخصم من الفئة ١ من رأس المال العادي (الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى)	(54.4)
مجموع الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1)	500.8
الفئة الإضافية 1	-
مجموع الفئة الإضافية 1	500.8
الفئة 2 من رأس المال	
الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاضعة لنسبة 1.25% من الأصول الموزونة لمخاطر الائتمان	21.1
مجموع الفئة 2 من رأس المال	521.9
مجموع قاعدة رأس المال (الفئة 1 + الفئة 2)	521.9

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مخاطر الائتمان (تتمة)

تعرضات المخاطر الائتمانية (تتمة)

الجدول السابق يشمل بعض التعرضات للعملاء/الأطراف المقابلة، والتي تزيد عن 15% عن قاعدة رأس مال المجموعة. حصلت هذه التعرضات على موافقة مصرف البحرين المركزي، أو هي تعرضات معفاة بموجب سياسة مصرف البحرين المركزي للتعرضات الكبيرة. الجدول أدناه يوضح تفاصيل هذه التعرضات:

الطرف المقابل	نوع الطرف المقابل	إجمالي التعرض (بملايين الدنانير البحرينية)
الطرف المقابل أ	سيادي	1,320.5
الطرف المقابل ب	بنك مركزي	197.3

التوزيع الجغرافي للتعرضات

بملايين الدنانير البحرينية	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى المصارف المركزية	77.9	-	-	-	77.9
سندات الخزانة	236.7	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	290.3	10.4	34.3	0.4	335.4
قروض وسلفيات	2,079.5	66.9	26.6	0.1	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	1,133.1	5.8	-	-	1,138.9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	92.3	1.1	1.8	-	95.2
مجموع الموجودات	3,909.8	84.2	62.7	0.5	4,057.2
مطلوبات طارئة والتزامات مصرفية	464.4	0.1	31.5	4.9	500.9
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	4.1	-	37.6	0.1	41.8
	4,378.3	84.3	131.8	5.5	4,599.9

الاستحقاق التعاقدى المتبقي

بملايين الدنانير البحرينية	حتى 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	3-1 سنوات	5-3 سنوات	10-5 سنوات	20-10 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
الموجودات									
أرصدة لدى المصارف المركزية	77.9	-	-	-	-	-	-	-	77.9
سندات الخزينة	187.7	36.8	12.2	-	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	335.4	-	-	-	-	-	-	-	335.4
قروض وسلفيات	405.5	149.5	164.5	566.6	429.5	300.0	130.3	27.2	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	274.0	43.8	20.1	367.3	268.5	124.2	4.0	37.0	1,138.9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	89.5	0.8	0.1	0.5	0.7	-	-	3.6	95.2
مجموع الموجودات	1,370.0	230.9	196.9	934.4	698.7	424.2	134.3	67.8	4,057.2
مطلوبات طارئة والتزامات مصرفية	214.2	24.1	78.0	50.7	22.9	0.8	0.1	110.1	500.9
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	18.3	0.7	0.2	13.0	3.4	6.2	-	-	41.8
	1,602.5	255.7	275.1	998.1	725.0	431.2	134.4	177.9	4,599.9

التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدى المجموعة 1,399.2 مليون دينار بحريني.

التعرضات المستحقة

وفقاً لسياسة المجموعة والقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي يتجاوز موعد دفع الفائدة عنها أو المبلغ الأصلي 90 يوماً تعتبر قروضاً متعثرة.

تمثل الأيام التي تلت تاريخ الاستحقاق عدد الأيام التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها الأول الذي لم يتم فيه استلام المبلغ المستحق بالكامل، ويتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون النظر إلى أي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقرض.

تملك المجموعة أنظمة وإجراءات تساعد في تحديد المتأخرات في أي حساب. ويتم اتباع طريقة تصنيف صارمة لجميع الحسابات التي يتجاوز موعد استحقاقها 90 يوماً. وتطبق المجموعة معايير صارمة لوضع المخصصات ومراقبة القروض المتعثرة. ويتم تحديد مستوى المخصصات المطلوبة وذلك بناءً على وضع الضمانات، ومصدر التسديد، والقيم المصنومة من التدفقات النقدية وغيرها. ويتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر الكامنة في المحفظة.

يتم تقييم جميع القروض والسلفيات المتعثرة لانخفاض القيمة عند المرحلة 3. بموجب المرحلة الثالثة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة استناداً إلى الفرق بين صافي المبلغ الذفرتي والمبلغ القابل للاسترداد للأصل المالي. يتم قياس المبلغ القابل للاسترداد كالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، شاملاً المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات، مخصومة استناداً إلى معدل الفائدة الأصلي المطبق في بداية التسهيل الائتماني، أو، للأدوات الدين، بمعدل الفائدة الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.

ويتم في الوقت الحالي قياس الانخفاض في القيمة وعدم قابلية استرداد القروض والسلفيات في المحفظة الأوسع من الأصول المالية، التي لم يتم إدراجها على أنها منخفضة بشكل فردي، وفق حسابات مستقبلية بناءً على عدة عوامل مختلفة، تشمل التصنيفات الداخلية للمخاطر، والمعدلات التاريخية للتوقف عن السداد المعدلة مع الأخذ بالاعتبار لسيناريوهات متعددة لتوقعات الاقتصاد الكلي في المستقبل، ومعدلات الخسارة في حالة العجز عن السداد، وتغير التصنيف.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مخاطر الائتمان (تتمة)

مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية

تستخدم المجموعة التصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف الخارجية لتشتق أوزان المخاطر بموجب إطار بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما هو مطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي، حين يوجد تقييمان مؤهلان من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية والذي يحددان أوزان المخاطر المختلفة، يتم تطبيق وزن المخاطر الأعلى. في حال وجود ثلاثة تقييمات أو أكثر من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية، يجب الإشارة للتقييمين المتعلقين بأوزان المخاطر اللتين الأقل، ويجب تطبيق وزن المخاطر الأعلى من بين هاذان الاثنان.

بملايين الدنانير البحرينية	التعرضات الائتمانية قبل مخففات المخاطر الائتمانية	مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة	مخففات المخاطر الائتمانية بعد مخففات المخاطر الائتمانية	متوسط نسبة وزن المخاطر	التعرض الموزون للمخاطر	مطلوبات رأس المال بنسبة 12.5%
محفظة الحكومات	1,654.8	-	1,654.8	0%	-	-
محفظة منشآت القطاع العام	0.2	-	0.2	0%	-	-
محفظة البنوك	321.3	66.3	255.0	48%	122.2	15.3
محفظة المؤسسات	1,215.1	86.7	1,128.4	55%	621.8	77.7
محفظة التجزئة التنظيمية	1,004.9	2.9	1,002.1	75%	751.6	93.9
محفظة الرهونات العقارية السكنية	51.0	-	51.0	75%	38.2	4.8
محفظة الأسهم/الصناديق	102.2	-	102.2	161%	164.2	20.5
محفظة التعرضات المستحقة	54.0	1.3	52.7	112%	59.1	7.4
موجودات أخرى	238.7	-	238.7	104%	248.6	31.1
مجموع التعرضات لمخاطر الائتمان	4,642.2	157.2	4,485.0		2,005.7	250.7
مخاطر السوق			23.8			3.0
مخاطر التشغيل			313.7			39.2
مجموع الأصول الموزونة للمخاطر						2,343.2
نسبة ملاءة الفئة 1 من رأس المال العادي						21.4%
نسبة ملاءة رأس المال						22.3%

مخففات مخاطر الائتمان عبارة عن أساليب لتخفيف آثار مخاطر الائتمان مثل الضمانات على الودائع، والرهن العقاري وأو الأسهم والأدوات المالية. على كل، لغرض إحتساب ملاءة رأس المال، يؤخذ في الإعتبار تلك الرهونات المؤهلة حسب بازل 3.

وفقاً لدليل قواعد مصرف البحرين المركزي، يجب على البنوك المصنفة كبنوك ذات أهمية نظامية محلية (DSIBs) الاحتفاظ بنسبة استيعاب عالية للخسائر (HLA) معيّراً عنها في الفئة 1 من رأس المال العادي بنسبة 1.5% من مجموع الأصول الموزونة للمخاطر، التي يتم احتسابها لأغراض ملاءة رأس المال. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت نسبة الفئة 1 من رأس المال العادي للبنك 21.4%، متجاوزة الحد الأدنى لنسبة الفئة 1 من رأس المال العادي، ومتطلبات المخففات للبنوك ذات الأهمية نظامية المحلية البالغة 9.0% و1.5% على التوالي.

تعرضات المخاطر الائتمانية

فيما يلي إجمالي التعرضات الائتمانية، المعروضة قبل تطبيق أي من تقنيات تخفيف المخاطر الائتمانية:

بملايين الدنانير البحرينية	كما في تاريخ 31 ديسمبر 2020	2020 المتوسط اليومي
أرصدة لدى المصارف المركزية	77.9	85.5
سندات خزينة	236.7	321.8
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	335.4	354.1
قروض وسلفيات	2,173.1	2,097.4
أوراق مالية استثمارية	1,138.9	1,173.0
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	95.2	97.9
مجموع الموجودات	4,057.2	4,129.7
التزامات مصرفية غير مشتقة ومطلوبات طارئة	500.9	531.0
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	41.8	30.6
	4,599.9	4,691.3

التعرضات حسب القطاع أو الصناعة

بملايين الدنانير البحرينية	البحرين	أخرى	حكومات	الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
الموجودات									
أرصدة لدى المصارف المركزية	-	-	-	-	77.9	-	-	-	77.9
سندات الخزينة	226.6	10.1	-	-	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	-	335.4	-	-	-	335.4
قروض وسلفيات	159.2	-	329.7	73.3	165.3	921.3	524.3	2,173.1	2,173.1
أوراق مالية استثمارية - سندات الدين	1,075.4	34.6	-	17.2	-	-	11.7	1,138.9	1,138.9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	14.4	0.3	1.3	3.6	0.3	7.3	68.0	95.2	95.2
مجموع الموجودات	1,475.6	45.0	331.0	507.4	165.6	928.6	604.0	4,057.2	4,057.2
التزامات مصرفية غير مشتقة ومطلوبات طارئة	110.9	-	136.2	67.3	122.2	40.5	23.8	500.9	500.9
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	2.5	-	-	39.3	-	-	-	41.8	41.8
	1,589.0	45.0	467.2	614.0	287.8	969.1	627.8	4,599.9	4,599.9

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مخاطر الائتمان (تتمة)

إعادة هيكلة
خلال العام 2020، تم إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية البالغة 98.3 مليون دينار بحريني. وقد ارتبطت إعادة هيكلة الامتيازات بصورة رئيسية مع تأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في التغلب على ظروف أزمة السيولة المؤقتة، أو لإعادة تنظيم السداد مع التوقعات المعدلة للتدفقات النقدية للمقرضين، وتعديل شروط تعهدات القروض. ونظراً للطبيعة البسيطة أو الثانوية للامتيازات، فلم يكن هناك تأثير كبير على مخصصات المجموعة للقروض والسلفيات المتعثرة أو الأرباح المستقبلية. ووفق قواعد مصرف البحرين المركزي، يجب قيد القروض التي تمت إعادة هيكلتها كمرحلة ثانية لمدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

تخفيض مخاطر الائتمان

- يتم احتساب تخفيض متطلبات رأس المال المنسوب إلى مخففات مخاطر الائتمان بطرق مختلفة، اعتماداً على نوع التخفيف من المخاطر كما يلي:
- مبلغ التعرض المعدل: تستخدم المجموعة الطريقة الشاملة للضمانات المالية المؤهلة، مثل النقد والأسهم المدرجة في إحدى أسواق الأوراق المالية المعترف بها. ويتم تعديل مبلغ التعرض والضمان المالي، إن كان ذلك قابلاً للتطبيق، مقابل تذبذب السوق من خلال استخدام التعديلات الإشرافية. (لعدم التوافق بين العملات وتذبذبات الأسعار وعدم التوافق في مواعيد الاستحقاق).
 - استبدال الطرف المقابل: يتم استخدام طريقة الاستبدال للضمانات المؤهلة (فقط الحكومات أو البنوك أو المؤسسات ذات تصنيفات مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية الأعلى من تصنيفات الطرف المقابل؛ ويجوز أخذ الضمانات الصادرة من قبل المؤسسات بالاعتبار فقط إذا كانت تصنيفاتها بدرجة (A-) أو أفضل)، حيث يتم في هذه الحالة تحليل التصنيف الائتماني للضامن محل التصنيف الائتماني للطرف المقابل.

المبادئ المنظمة للضمانات والتقييم

الضمانات الرئيسية التي يتم أخذها لتخفيف المخاطر على تعرضات الائتمان تشمل: ودائع يحتفظ بها الزبائن، أو رهونات أسهم مدرجة، أو رهونات عقارات سكنية/ تجارية، أو أوراق مالية استثمارية، أو ضمانات مقابلة من بنوك أخرى، إلخ. وتشمل مخففات المخاطر الأخرى الراتب، والتنازل عن مكافأة نهاية الخدمة للقروض الشخصية، والضمانات الشخصية للمروجين، إلخ. ومع ذلك، لأغراض احتساب ملاءة رأس المال، لا يؤخذ بالاعتبار سوى الضمانات المؤهلة المحتسبة وفق إطار بازل 3.

تحدد السياسة الائتمانية للمجموعة أنواع الضمانات المقبولة، والتعديلات المطبقة أو النسب بين القروض والقيمة. ولدى المجموعة سياسة للتقييم المستقل للضمانات. وفي حالة العقارات، فإن التقييم يتم سنوياً من قبل مقيمين مستقلين في أوقات المراجعة، وذلك كما تشترطه السياسة الائتمانية للمجموعة. وفيما يتعلق بالأسهم المسعرة والأوراق المالية الأخرى، فإن عملية التقييم تعتمد على سعر الإقفال في سوق الأوراق المالية. وتتم متابعة القيمة السوقية للضمان بشكل نشط ومنظم ويتم تقديم طلبات الحصول على ضمانات إضافية على النحو المطلوب ووفقاً لشروط الاتفاقيات الأساسية. وبشكل عام، فإن الاقتراض يعتمد على قدرة الزبون على التسديد وليس على قيمة الضمان. ولكن الضمان يعتبر بديلاً ثانوياً يمكن اللجوء إليه في حالة التخلف عن السداد.

فيما يلي الضمانات المالية المؤهلة المعروضة حسب المحفظة:

بملايين الدنانير البحرينية	إجمالي التعرض الائتماني	الضمان المالي	التعرض الائتماني بعد مخففات المخاطر
المحفظة السيادية	1,654.8	-	1,654.8
محفظة منشآت القطاع العام	0.2	-	0.2
محفظة البنوك	321.3	66.3	255.0
محفظة المؤسسات	1,215.1	86.7	1,128.4
محفظة التجزئة التنظيمية	1,004.9	2.9	1,002.1
محفظة الرهونات السكنية	51.0	-	51.0
محفظة الأسهم/الصناديق	102.2	-	102.2
محفظة التعرضات المستحقة	54.0	1.3	52.7
موجودات أخرى	238.7	-	238.7
	4,642.2	157.2	4,485.0

التسويات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية

تدخل المجموعة في اتفاقيات مقاصة في سياق العمل الاعتيادي، والتي تمنح المجموعة الحقوق القانونية لمقاصة الأرصدة من أطراف مقابلة محددة، لكل من التعرضات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت الموجودات والمطلوبات المالية التي تمت تسويتها بموجب اتفاقيات المقاصة 55.4 مليون دينار بحريني.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مخاطر الائتمان (تتمة)

القروض والسلفيات منخفضة القيمة والمستحقة

يوضح الجدول التالي تحليل أعمار القروض والسلفيات منخفضة القيمة والمستحقة:

بملايين الدنانير البحرينية	المجموع
لغاية سنة	70.3
سنة إلى 3 سنوات	35.4
أكثر من 3 سنوات	10.3
	116.0
القيمة العادلة للضمان في السوق	114.2
مخصص انخفاض القيمة للمرحلة 3	61.9

تحليل أعمار القروض منخفضة القيمة والمستحقة حسب القطاع:

بملايين الدنانير البحرينية	حكومات	الصناعة/ التجارة	البنوك /المؤسسات المالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
لغاية سنة	-	0.7	-	44.8	10.6	14.2	70.3
سنة إلى 3 سنوات	-	22.7	-	1.2	10.0	1.5	35.4
أكثر من 3 سنوات	-	0.2	-	-	2.6	7.5	10.3
	-	23.6	-	46.0	23.2	23.2	116.0

التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات منخفضة القيمة والمستحقة

بملايين الدنانير البحرينية	قروض منخفضة القيمة	مخصصات المرحلة 3	القيمة السوقية للضمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و 2
البحرين	103.4	52.5	112.8	17.5
دول مجلس التعاون الأخرى	12.6	9.4	1.4	2.3
دول أخرى	-	-	-	0.1
	116.0	61.9	114.2	19.9

توزيع القروض والسلفيات منخفضة القيمة والمستحقة حسب القطاع

بملايين الدنانير البحرينية	قروض منخفضة القيمة	مخصصات المرحلة 3	القيمة السوقية للضمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و 2
الصناعة / التجارة	23.6	17.2	55.4	4.6
بناء	46.0	18.6	3.0	0.8
شخصي	23.2	15.3	22.4	9.5
بنوك / مؤسسات مالية	-	-	-	0.6
حكومية	-	-	-	0.3
أخرى	23.2	10.8	33.4	4.2
	116.0	61.9	114.2	19.9

الحركة في مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات

بملايين الدنانير البحرينية	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المشتراة أو الأصلية منخفضة القيمة	المجموع
انخفاض القيمة كما في 1 يناير 2020	7.5	4.3	36.3	-	48.1
صافي التحويلات بين المراحل	2.8	(1.0)	(1.8)	-	-
المشطوب خلال الفترة	-	-	(13.6)	-	(13.6)
مخصص الفترة (صافي)	(2.1)	5.5	23.7	0.2	27.3
شراء احتياطيات الخسائر الائتمانية المتوقعة	1.8	1.1	17.3	-	20.2
انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2020	10.0	9.9	61.9	0.2	82.0

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي (تتمة)

تستخدم المجموعة تحليل فجوة أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحها السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم تطابق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة، مع مراكز المشتقات. وفيما يلي توزيع هيكل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لمختلف فئات الموجودات والمطلوبات:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	لغاية 3 شهور	3 إلى 6 شهر	6 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير حساسة لأسعار الفائدة	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية	-	-	-	-	-	125.5	125.5
سندات خزينة	187.7	49.0	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	308.0	-	-	-	-	27.4	335.4
قروض وسلفيات	604.3	146.4	144.5	843.2	434.7	-	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	274.0	43.8	20.1	635.8	165.2	92.5	1,231.4
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	149.2	149.2
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	55.7	55.7
شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	-	-	54.4	54.4
مجموع الموجودات	1,374.0	239.2	164.6	1,479.0	599.9	504.7	4,361.4
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى	439.2	33.3	22.1	11.8	-	38.1	544.5
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	75.1	-	37.8	-	-	-	112.9
ودائع العملاء	1,468.4	135.6	129.8	45.2	1.3	1,304.0	3,084.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	93.4	93.4
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	526.3	526.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,982.7	168.9	189.7	57.0	1.3	1,961.8	4,361.4
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في الميزانية العمومية	(608.7)	70.3	(25.1)	1,422.0	598.6	(1,457.1)	-
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود غير المضمنة في الميزانية العمومية	1,316.2	(14.3)	-	(565.9)	(736.0)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدل الفائدة	707.5	763.5	738.4	1,594.5	1,457.1	-	-

تعزز المجموعة عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى صدمة أسعار الفائدة من 200 نقطة أساسية زيادة/ انخفاض في الميزانية العمومية. وفيما يلي تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار الفائدة في السوق (بافتراض وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود وضع ثابت للميزانية العمومية):

بملايين الدنانير البحرينية	زيادة 200 نقطة أساسية موازية	انخفاض 200 نقطة أساسية موازية
كما في 31 ديسمبر 2020	(6.6)	6.6
متوسط السنة	(4.6)	4.6
الحد الأدنى للسنة	(1.9)	1.9
الحد الأعلى للسنة	(7.0)	7.0

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مخاطر السوق

تطبق المجموعة الطريقة الموحدة لتخصيص رأس مال مخاطر السوق. وثقت المجموعة بوضوح سياسات وإجراءات إدارة وتقييم محفظة التداول. تتولى إدارة عمليات الخزينة مسئولية التقييم، وهي مستقلة عن المكتب الأمامي للخزينة. يتم إجراء التقييم على أساس يومي، استنادا إلى أسعار السوق المدرجة في أسواق الأوراق المالية، ومن أطراف ثالثة مستقلة، أو المبالغ المشتقة من نماذج التدفقات النقدية، كلما كان ذلك مناسباً..

بملايين الدنانير البحرينية	متطلبات رأس المال		
نوع المخاطر	القيمة	الأقصى	الأدنى
مخاطر أسعار الفائدة	1.8	4.4	1.3
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	0.1	0.5	0.1
مجموع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق	1.9		
المضاعف	12.5		
التعرض الموزون لمخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة	23.8		

مخاطر التشغيل

في الوقت الذي تدرك فيه المجموعة أن مخاطر التشغيل لا يمكن التخلص منها بالكامل ، فإنها تسعى وبصفة مستمرة لتقليل مخاطر التشغيل (الكامنة في أنشطة المجموعة وعملياتها وأنظمتها) وذلك إلى أدنى حد ممكن من خلال التأكد من وجود بنية أساسية قوية للرقابة في جميع أقسام ودوائر المجموعة، وأنه يتم تعزيزها عند الضرورة. وتتم مراجعة جميع الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل وتحديثها وتطبيقها بشكل منتظم من خلال التدريب الفعال للموظفين، والمراقبة الدائمة لحدود المخاطر، والفصل بين الصلاحيات والسلطات، واتخاذ إجراءات الرقابة المناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والتسوية المنتظمة للحسابات والمعاملات، والإدارة المالية وإعداد التقارير. وبالإضافة لذلك، يتم القيام بعملية تدقيق ومراجعات داخلية منتظمة، وتخطيط استمرار أنشطة الأعمال، وترتيبات الغطاء التأميني من أجل استكمال العمليات والإجراءات.

تتبع المجموعة حالياً منهج المؤشر الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وقد تم احتساب متطلب رأس المال عند 313.7 مليون دينار بحريني على أساس إجمالي الدخل التشغيلي لبنك البحرين الوطني فقط (مع استثناء الربح / الخسارة على أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفئات التكلفة المطفأة، والحصصة من أرباح بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، وأي بند من بنود الدخل الاستثنائية) للسنوات الثلاث الأخيرة. بما ان المجموعة قد استحوذت على بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب في 2020، يقوم البنك بتسوية الأرصدة التاريخية عن طريق إضافة إجمالي دخل الشركة التابعة. ثم يتم ضرب متوسط الأرقام لهذه السنوات الثلاث في 12.5 للوصول للتعرض الموزون للمخاطر التشغيلية.

وضع أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

تحتفظ المجموعة باستثمارات معينة على شكل أسهم حقوق الملكية وذلك كجزء من المحافظ الاستراتيجية (بما في ذلك الاستثمار في شركات زميلة) ويتم الاحتفاظ بمحافظ أخرى وذلك بهدف ارتفاع قيمتها وتحقيق مكاسب من بيعها. وقد تم شرح السياسات المحاسبية للأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالتفصيل في البيانات المالية الموحدة وذلك تحت إبطاح السياسات المحاسبية الهامة.

تفاصيل استثمارات أسهم حقوق الملكية

بملايين الدنانير البحرينية	المبلغ	المبلغ الخاضع للمخاطر الموزونة	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال عند 12.5 %
استثمارات غير جوهرية في الأسهم العادية			
أسهم مدرجة	43.9	43.9	5.5
أسهم غير مدرجة	14.4	14.4	1.8
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات مالية أكثر من 10%	32.9	32.9	4.1
	91.2	91.2	11.4
أرباح غير محققة من القيمة العادلة للأسهم	2.5		
خصم من الفئة 1 لرأس المال العادي (استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات مالية)	-		

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي

يتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة من قبل قسم الخزينة. وتقدم تقارير بخصوص الوضع العام والمخاطر لمراجعتها من قبل الإدارة العليا بالمجموعة، ويتم تعديل الأوضاع إذا اقتضى الأمر ذلك. بالإضافة لذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم (على الأقل شهريا) بمراجعة ملف حساسية أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات. ويتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف تحقيق تدفق قوي ومستقر لإيرادات الفوائد مع مرور الوقت.

تستخدم المجموعة التحليل الزمني لقياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية، والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره 1% في العائد. وكما في 31 ديسمبر 2020، كانت الفترة الزمنية المعدلة للمحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت غير المتحولة 4.62%، وهو ما يعني أن ارتفاعاً متوازياً لمنحنى العائد بنسبة 1% قد يؤدي لانخفاض قيمة المحفظة بمبلغ 1.0 مليون دينار بحريني.

تعتبر الودائع التي ليس فترات استحقاق ثابتة أنها قابلة للدفع عند الطلب، ولذلك يتم إدراجها تحت بند " مستحقة في ليلة واحدة ". تقوم المجموعة عادةً بتحصيل رسم على كل قرض أو ودیعة يتم دفعه أو سحبها قبل موعد الاستحقاق، إلا إذا تم الإعفاء بصورة خاصة. ويغطي هذا الرسم أي مخاطر لأسعار الفائدة التي قد تواجهها المجموعة بسبب الدفع قبل الموعد، ولذلك لم يتم وضع أي احتمالات لهذه المدفوعات قبل الاستحقاق لحساب مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية

فيما يلي ملخص لكل نوع للمبالغ الإجمالية الإسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة لكل نوع من أدوات المشتقات المالية والعمليات الأجنبية:

بملايين الدنانير البحرينية	المبالغ الإسمية/الأصلية	تكلفة الاستبدال	القيمة العادلة
عقود متعلقة بأسعار الفائدة			
مقايضات أسعار الفائدة	1,517.9	37.1	37.1
	1,517.9	37.1	37.1
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية			
عقود فورية وأجلة	141.0	0.6	0.1
مقايضات أسعار الصرف	1,709.2	4.1	3.2
	1,850.2	4.7	3.3
	3,368.1	41.8	40.4

فيما يلي توزيع لإستحقاق أدوات المشتقات وأدوات العملات الأجنبية المتبقية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

بملايين الدنانير البحرينية	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
عقود متعلقة بأسعار الفائدة			
مقايضات أسعار الفائدة	216.0	1,301.9	1,517.9
	216.0	1,301.9	1,517.9
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية			
عقود فورية وأجلة	111.0	30.0	141.0
مقايضات أسعار الصرف	1,576.6	132.6	1,709.2
	1,687.6	162.6	1,850.2
	1,903.6	1,464.5	3,368.1

المطالبات القانونية

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي الدعاوى القانونية المعلقة ضد المجموعة 5.5 مليون دينار بحريني. استناداً إلى رأي المستشارين القانونيين للمجموعة، وبانتظار صدور حكم نهائي بشأن هذه الدعاوى، تم الاحتفاظ بمخصصات كافية حسب تقييم الإدارة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة وعوائلهم والشركات التي يعتبر هؤلاء مالكين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للمجموعة في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسئولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع المجموعة مايلي:

حسب تعريفات معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، تعرّف المجموعة كجهة مرتبطة بالحكومة وذلك لأن المساهم الرئيسي مملوك للحكومة. بالإضافة للتعرضات الحكومية الموضحة أدناه، تقوم المجموعة بمنح تمويلات تجارية وإدارة سيولة وخدمات مصرفية أخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية، للعديد من الجهات الشبه حكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

بملايين الدنانير البحرينية	مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	شركات زميلة
كما في 31 ديسمبر 2020			
قروض وسلفيات	232.0	5.7	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم	2,168.5	-	7.6
ودائع الزبائن	235.2	28.7	6.0
مطلوبات طارئة لإلتزامات غير قابلة للنقض وضمانات وإلتزامات أخرى	91.6	26.6	-

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020		
قروض قدمت	286.4	0.9
قروض سددت	277.8	0.9
صافي الزيادة/(النقص) في السحب على المكشوف	(67.2)	(1.1)
سندات الخزينة، وسندات دين، وأسهم مشتراة	803.0	-
سندات الخزينة، وسندات دين، وأسهم استحققت / بيعت	219.5	-
نفقات رأسمالية	-	2.5
إيرادات الفوائد	72.4	0.4
مصروفات الفوائد	3.0	0.4
حصة المجموعة في أرباح شركات زميلة	-	-
دخل أرباح الأسهم	0.9	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس	0.2	0.3
مزايا للموظفين قصيرة الأجل	-	3.8
مزايا تقاعدية	-	0.3
مصروفات تشغيلية أخرى	1.9	2.4

خلال السنة، تم احتساب مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ 6.9 مليون دينار بحريني مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية

كما في 31 ديسمبر 2020	بملايين الدنانير البحرينية
دولار أمريكي (فترات طويلة) - غير مغطاة	362.7
ريال سعودي (فترات قصيرة) - غير مغطاة	(24.8)
درهم إماراتي (فترات طويلة) - غير مغطاة	14.9

لجميع العملات أعلاه أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار الأمريكي. لم يكن لدى المجموعة أي صافي تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر 2020.

ملحق 1 - فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير

رقم الصفحة و/أو الرابط	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير
133 ,112 ,88-84 ,83	36-102 عملية تحديد الأجر	المبادرة العالمية لإعداد التقارير 102: الإفصاحات المعيارية العامة 2016
89-84 ,83	37-102 مشاركة أطراف ذوي العلاقة في المكافآت	
	إشراك أطراف ذوي العلاقة	
42-41	40-102 قائمة بمجموعات أطراف ذوي العلاقة	
لا يوجد نهج مفاوضات جماعية	41-102 اتفاقيات المفاوضات الجماعية	
42-38	42-102 تحديد واختيار أطراف ذوي العلاقة	
42-38	43-102 النهج المتبع لإشراك أطراف ذوي العلاقة	
42-38	44-102 المواضيع والإهتومات الرئيسية التي أثّرت	
	ممارسة تقديم التقارير	
106	45-102 البيانات المشمولة بتقرير البيانات المالية	
2	46-102 تحديد محتوى التقرير وحدود المواضيع	
41-40	47-102 قائمة بالمواضيع الجوهرية	
136	48-102 إعادة إصدار البيانات	
لا يوجد	49-102 التغييرات في إعداد التقرير	
2	50-102 الفترة المشمولة بالتقرير	
2	51-102 تاريخ أحدث تقرير	
2	52-102 دورة كتابة التقارير السنوي	
2	53-102 جهة الاتصال للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالتقرير	
2	54-102 مزاعم التبليغ بما يتماشى مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير	
156-152	55-102 فهرس المحتويات طبقاً لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير	
لا يسعى بنك البحرين الوطني للحصول على تأكيدات خارجية لهذا التقرير	56-102 الضمان الخارجي	

رقم الصفحة و/أو الرابط	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 101: الأسس 2016		
الإفصاحات المعيارية العامة		
	الملف المؤسسي	المبادرة العالمية لإعداد التقارير 102: الإفصاحات المعيارية العامة 2016
5	1-102 اسم المؤسسة	
61-48 ,5	2-102 الأنشطة، والعلامات التجارية، والمنتجات، والخدمات	
5	3-102 موقع المقر الرئيسي	
5	4-102 موقع العمليات	
5	5-102 الملكية والشكل القانوني	
61-48 ,5	6-102 الأسواق التي تخدمها المؤسسة	
62-48 ,9-8 ,5	7-102 حجم المؤسسة	
68-62	8-102 معلومات عن الموظفين والعاملين الآخرين	
71 ,42-41	9-102 سلسلة التوريد	
71 ,53-52 ,35-30 ,10-9	10-102 التغييرات الملحوظة في المؤسسة وسلسلة التوريد	
95-92	11-102 التدابير والسلوك الوقائي	
137 ,71-69	12-102 المبادرات الخارجية	
42	13-102 العضوية في الجمعيات	
	الاستراتيجية	
61 ,23-22 ,17-14	14-102 بيانات من أبرز صناع القرار في المنظمة	
	الأخلاقيات والنزاهة	
85-75 ,5	16-102 القيم والمبادئ والمعايير والقواعد المنظمة للسلوك	
92-74	17-102 آليات المشورة والمخاوف بشأن الأخلاق	
	الحكومة	
90-74 ,35-32	18-102 هيكل الحكومة	
90-74 ,35-32	19-102 سلطة التفويض	
90-74 ,35-32	20-102 المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية	
90-74 ,35-32	22-102 تكوين أعلى هيئة إدارة ولجانها	
15-10	23-102 رئيس أعلى هيئة إدارة	
76	24-102 ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارة	
85-83	25-102 تضارب المصالح	
75	26-102 دور أعلى هيئة إدارة في تحديد الأهداف والقيّم والاستراتيجية	
74	27-102 المعرفة الجماعية للأعلى هيئة حوكمة	
83	28-102 تقييم أداء أعلى هيئة إدارة	
23-22 ,17-14	29-102 تحديد وإدارة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية	
95-92	30-102 فعالية عمليات إدارة المخاطر	
42-38	31-102 مراجعة الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية	
23-22 ,17-14	32-102 دور أعلى لهيئة الإدارة في إعداد تقارير الاستدامة	
91	33-102 الإبلاغ عن المخاوف الحرجة	
85	34-102 الطبيعة والعدد الإجمالي للمخاوف الحرجة	
133 ,112 ,90-86	35-102 سياسات المكافآت	

ملحق 1 - فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير (تتمة)

معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير	الإفصاح	رقم الصفحة و/أو الرابط
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 302: الطاقة 2016	1-302 استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	73-72
	3-302 كثافة الطاقة	73-72
	4-302 ترشيد استهلاك الطاقة	73-72
المياه والنفايات السائلة		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	73-72
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 303: المياه 2018	5-303 استهلاك المياه	73-72
المخلفات		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	73
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 306: النفايات السائلة والمخلفات 2020	4-306 نقل النفايات الخطرة	73
جدول المعايير الاجتماعية 400 للمبادرة العالمية لإعداد التقارير		
التوظيف		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	68-62
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 401	1-401 تعيينات الموظفين الجدد ومعدل ترك الموظفين للعمل	63
	2-401 المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا يتم تقديمها للموظفين المؤقتين أو بدوام جزئي	133 ,126 ,90-85
	3-401 إجازة رعاية الأطفال	63
الصحة والسلامة المهنية		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	68-66
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 403: الصحة والسلامة المهنية 2018	1-403 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	68-66
	3-403 خدمات الصحة المهنية	68-66
	4-403 مشاركة العمال والاستشارة والتواصل بشأن الصحة والسلامة المهنية	68
	5-403 تدريب العمال على الصحة والسلامة المهنية	68
	6-403 تعزيز صحة العمال	67-66
	9-403 إصابات العمل	67-66
	10-403 المشاكل الصحية المرتبطة بالعمل	67-66
التدريب والتعليم		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	68-62 ,42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	68-62 ,42-38

معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير	الإفصاح	رقم الصفحة و/أو الرابط
المواضيع الجوهرية		
جدول المعايير الاقتصادية 200 للمبادرة العالمية لإعداد التقارير		
الأداء الاقتصادي		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38 ,28-26 ,23-22 ,17-14
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38 ,28-26 ,23-22 ,17-14 ,107
	3-103 تقييم نهج الإدارة	42-38 ,28-26 ,23-22 ,17-14 ,107
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 201: الأداء الاقتصادي 2016	1-201 القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة والموزعة	42-38 ,28-26 ,23-22 ,17-14 ,133 ,90-89
	3-201 التزامات خطة الاستحقاقات المحددة وخطط التقاعد الأخرى	133 ,126 ,90-85
	4-201 المساعدات المالية المقدمة من الحكومة	104
التواجد في السوق		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	65
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 202: التواجد في السوق 2016	2-202 نسبة الإدارة العليا المعيّنين من المجتمع المحلي	65 ,22-18
الآثار الاقتصادية غير المباشرة		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	73-61 ,69-48 ,42-38 ,31-30
	3-103 تقييم نهج الإدارة	73-61 ,69-48 ,42-38 ,31-30
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 203: الآثار الاقتصادية غير المباشرة 2016	2-203 الآثار الاقتصادية غير المباشرة الهامة	73-61 ,69-48 ,42-38 ,31-30
ممارسات عملية المشتريات		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	71 ,41-40
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	71 ,41-40
	3-103 تقييم نهج الإدارة	71
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 204: ممارسات المشتريات 2016	1-204 نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	71
مكافحة الفساد		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	42-38
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 205: مكافحة الفساد 2016	1-205 العمليات التي تم تقييمها للمخاطر المتعلقة بالفساد	42-38
	2-205 الاتصال والتدريب حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	95 ,93-91 ,68
	3-205 حوادث الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة	لا توجد حوادث فساد مؤكدة
جدول المعايير البيئية 300 للمبادرة العالمية لإعداد التقارير		
الطاقة		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	73-72

ملحق 1 - فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير (تتمة)

معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير	الإفصاح	رقم الصفحة وأو الرابط
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 404: التدريب والتعليم 2016	1-404 متوسط ساعات التدريب في العام لكل موظف	68-62, 42-38
	2-404 برامج لتطوير مهارات الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال	68-62
	3-404 النسبة المئوية للموظفين الذين يتلقون مراجعات منتظمة للأداء والتطوير الوظيفي	64
التنوع وتكافؤ الفرص		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	65
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 405: التنوع وتكافؤ الفرص 2016	1-405 تنوع هيئة الإدارة	65
عدم التمييز		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	65
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 406: عدم التمييز 2016	1-406 حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	65
الممارسات الأمنية		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	68
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 410: الممارسات الأمنية 2016	1-410 أفراد الأمن المدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان	68
المجتمعات المحلية		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	76, 71-69, 16
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 413: المجتمعات المحلية	1-413 العمليات التي تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	76, 71-69
خصوصية العميل		
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 103: نهج الإدارة 2016	1-103 شرح الموضوع الجوهري وحدوده	42-38
	2-103 نهج الإدارة ومكوناته	42-38
	3-103 تقييم نهج الإدارة	94, 68, 59
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 418: خصوصية العميل 2016	1-418 شكاوى موثقة تتعلق بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	94

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك البحرين الوطني ش.م.ب



1- تمت المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية الثاني والستون المنعقد بتاريخ 6 مارس 2019، وإقرار كافة القرارات المتخذة فيه.

أوضح رئيس مجلس الإدارة، معقباً على اقتراح المساهم علي الطريف الذي طرحه في اجتماع الجمعية العامة السابق، بأن مجلس الإدارة قد درس اقتراح المساهم بشأن تغيير مدققي حسابات البنك الخارجي وطلب من شركات المحاسبة المهمة تقديم عروضها، وبعد إجراء التقييمات وأخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، أعيد تعيين السادة كي. بي. أم. جي. فخرو باعتبار عرضهم الأفضل.

2- ناقشت الجمعية العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 حيث اقترح المساهم أحمد فخرو وضع بيان رؤية البنك التي توجه عملية صنع القرار الداخلية ضمن تقرير السنة المقبلة في بند منفصل عن البند المتعلق بوصف أهداف البنك.

في رده على سؤال المساهم أحمد فخرو عن سبب ارتفاع ملاءة رأس مال البنك البالغة 37%، أوضح رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة يرى ان هناك سيولة مرتفعة إلا أنها مؤشر على قوة ملاءة البنك وضمان أعلى للمودعين، موضحاً بأن البنك سيستمر في تقديم القروض والتمويلات وفق سياسته المتحفظة التي قد جنبته طلب مساعدات مالية منذ عشرات السنين. وأضاف عضو مجلس الإدارة، الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة، على أن تلك الزيادة تعكس أداء البنك الممتاز، خصوصاً عند النظر إليها بالتوازي مع المؤشرات المختلفة مثل معدل العائد على رأس المال الذي حققه البنك مايعتبر معدلاً مرتفعاً بالمقارنة مع باقي البنوك.

ثم أكد الرئيس التنفيذي للبنك بأن تعامل البنك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد بنسبة 25% وذلك في رده على تساؤل المساهم أحمد فخرو عن حجم زيادة تعاملات البنك في ذلك القطاع.

بعدها سأل ذات المساهم عما إذا كان البنك يتبع سياسة مركزية في الإدارة بالنظر إلى عدد الموظفين التنفيذيين الذين يعملون تحت قيادة الرئيس التنفيذي، فأجاب رئيس مجلس الإدارة بأن ذلك راجع لوجود عدد كبير من الإدارات والأقسام في البنك، علماً بأن الرئيس التنفيذي غالباً ما يفوض الكثير من صلاحياته لنوابه. وأبدى ذات المساهم ملاحظة بشأن عدم وجود زيادة حقيقية في حجم الودائع، ورد رئيس مجلس الإدارة بأن ذلك راجع للسياسة المحافظة التي يتبعها البنك وأنه سيتم دراسة تلك الملاحظة.

ذكر المساهم علي الطريف بأنه قدم لهيئة مكتب الجمعية العامة سبعة عشرة سؤلاً مكتوباً في عشر

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية (63) لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة لمساهمي بنك البحرين الوطني إجتماعها الثالث والستون في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 11 مارس 2020م وذلك بقاعة المها بفندق داون تاون روتانا بالمنامة، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجلسة، وبحضور جميع أعضاء المجلس، بغياب العضو خالد عمرو الرميحي والعضو يوسف علي رضا، وحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو.

حضر الإجتماع 30 مساهماً يمثلون عدد 1,231,655,757 سهماً، بما يعادل نسبة 79,58% من مجموع أسهم رأسمال بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الصادرة والمدفوعة إضافة لعدد من الحضور ورجال الصحافة والإعلام.

في بداية الإجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالحضور، وأعرب ضمنها عن تقديره لل دعم المتواصل والمساندة التي يلقاها بنك البحرين الوطني من لدن القيادة الرشيدة، ثم استعرض في كلمته أهم الأحداث ذات الصلة بأنشطة البنك وما حققه من نمو وتحسن في الربحية، وما أنجزه ضمن مساعي دعم عجلة التنمية الاقتصادية بملكة البحرين، مشيداً بتعاون كافة وزارات وإدارات الحكومة وهيئاتها، وخص بالشكر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومساهمي البنك لما قدموه من دعم ومساندة. وأشار رئيس مجلس الإدارة الى توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ 3.7 مليون دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات، مايمثل 5% من صافي أرباح البنك لعام 2019م، ليرتفع بذلك مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج الى حوالي 52.9 مليون دينار بحريني منذ بدء العمل به عام 1980. كما قدم رئيس مجلس الإدارة الشكر إلى جميع عملاء البنك الكرام لاستمرار دعمهم وحسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في البنك وأعرب عن تقديره لجهود فريق الإدارة وجميع موظفي البنك على أدائهم المميز وجهودهم الحثيثة وتفانيهم وإخلاصهم في العمل.

بدأت بعدها الجمعية العامة العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

أقرب لكم
Closer to you

أقرب لكم
Closer to you

صفحات وطلب تلاوتها على الجمعية العامة، فرد عضو مجلس الإدارة الدكتور عصام فخرو بأن الإجابة على جميع تلك الأسئلة يحتاج إلى الخوض في تفاصيل كثيرة لا يسعها وقت الجمعية العامة، فضلاً عن أن الرد على الكثير منها يحتاج بيانات ومعلومات تفصيلية يتعين مراجعة الإدارة التنفيذية بالبنك بشأنها وإن الأمور التي سوف يتم مناقشتها خارج الجلسة لن يتم ادراجها في المحضر. ولذلك اقترحت مندوبة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة على المساهم على الطريف تلخيص أسئلته أو طرح أهمها.

كما أكدت مندوبة مصرف البحرين المركزي بأنه من حق كل مساهم إبداء ملاحظاته وطرح أسئلته في اجتماع الجمعية العامة، وإذا ما اقتضت الإجابة عليها الخوض في التفاصيل فإنه يمكن الرد عليها في وقت لاحق. وبناء عليه، وافق المساهم علي الطريف على أن يتم الإجابة على أسئلته من قبل الإدارة التنفيذية في وقت لاحق.

تناولت أسئلة المساهم علي الطريف المكتوبة مسائل متصلة بشأن نسبة نمو صافي الأرباح، والأصول المدرة للدخل، والأسباب التي تكف وراء المؤشرات المالية، وحجم القروض والسلفيات، وأسئلة أخرى بشأن نمو الأرباح، والكفاءة التشغيلية وعوائد حقوق الملكية، واستراتيجية الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي، وسياسة توزيع أصول البنك، وجدوى الاستثمار في صندوق البحرين للسيولة، وأسباب دمج خدمات الأفراد مع خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأداء فروع البنك الخارجية.

في ختام النقاش، صادقت الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

3- استمعت الجمعية العامة إلى تقرير مدققي السيد جمال فخرو كي. بي. ام. جي. الحسابات حول البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر.

4- ناقشت الجمعية العامة البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث بارك المساهم علي الطريف استحواد البنك على بنك البحرين الإسلامي متسائلاً في ذات الوقت عن استراتيجية البنك بشأن هذه الصفقة الواردة ضمن أسئلته المكتوبة، ثم اتبع ذلك بسؤال عن تاريخ تعيين الأعضاء الممثلين للبنك في مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي وسبب تأخير الإعلان عنه، باعتبار أن ذلك وفقاً لرأي المساهم بياناً جوهرياً، فرد عضو مجلس الإدارة الدكتور عصام فخرو بأن البنك ملتزم قبل الإعلان عن ذلك التعيين بإتباع الإجراءات المقررة بما في ذلك الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.



Page 3 of 5



أقرب إليك
Closer to you

بعد ذلك صادقت الجمعية العامة على البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

5- وافقت الجمعية العامة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م على النحو التالي:

أ- تحويل مبلغ -/7,962,158 (سبع ملايين وتسعمائة واثنان وستون ألفاً ومائة وثمانية وخمسون ديناراً بحريني) إلى الاحتياطي القانوني ليلبغ 50% من رأس المال الصادر والمدفوع.
ب- اعتماد توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم صادرة بقيمة اسمية -/100 فلس للسهم الواحد وبقيمة أجمالية قدرها 15,477,597.600 (خمسة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعة وسبعون ألفاً وخمسمائة وتسعون ديناراً بحريني وستمائة فلساً) مقسمة إلى 154,775,976 (مائة وأربعة وخمسون مليوناً وسبعمائة وخمسة وسبعون ألفاً وتسعمائة وستة وسبعون) سهم بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة الغير العادية وموافقة مصرف البحرين المركزي.

ج- توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 25% (25 فلس للسهم الواحد)، أي ما يعادل 38,693,993.900 (ثمانية وثلاثون مليوناً وستمائة وثلاثة وتسعون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وتسعون ديناراً بحريني وتسعمائة فلساً) على أن يتم توزيعها ابتداءً من يوم 29 مارس 2020 وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي وذلك على النحو التالي:

آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح	12 مارس 2020
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق	15 مارس 2020
يوم الاستحقاق	16 مارس 2020
يوم الدفع	29 مارس 2020

د- تحويل مبلغ -/3,709,555 (ثلاثة ملايين وسبعمائة وتسعة ألفاً وخمسمائة وخمسة وخمسون ديناراً بحريني) لبرنامج الهبات والتبرعات.

هـ - الاحتفاظ بمبلغ -/8,347,796 (ثمان ملايين وثلاثمائة وسبعة وأربعون ألفاً وسبعمائة وستة وتسعون ديناراً بحريني) كأرباح مستيقاة للعام القادم.

6- وافقت الجمعية العامة وصادقت على تقرير حوكمة الشركات لسنة 2019 بعدما ناقشت ما تم تحقيقه من التزام بنظام حوكمة الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي كما هو مبين في التقرير السنوي.



Page 4 of 5

أقرب إليك
Closer to you



محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة لمساهمي بنك البحرين الوطني اجتماعها الثالث والستون في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 11 مارس 2020م وذلك بقاعة المها بفندق داون تاون روتانا بالمنامة، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجلسة، وبحضور جميع أعضاء المجلس، بغياب العضو خالد عمرو الرميحي والعضو يوسف علي رضا، وحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو.

حضر الاجتماع 30 مساهماً يمثلون عدد 1,231,655,757 سهماً، بما يعادل نسبة 79.58% من مجموع أسهم رأسمال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الصادرة والمدفوعة إضافة لعدد من الحضور ورجال الصحافة والإعلام.

في بداية الإجتماع رحب رئيس مجلس الإدارة بالحضور شاكرًا أعضاء الجمعية العامة غير العادية على حضورهم ومساندتهم للبنك. بدأت بعدها أعمال الجمعية العامة غير العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

1- تمت المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 24 نوفمبر 2019، وإقرار كافة القرارات المتخذة فيه.

2- وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من -/154,775,975 (مائة وأربعة وخمسون مليوناً وسبعمائة وخمسة وسبعون ألف وتسع مائة وخمسة وسبعون دينار بحريني مقسمة إلى 1,547,759,756 (مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وسبعمائة وتسعة وخمسين ألف وسبعمائة وستة وخمسين) سهم إلى 170,253,573.200 (مائة وسبعون مليوناً ومئتان وثلاثة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعون دينار بحريني ومائتين فلساً) مقسمة إلى 1,702,535,732 (مليار وسبعمائة واثنان مليون وخمسمائة وخمسة وثلاثين ألف وسبعمائة واثنان وثلاثون) سهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد 100 (مائة) فلس بحريني.

Page 1 of 2

بنك البحرين الوطني ش.م.ب. ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين، تليفون 1722 8800 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269

مصرح من قبل مصرف البحرين المركزي بأنه مؤسسة تقليدية
Licensed by CBB as a conventional retail bank

nbbonline.com

أقرب لكم
Closer to you

- 7- وافقت الجمعية العامة وصادقت على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين في البنك كما هو مبين في فقرة حوكمة الشركات من تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة العادية والايضاح رقم 28 من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية، من دون أن يشارك المساهمين ممن لهم منفعة في تلك العمليات في التصويت على هذا البند من جدول الأعمال.
- 8- وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، من دون أن يشارك ممثلي أعضاء مجلس الإدارة في التصويت على هذا البند من جدول الأعمال.
- 9- وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ -/460,000 (أربعمائة وستون ألف) دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
- 10- وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين السادة كي. بي. أم. جي. فخرو كمُدققين لحسابات البنك للسنة المالية الراهنة والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2020م، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وفوضت مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم. وتم تسجيل تحفظ المساهم علي الطريف على ذلك التعيين.
- 11- وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين مسجلي أسهم البنك كإداري كمبيوتر شير ذ.م.م.

وقبل نهاية الاجتماع قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد بإسمه وبإسم مجلس الإدارة الشكر والتقدير للسيد حسين الحسيني، رئيس تنفيذي للخرينة وأسواق المال وإدارة الثروات، بمناسبة تقاعده من عمله لدى البنك بنهاية الشهر الجاري وذلك تقديرًا لتفانيه وإخلاصه في خدمة البنك على مدى أكثر من 37 سنة، متمنياً له التوفيق.

في نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني متمنياً للجميع التوفيق والسداد.

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

خالد منور الشمري
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة

Page 5 of 5

بنك البحرين الوطني ش.م.ب. ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين، تليفون 1722 8800 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269

مصرح من قبل مصرف البحرين المركزي بأنه مؤسسة تقليدية
Licensed by CBB as a conventional retail bank

nbbonline.com

أقرب لكم
Closer to you



3- وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي للبنك وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي لتقرأ كل منهما على النحو التالي:

أ- كما حدد رأس المال الصادر والمدفوع بمبلغ 170,253,573.200 (مائة وسبعون مليوناً ومئتان وثلاثة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعون ديناراً بحرينياً ومائتين فلساً)، مقسمة إلى 1,702,535,732 (مليار وسبعمائة واثنان مليون وخمسمائة وخمسة وثلاثين ألف وسبعمائة واثنان وثلاثون) سهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد 100 (مائة) فلس بحريني.

4- وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك لإضافة التعديلات اللازمة بشأن ما صدر من قرارات عن الجمعية العادية وغير العادية، وذلك بتعديل و/أو بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي تنفيذاً لتلك القرارات.

5- وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض كابي سمير الحكيم، رئيس تنفيذي بدائرة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة، وزيد يوسف خنجي، المستشار القانوني، مجتمعين أو منفردين التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين أمام كاتب العدل.

في نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني ش.م.ب متمنياً للجميع التوفيق والسداد وأغلق اجتماع الجمعية العامة غير العادية في الساعة الثانية عشرة وعشرون دقيقة ظهراً.

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

خالد منور الشمري
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة